السياسة الزراعية

إعداد

الدكتور

محمد حسام السعدني

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ

كلية الزراعة – جامعة عين شمس

الدكتور

فاطمة عباس فهمي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة – جامعة عين شمس

حقوق النشر

اسم الكتاب : سياسة زراعية
أسماء المؤلفون أ.د. محمد حسام السعدنى
أ.د. فاطمة عباس حسنين فهمى

رقم الإيداع : 2008/22808
الترقيم الدولي : 977 - 237 - 362 - 9
الطبعة الأولى : 2008

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة – جامعة عين شمس ، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب ، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه ، أو بأي طريقة ، سواء أكانت إليكترونية ، أو ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما

مقدمة

تحتل القضايا الاقتصادية دورا مركزيا في الحياة المصرية نظرا لأنها تمس بشكل مباشر مستوي معيشة ورفاهية المواطنين ، كما تحتل هذه القضايا مركز الاهتمام لدي صانعي القرار ، حيث تلعب القضايا الاقتصادية بوجه عام كما تلعب السياسة الاقتصادية دورا خاص في تشكيل السياسات العامة للدولة .

والمقصود بالسياسة الاقتصادية وكذلك السياسة الاقتصادية الزراعية للمجتمع المصري هو مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي يحقق المجتمع من خلالها تنفيذ أهدافا معينة ، وتمارس السياسة الزراعية شأنها شأن السياسة الاقتصادية على عدد من المستويات فمنها ما هو خاص بالمنشأة الاقتصادية ومنها ما هو خاص بتنظيم معين يضم المنشأت الداخلة في صناعة الزراعة ، ومنها ما هو خاص بالسلطات الحكومية المسئولة عن الإشراف على الإنتاج والتوزيع ، ومنها ما هو خاص بالسلطة التنفيذية للمجتمع والتي تتناول النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع بصفة عامة .

وتستهدف مختلف السياسات الاقتصادية ومنها الزراعية تحقيق غايات معينة يتحقق من خلالها الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويتناول هذا الكتاب بالمناقشة والتحليل المفاهيم المختلفة المتعلقة بالزراعة والنشاط الاقتصادي وما يتعلق بخصائص صناعة الزراعة ومكانة الزراعة في المقتصد القومي المصري وكذلك المفاهيم الأساسية لمشاكل السياسة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الزراعية ، وسياسة الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري وتتناول مفهوم الخصخصة وإمكانية قيام القطاع الخاص بالخدمات المساندة للإنتاج الزراعي المصري ، كما يتناول هذا الكتاب المفاهيم الحديثة المطبقة في القطاع الزراعي المصري في ظل الاقتصاد الحر ومنها مفهوم التخطيط التأشيري والتقويمي ، وبعض المعاملات التحليلية للاقتصاد الحر ، ونأمل أن يكون هذا الكتاب قد وفي ولو جزئيا أهم موضوعات السياسة الزراعية المصرية، والله ولى التوفيق .

المؤلفان

المحتويات

	الصفحة
الباب الأول : الزراعة والنشاط الاقتصادي	1
النشاط الاقتصادي الزراعي	3
خصائص الزراعة	6
تذكر	22
أسئلة	23
الباب الثاني : المفاهيم الأساسية للسياسة الاقتصادية	24
أهداف السياسة الاقتصادية	25
أولا : تحقيق المنوال التوزيعي الامثل للدخل	26
ثانيا : معظمة صافي الناتج القومي	27
عناصر العمل السياسي	28
التدرج الهرمي للأهداف السياسية	31
تقييم البرامج السياسية	35
تذكر	48
أسئلة	49
الباب الثالث : مشاكل السياسات الاقتصادية	50
الآثار الاقتصادية لمشكلة التضخم	51
ظاهرة التضخم الركودي والسياسة الاقتصادية للتنمية	58
أهمية الدور الحكومي في السياسة الاقتصادية	60
تذكر	70
أسئلة	71
الباب الرابع : الاستقرار الاقتصادي	72
تعريف الاستقرار الاقتصادي	72

خصائص الاستقرار الاقتصادي 73
وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي 74
التحكم في استقرار عناصر الطلب الخاص 76
التحكم في الاستثمار الخاص 81
عقبات الاستقرار الاقتصادي 82
تذكر 86
أسئلة 87

الباب الخامس : السياسة الاقتصادية الزراعية 88
ماهية السياسة الاقتصادية الزراعية 88
أهمية السياسة الاقتصادية الزراعية 88
أولا : السياسة السعرية الزراعية 90
دور الأسعار في الاقتصاد القومي 90
دور الأسعار في الأسعار في القطاع الزراعي 91
بعض أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية 93
معايير تحديد مستويات الأسعار 96
ثانيا : السياسة التسويقية 99
أهمية السياسة التسويقية ودورها في التنمية الاقتصادية 99
ضرورة تدخل الدولة في السوق الزراعية 101
تطور السياسة الاقتصادية الزراعية المصرية 105
صلة السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية 107
تذكر 123
أسئلة 124

الباب السادس : التخطيط التأشيري في الاقتصاد الحر 125
التخطيط التقويمي 126
تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على الكساد 126
تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على التضخم 128
التخطيط الإنمائي الجزئي 129
التخطيط التأشيري 129
تذكر 135
أسئلة 136

الباب السابع : سياسة الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري 137
الإطار العام لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في القطاع الزراعي 137
أولا : تحرير أسواق المدخلات والمخرجات الزراعية 137
ثانيا : تعزيز دور القطاع الخاص وإصلاح السياسة التجارية وسوق الصرف 139
ثالثا : الإصلاح المؤسسي والتشريعي للقطاع الزراعي 140
السياسة الزراعية المصرية الراهنة 145
السياسة السعرية الزراعية والضرائب في مصر 147
تذكر 150
أسئلة 151

الباب الثامن : الخصخصة وإمكانية قيام القطاع الخاص بالخدمات المساندة للإنتاج الزراعي العربي والمصري 152
الآثار الايجابية والسلبية لخصخصة الخدمات الزراعية 156
الجوانب والآثار الايجابية لخصخصة الخدمات الزراعية المساندة 157
الجوانب والآثار السلبية لخصخصة الخدمات الزراعية المساندة 160
مجالات قيام القطاع الخاص بالخدمات الزراعية 160
مدي التكامل والاستبدال بين البحوث القطاعين العام والخاص 162
متطلبات السياسات الخاصة للتدخل الحكومي 163
التجربة المصرية في مجال الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع الخاص الزراعي 166
تذكر 179
أسئلة 180

الباب التاسع : مصفوفة تحليل السياسات 181
ماهي تشوهات الأسعار 181
الهدف الاقتصادي من بناء مصفوفة تحليل السياسات 182
بناء مصفوفة تحليل السياسة 183
خطوات بناء مصفوفة تحليل السياسات 185
تذكر 193
أسئلة 194
مراجع 195

الباب الأول

الزراعة والنشاط الاقتصادى

النشاط الاقتصادي :

يمتد مفهوم النشاط الاقتصادى ليشمل ذلك الجزء من النشاط الانسانى الموجه نحو استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية بغية إنتاج مختلف النعم الاقتصادية أى السلع والخدمات مستهدفاً إشباع الرغبات البشرية . والنشاط الاقتصادي مثل أي نشاط بشرى آخر له دوافعه وأهدافه وأساليبه وميدانه الذى يتم فيه ، وهذه فى مجموعها تكون عناصر النشاط الاقتصادي ووفقاً لذلك يمكن القول بأن للنشاط الاقتصادى أربعة عناصر يتعلق العنصر الأول بالدوافع وهى الرغبات البشرية . ويتعلق العنصر الثانى بالأهداف وهى تعنى إشباع الرغبات البشرية ، ويتعلق العنصر الثالث بالميدان الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى وهو البنيان الاقتصادى أو المقتصد ، أما العنصر الرابع فيتعلق بالأساليب التى يمكن بها إتمام ذلك النشاط وهى الأساليب الإنتاجية أو التكنولوجية .

1- دوافع النشاط الاقتصادي - الرغبات البشرية : يمكن تعريف الرغبة البشرية بأنها الشعور بالحرمان المصحوب بالحاجة إلى الحصول على سلعة أو خدمة معينة وهذا الشعور هو الذى يدفع الإنسان إلى بذل المجهود اللازم للحصول على تلك السلعة أو الخدمة أما مباشرة بإنتاجها بنفسه أو بطريق غير مباشر وذلك بإنتاج سلعة أو خدمة أخرى تستخدم فى شرائها ، فالرغبات البشرية في واقع الأمر القوة المحركة للنشاط الاقتصادى .

وتتسم الرغبات البشرية بأربع سمات رئيسية هى التنوع والتباين والتجدد واللانهائية ، ويرجع تنوع الرغبات البشرية إلى طبيعة تكوين الإنسان وإلى قابليته للتأثر والتأثير فى البيئة التى يعيش فيها ، الأمر الذي يجعل الرغبات البشرية دالة لمجموعة كبيرة من العوامل التى يصعب أو يستحيل حصرها واهم هذه العوامل طبيعة تكوين الإنسان وعمره وحالته الإجتماعية ومركزه الاجتماعى وثقافته وثقافة المجتمع الذى يعيش فيه وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والبيئية المحيطة به ، أما تباين الرغبات البشرية فالمقصود به اختلاف شدة الرغبة من زمان لآخر ومن مكان لآخر ومن مجتمع لآخر ومن فرد لآخر فتختلف شدة الرغبة باختلاف العمر والعوامل الجوية والظروف الاجتماعية والحالة الصحية

والتعليمية وما إلى ذلك . وتعزى الصفة الثالثة التى تتسم بها الرغبات البشرية وهى التجدد إلى طبيعة تكوين الإنسان والمقصود بالتجدد هو عودة نفس الرغبة إلى الظهور مرة أخرى بعد إشباعها بفترة يختلف طولها باختلاف نوع الرغبة وباختلاف طبيعة الأفراد وبالتالي باختلاف جميع العوامل التي تؤدى إلى ظهور تلك الاختلافات الفردية . أما اللانهائية فيقصد بها عدم وجود نهاية للرغبات البشرية فهى قابلة للازدياد على مر الزمن.

2 – الأهداف أو إشباع الرغبات البشرية : لما كانت الرغبات البشرية هى القوة المحركة للنشاط الاقتصادى فإن إشباعها هو الهدف النهائى لذلك النشاط ، فالشعور بالحرمان المصحوب بالرغبة فى الحصول على السلع والخدمات هو الدافع للنشاط الاقتصادى وإرضاء ذلك الشعور أو إشباع الرغبة الناشئة عنه هو الهدف النهائى الذى يسعى النشاط الاقتصادى إلى تحقيقه .

3– ميدان النشاط الاقتصادي (المقتصد): المقتصد أو البنيان الاقتصادى هو الميدان الذى يجرى فيه النشاط الاقتصادى أي هو المجال الذي يتم فيه إنتاج واستهلاك السلع ويتكون البنيان الاقتصادي من الموارد البشرية والموارد الطبيعية، فالموارد البشرية هي الطاقات الإنسانية اى المجهود الفكرى والعضلى للإنسان الذى يمكن استخدامه فى إنتاج السلع والخدمات وتكون هذه الطاقات عنصرين رئيسين من بين أربعة عناصر رئيسية للإنتاج وهما عنصرى العمل والإدارة .

أما الموارد الطبيعية فتشمل الأرض وما فوقها وتحتها من الجبال والأنهار والبحار والبحيرات والهواء وأشعة الشمس والمناجم والمحاجر وما إلى ذلك وقد تعارف الاقتصاديون الزراعيون على تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ، فالموارد الاقتصادية هى ذلك الجزء من الموارد الطبيعية النادرة ندره نسبية والتى يمكن استخدامها ذاتها أو استخدام الطاقات الناتجه عنها فى إشباع الرغبات البشرية وذلك باستخدامها فى إنتاج السلع وتوصف تلك الموارد بالندرة النسبية للتمييز بينها وبين الموارد الحره وهى تلك الموارد المتوافرة بمقادير هائلة تكفى لإشباع رغبات جميع البشر مثل الهواء وأشعة الشمس أما الموارد الطبيعية غير الاقتصادية فهى ذلك الجزء من الموارد الطبيعية الذى لا يمكن استخدامه في إشباع الرغبات الإنسانية فى ظل المعارف التكنولوجيه الحالية أو الذى يمكن استخدامة فى إشباع هذه الرغبات إلا

أنه يتوافر بمقادير هائلة تكفى لإشباع جميع الرغبات . وتتسم الموارد الاقتصادية بثلاث خصائص رئيسية هى الندرة النسبية وتباين أوجه استعمالها وإمكانية مزجها بنسب مختلفة لإنتاج نفس السلعة أو لإنتاج سلع مختلفة.

4 – أساليب النشاط الاقتصادي أو الأساليب التكنولوجية : هي الطرق أو السبل التى يمكن باستخدامها مزج نسب ثابتة أو مختلفة من الموارد الاقتصادية لإنتاج سلعة واحدة أو عده سلع مختلفة فمثلاً قبل اختراع الجرار والمحراث الميكانيكى لم يكن هناك غير أسلوبين يمكن اتباعهما لحرث فدان من الأرض الزراعية يقضى الأسلوب الأول باستخدام الفأس أما الأسلوب الثاني فكان يقضى باستخدام المحراث البلدى . وباستمرار التقدم العلمى الذى نتج عنه اختراع الجرار والمحراث الميكانيكى ذوى الطاقات المختلفة أصبح فى الامكان حرث نفس الفدان بمقدار ما يتم تخفيضه من عنصر العمل مقابل زيادة في رأس المال . ويمكن تقريب وتمثيل الأساليب البديلة التى يمكن إتباعها لإنتاج كمية ثابتة من سلعة أو خدمة معينة بمنحنى يطلق عليه اسم منحنى الإنتاج المتماثل .

ويمكن القول في هذا الشأن بأنه يوجد العديد من الأساليب التكنولوجية البديلة التى يمكن استخدامها فى إنتاج نفس السلعة ، هذا فضلاً عن أن التقدم التكنولوجى يؤدي إلى تنوع السلع والخدمات التى يمكن إنتاجها باستخدام نفس العناصر الأولية . وعلى الرغم من أن مباحث علم الاقتصاد لا تتناول إلى حد كبير طبيعة الأساليب التكنولوجية التى فى متناول المنتجين حيث يدخل هذا الأمر لحد كبير فى مجال العلوم التكنولوجية إلا أن القرارات الخاصة باختيار السّلع التى سيجرى إنتاجها والمقادير المقرر إنتاجها من كل سلعة والأساليب الإنتاجية التى سيجرى إتباعها تدخل فى صميم مجال علم الاقتصاد .

النشاط الاقتصادى الزراعى :

يتفرع النشاط الاقتصادي إلى عده فروع رئيسية أهمها النشاط الزراعى والنشاط الاقتصادى الصناعي والنشاط الاقتصادي التجاري والنشاط الاقتصادي السماكى والنشاط الاقتصادى التعدينى . وتتفق جميع فروع النشاط الاقتصادى فى دوافعها وأهدافها بمعنى أن الرغبات البشرية هي القوى المحركة لاى نشاط اقتصادي ، كما أن الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادى هو إشباع هذه الرغبات البشرية أما مباشرة باستهلاك السلع والخدمات الناتجة عن ذلك النوع من النشاط الاقتصادى أو عن طريق غير

مباشرة وذلك باستبدال هذه السلع والخدمات بغيرها من السلع والخدمات الناتجه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وتختلف فروع النشاط الاقتصادى فى أساليبها وفى الميادين التى يتم فيها حدوث ذلك النشاط فهناك الأساليب الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية والسمكية والتعدينية وغيرها وهناك أيضا البنيانات الاقتصادى الزراعية والصناعية والتجارية والسمكية وغيرها . فالبنيان الاقتصادي الزراعي مثلاً هو ذلك الفرع من البنيان الاقتصادي الذي يجرى فيه النشاط الاقتصادى الزراعى أو هو جزء من البنيان الاقتصادى الذى يضم الموارد الاقتصادية الزراعية أى الموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية التى تستخدم فى إنتاج السلع والخدمات الزراعية وعلى ذلك فإن البنيان الاقتصادى أى المقتصد يتفرع النشاط الاقتصادي إلى مقتصد زراعى وآخر صناعى وثالث تجارى ورابع سماكى وخامس تعديني وغير ذلك .

وقد اصطلح الاقتصاديون على تسمية النشاط الاقتصادى بالصناعة ، فالصناعة إذن هى عملية تحويل الموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية إلى سلع وخدمات اقتصادية باستخدام مختلف الأساليب الإنتاجية وذلك بغية إشباع الرغبات الإنسانية .

الزراعة نشاط اقتصادى :

يختلف مدلول كلمة الزراعة اختلافاً شاسعاً ، فقد يقصد بها الحرث أو الغرس أو العزيق وغير ذلك من العمليات الإنتاجية الزراعية ، وقد يقصد بها علم المحاصيل الحقلية ويختلف مفهوم الزراعة فى علم الاقتصاد الزراعى عن ذلك اختلافاً جوهرياً . فالزراعة احد فروع النشاط الاقتصادى ودوافعها رغبات سكان المقتصد الزراعى وأهدافها إشباع تلك الرغبات أما باستهلاك السلع والخدمات الزراعية مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها من أنتجه الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادى .

أما أساليبها فهى الأساليب التكنولوجية الزراعية أى مجموعة المعارف الفيزيقية والكيماوية والهندسية وغيرها المتعلقة بوسائل وأساليب تحويل الموارد الزراعية البشرية وغير البشرية إلى سلع وخدمات زراعية وأخيرا فإن الميدان الذي يجرى فيه النشاط الاقتصادى الزراعى هو ذلك الفرع من المقتصد الذى يحوى القدر من الموارد الاقتصادية الزراعية البشرية وغير البشرية الذي يتم فيه إنتاج واستهلاك السلع الزراعية ويطلق عليه المقتصد أو البنيان الاقتصادى الزراعى أى أن الزراعة هى صناعة إنتاج الزروع النباتية والحيوانية .

صلة الزراعة بالصناعات الأخرى :

الزراعة احد الصناعات الرئيسية ، أما الصناعات الرئيسية الأخرى فهى الصناعة والتجارة والسماكة والتعدين، فالصناعة هي تحويل الموارد الاقتصادية التى يضمها النشاط الاقتصادي الصناعي إلى سلع وخدمات صناعية عن طريق استخدام مختلف الأساليب الصناعية ، والتجارة هي صناعة تحويل الموارد الاقتصادية التى يضمها النشاط الاقتصادي التجاري إلى خدمات نقلية وتخزينية وتمليكية وغيرها ، وكذلك السمكي هي صناعة تحويل الموارد الاقتصادية التى يضمها النشاط الاقتصادي السمكي إلى أنتجه سمكية .

وأخيرا فإن التعدين هي صناعة تحويل الموارد الاقتصادية التى يضمها النشاط الاقتصادي التعديني إلى مواد خام معدنية ، حيث يتم استخدام مختلف السلع والخدمات المنتجة من خلال تلك الأنشطة في إشباع الرغبات البشرية في المقتصد ،ويمكن تصنيف هذه الصناعات الرئيسية وغيرها فى ثلاث أنواع .

يتعلق النوع الأول بالصناعات الاستخراجية أو الأولية وهى تلك الصناعات التى يختص استخراج السلع أو الموارد الاقتصادية من الأرض أو التربة أو الماء ، ويتعلق النوع الثانى بالصناعات التحويلية أو الثانوية وهى الصناعات التى تختص بتحويل الموارد الأولية الزراعية والمعدنية والغابية والسمكية إلى أشكال سلعية أخرى أكثر نفعاً وملاءمة للاستعمال ، أما النوع الثالث فيتعلق بالصناعات الخدمية والمهنية والشخصية وهى الصناعات التى تختص بإنتاج الخدمات الاقتصادية كصناعات المهن الحكومية كالبوليس والجيش والتعليم وصناعات المهن الخصوصية مثل الطب والمحاماة وصناعات المهن المنزلية والشخصية ، ولا شك أن الزراعة من أهم الصناعات فبدونها لا تقوم للحضارة قائمة فالإنسان يعتمد أساسا على ما تمده الزراعة من غذاء وكساء وإسكان ولما كانت السلع الزراعية والصناعية تكونان المستوى المعروف بمستوى الرفاهية الاقتصادية فإن درجة إشباعه تتوقف على مقدار ما يمكن الحصول عليه من هذه السلع والخدمات ، حيث أن معظمة إشباع مستوى الرفاهية الاقتصادي يعد الهدف النهائي لكافة وجوه النشاط الانسانى . ولما كانت الزراعة تشترك مع الصناعة فى تحديد مدى ارتفاع مستوى المعيشة فإنها ولا ريب تهم كافة السكان فى أى بنيان اقتصادي الزراعيين منهم وغير الزراعيين .

خصائص الزراعة

لقد ترك التقدم التكنولوجي أثارا بعيدة المدى في جميع فروع النشاط الانسانى العالمي . ومن بين أثار هذا التقدم التكنولوجي بالإضافة إلى غيره من العوامل ما هو معروف من أن العالم أصبح الآن ينقسم إلى مجموعتين من الدول: مجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً ومجموعة الدول النامية . فبالرغم من وجود تباين في درجة التقدم الاقتصادي بين كل من مجموعة على حدة إلا أن ذلك التباين تشتد حدته بين دول المجموعة الثانية أي مجموعة الدول النامية إلى درجة قد تدعو إلى :

1- عدم إمكان وضع حد فاصل بين دول كل من المجموعتين . وبعبارة أخرى فإنه يمكن تمثيل التقدم الاقتصادي بمتغير متصل لا يمكن معه وضع حد فاصل بين رقمين متتاليين في الترتيب يمكن أن يأخذهما هذا المتغير دون أن يمر رقم ثالث يقع بينهما .
2- امكان تقسيم دول المجموعة الثانية أي مجموعة الدول النامية إلى مجموعتين منفصلتين أولهما مجموعة الدول المتخلفة والتي لا تبذل جهودا ذات أهميه للخروج من حلقة الفقر المغلقة ، وثانيهما مجموعة الدول المتخلفة والتي تبذل جهوداً تتناسب مع إمكانياتها للخروج من حالة التخلف الاقتصادي للالحاق بركب التقدم الاقتصادي.

ولما كانت الزراعة احد فروع النشاط الاقتصادي فإن المتوقع أن يتبع النشاط الاقتصادي الزراعي في تقدمة في أية دولة درجة أو مدى تقدم النشاط الاقتصادي بوجه عام في تلك الدولة . وبعبارة أخرى فإنه يمكن تقسيم الزراعة العالمية إلى زراعات متقدمة ، وأخرى متخلفة أي تقليدية ، وثالثة نامية ويمكن تعريف الزراعة المتقدمة بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الزراعي الديناميكي الذي أمكن فيه إنتاج عناصر إنتاجية عصرية تدخل في إنتاج السلع الزراعية بالقدر والنوع الذي يكفى لإشباع الكثير من الرغبات فوق الأولية بالإضافة إلى إشباع جميع الرغبات الأولية لسكان المقتصد الزراعي المتقدم وذلك باستخدام أساليب إنتاجية عصرية متطورة ، أما الزراعة التقليدية فهي ذلك النشاط الاقتصادي الزراعي الاستاتيكى الذي يتم فيه استخدام عناصر إنتاجية تقليدية أي قديمة وغير متطورة في إنتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع حتى الرغبات الأولية لسكان المقتصد الزراعي التقليدي وذلك باستخدام الأساليب الإنتاجية التقليدية غير المتطورة ، أما الزراعة النامية فهي تلك التي تقف على الخط المستقيم الواصل

بين الزراعة المتقدمة والزراعة التقليدية أي هي الزراعة التقليدية المتخلفة التي أخذت أو بدأت تأخذ بأسباب التقدم وذلك عن طريق استخدام التقدم التكنولوجي والاقتصادي في تطوير عناصر الإنتاج التقليدية وفى تطوير الأساليب الإنتاجية التقليدية حتى يمكن رفع الجدارة الإنتاجية والاقتصادية الزراعية بالدرجة التي تؤدى إلى امكان إشباع اكبر قدر ممكن من الرغبات فوق الأولية فضلاً عن إشباع الرغبات الأولية لسكان المقتصد الزراعي النامي، تلك الرغبات التي بدأت هي الأخرى في الأخذ بأسباب التطور والتقدم ، وبعبارة أخرى فإن الزراعة النامية تضم في رحابها الزراعات التقليدية التي كادت أن تصبح زراعات متقدمة أي أن الزراعة التقليدية تجمع في مقتصد ما كل من العناصر والأساليب الإنتاجية العصرية جنباً إلى جنب مع العناصر والأساليب الإنتاجية التقليدية .

مما سبق يتبين أنه يصعب سرد خصائص النشاط الاقتصادي الزراعي التي تنطبق في مجموعها وبنفس الدرجة على كل من الزراعات المتقدمة والنامية والتقليدية فهناك من هذه الخصائص ما تتسم به كل من هذه الزراعات بنفس الدرجة ، وهناك منها ما تتسم به الزراعة التقليدية بدرجة اكبر ، كما أن هناك منها ما تتسم به الزراعة المتقدمة بدرجة اكبر وهكذا وقد روعي ذلك عند شرح خصائص الزراعة التي يمكن تلخيصها في :

1) التركيب التنافسي لصناعة الزراعة .
2) ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة .
3) ميل الموارد الزراعية للثبات على مستوى الصناعة .
4) التغير التكنولوجي والاقتصادي .
5) التخصص النطاقى .
6) موسمية الإنتاج الزراعي .
7) ضعف مرونة الطلب على السلع الزراعية .
8) ضعف المرونة الدخلية للسلع الزراعية .
9) ضعف مرونة عرض السلع الزراعية .
10) ضخامة التقلبات السعرية السوقية
11) صعوبة التحكم في مقادير الزروع الناتجة .
12) ارتباط العمل المزرعى بالمعيشة الريفية .
13) انتشار الملكية الفردية .
14) المكانة الرئيسية للأرض .
15) اندماج الإدارة والحيازة .

16) الطبيعة الخاصة للسلع الزراعية .
17) المخاطرة وصعوبة التمويل الزراعي .

1 – التركيب التنافسي لصناعة الزراعة :

تتسم الزراعة بكونها اقرب الصناعات إلى أن تكون متنافسة بالمعنى الاقتصادي حيث تتسم بعدم إمكان المنتج الزراعي بمفرده أو بالاتفاق مع مجموعة من زملائه أن يزيد أو يقل إنتاجه من زرع معين بالقدر الذي يكفي للتأثير على السعر السوقي لذلك الزرع ، فالزارع إذن يقبل سعر السوق للسلع التي ينتجها ولا يمكنه أن يؤثر عليه ، فهو يواجه في واقع الأمر طلباً تام المرونة على أنتجه مزرعته الأمر الذي يمكنه من بيع كل إنتاجه بسعر السوق ودون أدنى تأثير على ذلك السعر . أما المقصود بالتجانس النسبي للأنتجه الزراعية الواحدة الناتجة من مختلف المزارع واستحالة تمييز الزرع الناتج من مزرعة معينة عن نفس الزرع الناتج من مزرعة أخرى . وليس أدل على ذلك من أن غالبية الأنتجه الزراعية التي يشتريها المستهلك من سوق التجزئة تحمل العلامة التجارية للتاجر أو لمصنع التعبئة أو غير ذلك ، ولكنها نادراً ما تحمل اسم العلامة التجارية للمنتج الزراعي وهذا التماثل في الأنتجه الزراعية الواحدة الناتجة من مختلف المزارع يجعل من تلك الأنتجه بدائل قوية ، الأمر الذي يعنى عدم اختلاف السعر الذي يقبضه المنتج الزراعي لأحد أنتجته عن سعر السوق .

وأخيرا فإن اتخاذ أي فرد للزراعة كمهنة لا يتطلب الحصول على ترخيص أو درجة علمية معينة أو حتى الحصول على عضوية اتحاد أو نقابة أو غير ذلك وكل ما يلزم لدخول أي فرد في حلبة الإنتاج الزراعى هو حيازة رأس المال اللازم لذلك بالإضافة إلى الرغبة وكذلك يمكن لأي زارع أن يتحول من إنتاج زرع إلى آخر دون أن يخشى أن يمنعه غيره من المنتجين عن ذلك اللهم إلا إذا كانت هناك تنظيمات قانونية تحول دون ذلك وأمر هذا شأنه يساعد دون شك في إخضاع أسعار الأنتجه الزراعية للسوق الحر ، مما يؤدى في النهاية إلى إتسام صناعة الزراعة بالتركيب التنافسي شبة التام .

ويترتب على اتسام صناعة الزراعة بالتركيب التنافسي ثلاثة نتائج على درجة عالية من الأهمية . أولها أن الثمن الذي يدفعه المستهلك للوحدة من أية سلعة زراعية هو اقل ما يمكن إذ انه لا يزيد عن متوسط تكلفتها . وثانيهما اتسام الزراعة بالجدارة الاقتصادية ، وثالثها انعدام تأثير الإعلان على مبيعات أي مزرعة .

ويترتب على سيادة المنافسة الكاملة لصناعة الزراعة عدم قدرة الزراع على التأثير على سعر السوق ، فالسعر يتحدد بتقاطع كل من دالتي العرض والطلب محدداً للمستوى السعرى الذي يسود السوق وما على المنتج الزراعي إلا أن يستجيب له دون ما قدره على التأثير عليه .

2 – ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة :

تتسم الزراعة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وخاصة عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى إذ يقدر البعض قيمة الأرض والمباني وما بهما من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بحوالى 75% من رأس المال المزرعى وهذه الأصول الرأسمالية هي مصدر التكاليف الثابتة التي يتحملها المنتج في المدى القصير سواء وصل بإنتاجه إلى طاقته القصوي أو توقف عن الإنتاج كلية وبعبارة أخرى فإن الفائدة على راس المال الثابت مضافاً إليها تكاليف الصيانة وقيمة الاستهلاك السنوي وضرائب الأراضي الزراعية أوجه اتفاقية يلزم سدادها بغض النظر عن القدر المنتج من الزروع أما في الصناعة فيمثل رأس المال الجاري الممثل في المواد الخام والوقود وأجور العمال الشطر الأكبر من رأس المال المستغل في العملية الإنتاجية وكما هو معروف فإن التكاليف المتغيرة – أي تكاليف راس المال الجاري – تتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بالقدر المنتج من السلعة .

وترجع أهمية كبر نسبة راس المال الثابت في الزراعة إلى مدى تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الزارع بوصفه مديراً للمزرعة . إذ أن ارتفاع نسبة رأس المال الثابت تؤدى إلى ارتفاع التكاليف الثابتة ، وبالتالي إلى ارتفاع التكاليف المتوسطة الثابتة ، وكما هو معروف فإن التكاليف المتوسطة الثابتة تؤثر على الحد الأدنى للسعر الذي يستطيع معه المنتج أن يستمر في العملية الإنتاجية ، فكلما ارتفعت التكاليف المتوسطة الثابتة كلما قل الحد الأدنى للسعر الذي يستطيع معه المنتج أن يستمر في الإنتاج أي كلما زادت قدرة المنتج على تحمل الخسارة الناجمة عن انخفاض أسعار نواتجه . وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن قدرة المنتج الزراعي على الاستمرار في العملية الإنتاجية بالرغم من انخفاض أسعار نواتجه إلى ما دون مستوى التكاليف المتوسطة الكلية تزيد عن قدرة المنتج غير الزراعي . وهذه دون شك احد العوامل الرئيسية التي تفسر استمرار الإنتاج الزراعي ابأن الأزمات الاقتصادية في الوقت الذي تتوقف فيه

الكثير من المصانع والمتاجر وغيرها من الوحدات الاقتصادية غير الزراعية عن الإنتاج توقفاً كاملاً .

3 – ميل الموارد الزراعية للثبات على مستوى الصناعة :

تميل غالبية الموارد الزراعية مثل الأرض والمباني والآلات والعمل العائلي للثبات على مستوى الصناعة ، بمعنى أن محاولة تغيير القدر المستخدم منها تكون غير مجزية اقتصادياً ما لم يحدث تغيير جوهري في البناء الزراعي ، فهي أكثر إغلالاً للدخل الصافي حيث أنه في نفس الوقت الذي يعتبر فيه أغلالها للدخل الصافي ليس بالارتفاع الكافي لزيادة القدر المستخدم منها . ويرجع ثبات الأرض والمباني وما بهما من تحسينات رأسمالية وكذلك الآلات الزراعية إلى أن هذه الموارد شديدة التخصص للدرجة التي تخفض من قيمتها خارج الزراعة إلى حد كبير ، وذلك باستثناء القدر اليسير من الأرض شديدة القرب من المناطق الحضرية الكبرى ، أما ثبات العمل الزراعي العائلي فيرجع إلى عاملين أساسيين: أولهما تواجده في مناطق بعيدة عن فرص العمل اللازراعي ، وثانيهما أنه يتطلب نوعاً من التخصص ذي القيمة المعدومة تقريباً خارج الزراعة . وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن العمل الزراعي العائلي يظل في الزراعة لأنها تعطيه دخلاً أعلا من ذلك الذي يمكنه الحصول عليه فيما لو تخصص في عمل آخر غير الزراعة كما أن الدخل الذي يحصل عليه العمل الزراعي العائلي اكبر من ذلك اللازم لدفعة خارج الزراعة ولا تظهر صفة الثبات في كثير من الموارد الزراعية الأخرى مثل المخصبات والمبيدات الحشرية ، والتقاوي وما إلى ذلك إذ أن هذه الموارد يتم الاستفادة منهاتستفيد في فترة إنتاجية واحدة – موسم واحد أو سنة واحدة – كما يتأثر استخدامها على مستوى الصناعة بأسعار الأنتجه الزراعية .

وبالرغم من أن كثيراً من الموارد الإنتاجية الزراعية تميل للثبات على مستوى الصناعة فإنها ليست كذلك عند إنتاج كل زرع على حدة أو باعتبار إنتاج كل مزرعة على حدة فقد يتغير ناتج مزرعة ما تغييراً جوهرياً نتيجة للتغير في النسبة بين أسعار الأنتجه وأسعار الموارد الإنتاجية كما أن الأرض والآلات والعمل قد تنتقل من مالك لآخر داخل الصناعة نفسها أو قد تنتقل من إنتاج زرع إلى آخر بالرغم من كونها ثابتة على مستوى الصناعة ولا شك أن انتقال الموارد الزراعية من زرع لآخر استجابة للتغير النسبي في الأسعار الزراعية يجعل من دالة العرض للزرع الواحد الناتج من مزرعة واحدة تبدو مرنة بمعنى أن اقل

تغيير في سعر الزرع قد يؤدى إلى تغيير غير قليل في القدر المنتج منه ، إلا ذلك لا يستتبع أن تكون دالة العرض الإجمالية للزرع الواحد على مستوى الصناعة مرنة إذ أن ذلك غير صحيح كما سيتبين فيما بعد . أما إذا ما ارتفعت أسعار الأنتجه الزراعية بالقدر الذي يجعل من المربح إضافة كميات جديدة من الموارد إلى الزراعة فإن دالة العرض الإجمالي على مستوى الصناعة قد تميل إلى المرونة ، وكذلك إذا انخفضت أسعار السلع الزراعية انخفاضاً يجعل من المربح استبعاد كميات من الموارد الزراعية من الصناعة فإن دالة العرض الإجمالية على مستوى الصناعة قد تميل إلى المرونة .

4 – التغير التكنولوجي والاقتصادي :

تتسم الزراعة المتقدمة وخاصة الزراعة الأمريكية والأوربية بسرعة التغيير التكنولوجي والاقتصادي فقد مرت الزراعة المتقدمة بثورة تكنولوجية خلال الفترة الزمنية التي يستغرقها جيل واحد من أجيال المزارعين وتضمنت تلك الثورة ميكنة الزراعة وإحداث تغييرات وراثية بعيده المدة في السلالات النباتية والحيوانية مثل تهجين الذرة وغيره من الزروع النباتية بالإضافة إلى تهجين الحيوانات وخاصة الدواجن وحيوانات اللحم كما تضمنت الثورة الزراعية إدخال الكيمياء في خدمة الزراعة في شكل إنتاج المخصبات والأسمدة والمبيدات الآفية ومبيدات الحشائش ومنظمات النمو وقد أدت غالبية هذه التغيرات التكنولوجية إلى ازدياد الإنتاج الزراعي عموماً وازدياد الإنتاجية الزراعية للموارد الزراعية خصوصاً . فقد ازدادت إنتاجية الفدان والعامل والوحدة الإنتاجية الحيوانية .

وأصبح إنتاج الأعلاف مخصصاً لتغذية حيوانات اللحم واللبن وغيرها بدلاً من إنتاجه لتغذية الخيول وحيوانات العمل ، وارتفعت الغلة الفدانية للزروع النباتية ارتفاعاً كبيراً كما ارتفعت إنتاجية حيوانات اللحم واللبن والدواجن وغيرها ارتفاعاً كبيراً . وبعبارة أخرى تحولت الزراعة من صناعة تتأثر وتعتمد اعتماداً كبيراً على العوامل الطبيعية والبيولوجية منها على وجه الخصوص ، إلى صناعة يمكن للإنسان أن يسيطر على الكثير من عملياتها مما يمكنه من إخضاعها بدرجة اكبر إلى إدارته .

وقد ساهمت التغيرات التكنولوجية في إحداث تغيرات جوهرية في التركيب الاقتصادي للزراعة . فقد مكنت من زيادة سعة المزرعة العائلية إلى مئات الأفدنة ، كما أدى بعض هذه التغيرات التكنولوجية مثل امكان السيطرة

على الأمراض الحيوانية إلى الاستفادة من وفورات السعة في الإنتاج الحيواني . وقد أدى ذلك إلى امكان وزيادة التخصص الزراعي والمزرعي والنطاقي والإقليمي ، فإزدياد السعه المزرعية أدى إلى تخفيض عدد الزرع وإلى رفع الجدارة الإدارية للزراع ، إذا أن الزارع الذي يخرج من الإنتاج الزراعي غالباً ما يكون ذو مقدره إدارية اقل ، الأمر الذي يزيد من إخضاع الإنتاج الزراعي للسيطرة الآدمية وقد ساعد ذلك على إنشاء وتطوير الأجهزة التموينية الأكثر قدرة على مجابهة احتياجات الزراع الائتمانية الأمر الذي أدى إلى امكان تحويل المزارع التقليدية إلى مزارع متقدمة فزادت بذلك إنتاجية الموارد الزراعية.

5 – التخصص النطاقى :

التخصص النطاقى هو قيام الوحدات الاقتصادية في نطاق جغرافي معين بالتركيز على إنتاج زرع معين ، و التخصص النطاقى فهو أكثر انتشاراً في الزراعة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

(1) شدة تأثر الزراعة بالقوى الطبيعية ومن بينها العوامل الجوية التي تختلف باختلاف الأنطقه الجغرافية الأمر الذي يجعل زروعاً مختلفة يجود إنتاجها في أنطقه جغرافية دون غيرها .

(2) الأهمية الخاصة للأرض كعنصر من عناصر الإنتاج الزراعي لما تتصف به من الخصوبة والموقع ولما هو معروف من حاجة الإنتاج الزراعي لمساحات شاسعة من الأرض ، وخاصة عند مقارنة الزراعة بغيرها من الصناعات الأخرى .

(3) تباين الأنتجه الزراعية فيما يتعلق بسرعة تلفها ومدى تحملها للنقل وغير ذلك من الصفات التسويقية .

6 – موسمية الإنتاج الزراعي :

المقصود بموسمية الإنتاج الزراعي هو استغراق العملية الإنتاجية لفترة زمنية متصلة تنتهي بالحصول على الناتج في وقت معين من السنة وتعزى تلك الموسمية إلى ما تتصف به الزراعة من إنها صناعة بيولوجية وشديدة التأثر بالقوى الطبيعية وترجع بيولوجية صناعة الزراعة إلى إنها تعتمد في إنتاجها على كائنات حيه نباتية أو حيوانية . وهذا يؤدى إلى ارتباط الناتج الزراعي بالظروف البيولوجية لهذه الكائنات أما شدة تأثر الزراعة بالقوى الطبيعية فتؤدى إلى ارتباط الظروف الملائمة للإنتاج الزراعي بمدى موافقة الظروف الطبيعية

بما فيها الظروف المناخيه لعملية الإنتاج . ويؤدى التداخل والترابط بين بيولوجية الزراعة وشدة تأثيرها بالقوى الطبيعية إلى ما هو معروف عن موسمية الإنتاج الزراعي فيبدأ موسم إنتاج البيض واللحم البتلو في مصر مثلاً في نوفمبر ويستمر الإنتاج في الازدياد حتى يصل أقصاه في الربيع حيث يبدأ الإنتاج في التناقص حتى يصل إلى أدناه في الصيف ، إلا أن موسمية الإنتاج تكون أكثر ظهوراً في الأنتجه الزراعية النباتية مثل القطن والذرة والقمح والأرز وما إلى ذلك .

ويترتب على موسمية الإنتاج الزراعي نتائج عديدة بعضها داخل نطاق صناعة الزراعة وبعضها خارجه . وأهم تلك النتائج الدخلية موسمية العمل المزرعى وموسمية الدخول المزرعية . أما أهم النتائج الخارجية فهي موسمية بعض الصناعات الزراعية أي تلك الصناعات التي يعتمد إنتاجها على المواد الخام الزراعية . ومشكلة المنطقة الزمنية للإنتاج الزراعي على شهور الاستهلاك المختلفة منذ ظهور المحصول وحتى حصاد المحصول التالي ففيما يتعلق بموسمية العمل المزرعى نجد أن هناك عمليات مختلفة تلزم لإنتاج أي زرع نباتي أو حيواني . ويختلف توزيع القدر اللازم من العمل المزرعى على تلك العمليات الإنتاجية باختلاف الزروع المنتجة والأساليب الإنتاجية المتبعة في إنتاج تلك الزروع وما إلى ذلك باعتبار المنوال الزراعي المصري يتبين أن الشهور من مايو إلى يوليو وسبتمبر وأكتوبر مثلاً من بين الشهور التي يشتد فيها الطلب على العمل المزرعى . ويترتب على موسمية العمل المزرعى وجود ظاهرة البطالة الموسمية وما يصاحبها من مشكلات في القطاع الزراعي .

أما فيما يتعلق بموسمية الدخول المزرعية فالمقصود بها عدم حصول المنتج الزراعي على دخلة من العملية الإنتاجية موزعاً على شهور السنة وإنما يحصل عليه في مواسم حصاد الأنتجه الزراعية . وتختلف الأنتجه الزراعية في مدى موسمية الدخل الذي تغله ، فالمزروعات النباتية مثل القمح والقطن والأرز والذرة مثلاً تغل دخولها في صورة واحدة في العام . أما المزروعات الحيوانية فتغل دخولها بانتظام زمني نسبى فتغل مزروعات البيض واللبن مثلاً دخولها يومياً من نوفمبر إلى يوليو إلا أن القيمة النقدية لتلك الدخول اليومية تزداد تدريجياً إلى أن تصل إلى أقصاها في الربيع حيث تبدأ في الانخفاض التدريجي بعد ذلك .

أما فيما يتعلق بموسمية بعض الصناعات الزراعية فتبدو تلك الظاهرة واضحة في صناعات حليج الأقطان وسكر القصب وغيرها . ويؤدى ذلك إلى

مشاكل في القطاع الصناعي وتشابه تلك المشاكل الناجمة عن موسمية الإنتاج الزراعي في القطاع الزراعي .

وأخيرا فإن المقصود بالمنطقة الزمنية للإنتاج الزراعي هو توزيع الإنتاج الزراعي على شهور الاستهلاك المختلفة طول العام وما يتصل بها من المشاكل المرتبطة بالتخزين وتعتبر الأسعار أهم العوامل التي تؤدى إلى المنطقة الزمنية للإنتاج الموسمي.

7 – ضعف مرونة الطلب على السلع الزراعية :

تتسم السلع الزراعية بضعف مرونتها الطلبية – السعرية والمقصود بالمرونة الطلبية السعرية هو مدى استجابة المقادير المطلوبة من السلعة بالتغير في أسعارها . فإذا أدى تغير قدرة 1% في سعر السلعة إلى حدوث تغير في الكمية المطلوبة منها قدرة 1% قيل أن طلب تلك السلعة متوسط المرونة أي أن المرونة الطلبية السعرية لتلك السلعة مساوية للوحدة .

أما إذا أدى تغير قدرة 1% في سعر السلعة إلى تغير في الكمية المطلوبة منها بمقدار يقل عن 1% قيل أن طلب تلك السلعة غير مرن أي ضعيف المرونة أو أن المرونة الطلبية – السعرية تقل عن الوحدة . وعلى العكس من ذلك إذا أدى تغير في سعر السلعة قدرة 1% إلى تغير في الكمية المطلوبة منها بمقدار يزيد عن 1% قيل أن طلب تلك السلعة مرناً أو المرونة الطلبية – السعرية لتلك السلعة تزيد عن الواحدة ويرجع ضعف المرونة الطلبية – السعرية للسلع الزراعية في غالبيته إلى ثلاث عوامل رئيسية :

(1) أن السلع الزراعية في مجموعها سلعاً ضرورية نتيجة لكونها تشبع حاجات إنسانية أساسية فهي أما سلع غذائية مثل الحبوب والبقول والخضروات والفواكه وغيرها أو سلع كسائيه مثل القطن والكتان أو سلع إسكانية مثل الزروع الخشبية

(2) صعوبة إنتاج سلع صناعية (غير زراعية) تحل في استخدامها محل السلع الزراعية . أي صعوبة إيجاد سلع صناعية بديلة للسلعة الزراعية على وجه العموم والغذائية منها على وجه الخصوص .

(3) ارتباط الطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الزراعية بعوامل بيولوجية تحد من امكان استيعابها فالطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الغذائية مثلاً محدودة بسعة المعدة الآدمية .

8 – ضعف المرونة الدخلية للسلع الزراعية :

المرونة الدخلية معيار كمي لقياس مدى استجابة المقادير التي يستهلكها شخص معين أو عائلة معينة أو مقتصد معين من سلعة ما للتغير في دخل ذلك الشخص أو العائلة أو المقتصد ، ويمكن تقسيم السلع من حيث تأثر المقادير المطلوبة منها بالتغيير في دخل المستهلك إلى ثلاثة أنواع : يضم النوع الأول السلع العادية وهى السلع التي يؤدى ازدياد الدخل الفردى إلى ازدياد القدر المطلوب منها أي السلع ذات المرونة الدخلية الموجبة ، ويضم النوع الثاني السلع التي لا يؤثر التغير في دخل المستهلك على المقادير المطلوبة منها وهى السلع الضرورية التي يتم استهلاكها بمقادير تكاد تكون ثابتة مثل الملح ، أما النوع الثالث فيضم السلع الرديئة أو الناقصة وهى السلع التي يؤدى ازدياد الدخل الفردي إلى نقص القدر المطلوب منها أي السلع ذات المرونة الدخلية السالبة .

وتتسم الزراعة في الدول المتخلفة اقتصادياً-بارتفاع المرونة الدخلية للسلع الزراعية على وجه العموم والغذائية منها على وجه الخصوص وعلى العكس من ذلك فإن المرونة الدخلية للسلع الزراعية تنخفض انخفاضاً شديداً في الدول المتقدمة اقتصادياً، أما في الدول النامية فإن المرونة الدخلية للسلع الزراعية تأخذ مكاناً يتناسب ارتفاعاً وانخفاضاً مع درجة التقدم الاقتصادي التي تمر بها، وطبقاً لما يراه الاقتصادي الزراعي شولز فإنه يمكن تقسيم دول العالم افتراضياً إلى ثلاثة مجموعات تضم المجموعة الأولى (I) الدول ذات الدخول الفردية المنخفضة الدرجة التي تجعلها تنفق نسبة كبيرة من دخولها تزيد عن 75% على الغذاء، كما أن تلك الدول تتسم أيضا باستقرار القيم الحضارية التي تؤدى إلى وتساعد على استمرار انخفاض مستوى المعيشة إلى هذا الحد ، وبالتالي فإن هناك توازناً بين السكان ومقدار الغذاء الذي تنتجه كل من هذه الدول بالشكل الذي يدعو إلى الاعتقاد بوجود علاقة دالية بين عدد السكان وبين مقدار الغذاء الناتج ، بمعنى أن عدد السكان يتوقف إلى حد كبير على مقدار الغذاء إلى تنتجه الدولة .

أما المجموعة الثانية (II) فيقل فيها اعتماد عدد السكان على مقدار الغذاء الناتج ، أي يصبح فيها عدد السكان دالة لعوامل كثيرة من بينها مقدار الغذاء الناتج وبالتالي فإن تأثير الغذاء على السكان في دول تلك المجموعة يقل كلما قلت نسبة الدخل المنفقة على الغذاء والمعتقد أن دول هذه المجموعة تنفق بين 24%– 75% من دخلها على الغذاء .

وأخيرا فإن المجموعة الثالثة (III) تضم دولاً يقل ما ينفقه سكانها على الغذاء عن 25% من دخولهم وبالتالي فإنه لا توجد أية علاقة بين عدد السكان وبين الدخل القومي في دول تلك المجموعة .

9 – ضعف مرونة عرض السلع الزراعية :

تتسم السلع الزراعية بضعف استجابة المقادير المعروضة منها للتغير في أسعارها ويرجع ذلك في غالبيته إلى عدة أسباب أهمها :

1) ارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الزراعة الأمر الذي قد يحد من الدخول إلى أو الخروج من حلبة الإنتاج الزراعي . وهذا يعنى أن منحنى العرض الإجمالي لأى سلعة زراعية اقل مرونة من منحنى العرض المزرعى لها .
2) خضوع صناعة الزراعة للقوى الطبيعية الأمر الذي يتعذر معه على الزارع تغيير مقادير إنتاجه فوريا وفقاً للتغيرات في أسعارها فمثلاً المعروف أن إنتاج القطن يستلزم فترة زمنية تطول من فبراير إلى أكتوبر ، فإذا ما تبين للزارع في ابريل أو مايو مثلاً أن أسعار القطن في الموسم الجاري سوف تكون مرتفعة عن مثيلتها التي بنى عليها سياسته عند الزراعة فإن من الصعوبة بمكان محاولة توسيع الزارع لرقعته القطنية . إلا أنه عن طريق تعزيز عوامل الإنتاج الأخرى غير الأرض مثل الأسمدة أو المبيدات الكيماوية قد يتمكن الزارع من زيادة إنتاجه في حدود معينة .
3) صعوبة وصول الأنباء السوقية إلى الزراع .

10 – ضخامة التقلبات السعرية السوقية :

يتبين مما سبق أن الزراعة تتسم بضخامة تقلباتها السعرية السوقية وخاصة عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ضعف مرونة الطلب ومرونة العرض للأنتجه الزراعية على وجه العموم .

11 – صعوبة التحكم في مقادير الزروع الناتجة :

لما كانت الزراعة صناعة بيولوجية تتأثر إلى حد بعيد بالعوامل الطبيعية الخارجية عن إرادة الزارع فإن الزارع لا يمكنه التحكم في مقادير الزروع الناتجة . فبينما يمكن تحديد القدر من الناتج الصناعي الذي يمكن الحصول عليه باستخدام قدر معين من كل من الموارد المستخدمة في الإنتاج فإن مثل ذلك التحديد لا يمكن أن يحدث في الزراعة ويترتب على ذلك صعوبة التنبؤ بالإنتاج

الزراعي سواء كان على مستوى المقتصد الشخصي أي المزرعة أو على مستوى المقتصد القومي ولا شك أن ذلك من بين أهم العوامل المؤدية إلى صعوبة وضع خطة ناجحة في الإنتاج الزراعي يمكن الاعتماد عليها في التخطيط الاقتصادي .

إلا أنه تجدر الإشارة إلى انه كلما تقدمت الزراعة كلما أمكن التنبؤ بالإنتاج الزراعي بدرجة اقرب إلى الواقع ويرجع ذلك إلى أن هناك الكثير من عناصر الإنتاج الزراعية المتقدمة تساعد الزراعة على مقاومة العوامل الطبيعية الخارجية عن إراده الزارع ومن أمثلة تلك العناصر التقاوي المقاومة للأمراض والميكنة التي تؤدى إلى امكان أداء العمليات الزراعية في مواعيدها وإقامة شبكات الري بدلاً من الاعتماد على مياه الأمطار وما إلى ذلك .

12 – ارتباط العمل المزرعى بالمعيشة الريفية :

يعد اندماج العمل المزرعى بالمعيشة الريفية إحدى خصائص الزراعة التي تميزها عن غيرها من الصناعات الرئيسية الأخرى فمنزل الزارع ومزرعته وحدة إنتاجية واحدة ذلك لان كثيراً من العمليات المزرعية يجرى إعدادها في المنزل . بل أنه يمكن القول بأن بيت المزارع يعتبر بمثابة المركز الذي يدير منه الزارع مزرعته ويصرف على عملياته المزرعية هذا بالإضافة إلى أن أفراد عائلته الذين يسكنون معه قد يقومون ببعض الأعمال المزرعية الهامة ويترتب على تلك الصلة تنافس كلا من وجهتي الإنتاج والاستهلاك عند تصرف الزارع في صافى دخلة المزرعى فكثيراً ما يقبل الزارع على توجيه جزء لا يستهان به من دخلة لتحسين وزيادة وسائل الإنتاج حتى لو تعارض ذلك لحد ما مع تحسين الحالة المعيشية له ولإفراد عائلته في المدى القصير ، وقد يحدث عكس ذلك .

ويؤدى ارتباط العمل المزرعى بالمعيشة الريفية إلى جعل الزراعة أوسع من مجرد نشاط اقتصادي لتصبح أسلوبا لحياه فهي تختلط بحياة من يحترفها . وهذا ما يجعل كثيراً من الزراع يفضلون إلبقاء في الريف على الانتقال إلى المدن حتى ولو وفرت لهم المدن أضعاف دخولهم من الزراعة .

13 – انتشار الملكية الفردية :

تتسم الزراعة أيضا بانتشار الملكية الفردية إذ نادراً ما توجد مزارع تستغلها شركات أواتحادات . وقد ساعدت طبيعة الزراعة كمهنة تستلزم الارتباط

الوثيق بين الأرض والزراع على انتشار النظام الفردي في الزراعة . وترتب على ذلك تعدد المنتجون الزراعيون بدرجة يصعب معها أن يجتمعوا على إتباع سياسة إنتاجية أو تسويقية معينة تتفق وتحقيق مصالحهم ، بمعنى انه كثيراً ما يستحيل ظهور منظمات احتكارية أو شبة احتكارية في المحيط الزراعي ، في حين أن هذه المنظمات كثيراً ما تسود مجال الإنتاج الصناعي أما على مستويات إقليمية أو قومية أو دولية ، ومثال ذلك اتحاد الفحم والصلب الأوروبي ومنظمة البترول العالمية . أي أن كثرة الزراع وتعددهم وتفرقهم وذيوع التفكير الفردي بينهم جعلت أسواق الأنتجه الزراعية – كما قيل قبلاً – اقرب من غيرها إلى أسواق المنافسة الكاملة وترتبط خاصية انتشار الملكية الفردية في الزراعة أيضا بصعوبة قيام الاتحادات العمالية بين العمال الزراعيين هذا بالإضافة إلى ما هو معروف عن طبيعة العمل المزرعى وأهمها عدم استمراره لارتباطه بمواسم معينة وعدم قيام التخصص الحرفي وما يستتبع ذلك من تفرق العمال أنفسهم . لذلك لم تكن هناك أسسا عامة يمكن أن تقوم عليها التشريعات العمالية الزراعية بحيث يسهل تطبيقها على العمال الزراعيين .

14 – المكانة الرئيسية للأرض :

تلعب الأرض بصفتها عنصراً إنتاجيا زراعياً دوراً هاماً في صناعة الزراعة لا يقارن بذلك الدور الذي تلعبه في مجال الإنتاج الصناعي ، فالزراعة كما يقول الزلاقى " صناعة أرضية فراغية " ، وتعزى الأهمية الخاصة للأرض كعنصر إنتاجى في الزراعة إلى عدة عوامل أهمها :

(1) حاجة الزراعة إلى مسطحات أرضية شاسعة نتيجة لان قدرة الأرض على الإنتاج تتوقف بالإضافة إلى العوامل الأخرى على مدى اتساع رقعتها فبالرغم من أنه يمكن استبدال الأرض بغيرها من عوامل الإنتاج كالأسمدة والتقاوي المحسنة والمبيدات الآفية وغير ذلك . إلا أن هذا الاستبدال يتم في نطاق حدود معينة تصبح بعدها الأرض هي العامل المحدد للقدر المنتج من الأنتجه الزراعية – وخاصة النباتية منها – ويلزم زيادة القدر المستخدم منها لزيادة المقادير المنتجة من السلعة موضع الاعتبار .

(2) ما تتصف به الأرض من الخصوبة والبناء والتركيب الطبيعي والكيمائي والموقع الجغرافي إذ يتوقف على تفاعل تلك الصفات نوع الأنتجه الزراعية التي يمكن إنتاجها على الأرض .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزراعة هي الصناعة الوحيدة التي تعتبر فيها الأرض عنصراً إنتاجيا نادراً ويرجع ذلك إلى استحالة زيادة الرقعة الأرضية اليابسة بدرجة ملموسة بالرغم من أنه يمكن زيادة قدرتها الإنتاجية عن طريق تعزيز عناصر الإنتاج الأخرى .

15 – اندماج الإدارة والحيازة :

بالرغم من امكان فصل الإدارة عن الحيازة في الزراعة . إلا أن ذلك يعتبر نادر الحدوث وخاصة عند مقارنة الزراعة بغيرها من الصناعات الأخرى التي غالباً ما تكون الإدارة فيها منفصلة تماماً عن الملكية أما في الزراعة فالأغلب أن يكون المدير هو الحائز سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو ملكاً – مستأجراً ويؤدى اندماج الإدارة والحيازة إلى الوصول بالوحدة الاقتصادية إلى أعلى مراتب الجدارة الإنتاجية والاقتصادية الزراعية وذلك بافتراض أن الحائز ذو جدارة إنتاجية مرتفعة . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

(1) أن المدير الحائز سوف يضع في اعتباره تعظيم صافى الدخل على مر الزمن ، أي في المدى القصير والبعيد على حد سواء الأمر الذي يجعله لا يهمل صيانة المزرعة.

(2) قدرة المدير الحائز على اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب على مر الزمن وخاصة تلك القرارات التي تحتاج لتحمل مخاطر قد لا يرغب الحائز في تحملها إذا ما لم يقوم هو بنفسه بإدارة المزرعة وذلك مثل التحول من زراعة محاصيل الحقل إلى التخصص في إنتاج الفاكهة أو في الإنتاج الحيواني .

16 – الطبيعة الخاصة للسلع الزراعية :

تتسم الأنتجه الزراعية بسمات خاصة تميزها عن غيرها من أنتجه الصناعات الأخرى . وأهم هذه الصفات :

(1) عدم التجانس مما يعني بالضرورة صعوبة توحيد نمط الأنتجه الزراعية وخاصة عند مقارنتها بأنتجة الصناعات الأخرى التي يمكن التحكم في شكلها وحجمها ونوعها بدرجة كبيرة أما في الزراعة فإن صفات الزرع الواحد قد تختلف من منطقة لأخرى ومن مزرعة لأخرى ومن سنة لأخرى ولهذا يلجأ الزارع عند تسويق زروعهم إلى فرز وتدريج وترتيب أنتجتهم إذ أن ذلك

يقلل من نفقات التسويق وخاصة تكاليف النقل والتخزين من جهه ويزيد من احتمالات الحصول على أسعار أعلى من جهة أخرى .

(2) ضخامة حجم الأنتجه الزراعية مما يجعل العمليات التسويقية المختلفة مثل التجميع والنقل والتخزين تختلف نوعاً وجدارة باختلاف الأنتجه الزراعية . فتزيد بذلك التكاليف التسويقية لتلك الأنتجه التي تتسم بضخامة أحجامها ، كما تزيد بذلك أيضا العوامل التسويقية .

(3) سرعة عطب الكثير من الأنتجه الزراعية . وتلعب تلك الصفة بالإضافة إلى ما تتسم به تلك الأنتجه من ضخامة أحجامها دوراً رئيسياً في التخصص النطاقى للسلع الزراعية كما تبين من قبل .

17 - المخاطرة وصعوبة التمويل الزراعي :

تتسم الزراعة بالطول الزمني للفترة التي تستغرقها استعادة رأس المال المستثمر فيها . وخاصة إذا ما قورنت بصناعة التجارة ، ويرجع ذلك إلى ما قبل قبلاً من أن الزراعة صناعة بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية ويؤدى ذلك بالإضافة إلى ما تتصف به الزراعة من ضخامة نسبة رأس المال الثابت فيها ومن التركيب التنافسي لبنيانها الاقتصادي ومن ضخامة تقلباتها السعرية ومن صعوبة التحكم في مقادير أنتجتها وبما تتصف به أنتجاتها من ضخامة أحجامها وقابليتها للتلف السريع ، كل ذلك يؤدى إلى ضخامة عنصر المخاطرة في الاستغلال الزراعي . ويزيد من المخاطرة في المقتصدات الزراعية المتقدمة سرعة التقدم التكنولوجي الذي قد يؤدى إنتاج بدائل للسلع الزراعية – وخاصة غير الغذائية منها – أفضل وأجود واقل سعراً . هذه العوامل مجتمعة تؤدى إلى صعوبة التمويل الزراعى بجميع أنواعه على وجه العموم ، والطويل المدى منه على وجه الخصوص . وتؤدى صعوبة التمويل الزراعي القصير المدى إلى انخفاض جدارة الإنتاج المزرعى نتيجة صعوبة أو عدم تمكن الزارع من الحصول على ما يلزمه من رأس المال العامل اللازم للوصول بالجدارة الإنتاجية للوحدة الإنتاجية التكنولوجية (الفدان أو الوحدة الإنتاجية الحيوانية) إلى أعلاها أما صعوبة التمويل الزراعي بعيد المدى فتؤدى إلى انخفاض الجدارة التكنولوجية والاقتصادية للإنتاج الزراعي نتيجة لعدم امكان الوصول بالمزرعة إلى سعتها المثلي وفي كلتا الحالتين تقل إنتاجية الموارد الزراعية إذا ما تعذر الحصول على الموارد الرأسمالية اللازمة في المدى القصير للوصول بالإنتاج المزرعى إلى الجدارة التكنولوجية والاقتصادية القصوي أو إذا ما تعذر الحصول

على الموارد الرأسمالية اللازمة في المدى القصير للوصول بالإنتاج المزرعى إلى الجدارة التكنولوجية والاقتصادية القصوي أو إذا ما تعذر الحصول على الموارد الرأسمالية اللازمة في المدى الطويل للوصول بالسعة المزرعية إلى السعه المثلي اللازمة لضمان الوصول بالجدارة الإنتاجية التكنولوجية والاقتصادية للمقتصد الزراعي إلى أقصاها .

تذكـــــــــر

- الرغبة البشرية هى الشعور بالحرمان المصحوب بالحاجة إلى الحصول على سلعة أو خدمة معينة .
- الموارد الطبيعية تشمل الأرض وما فوقها وتحتها من الجبال والأنهـــار والبحار والبحيرات والهواء وأشعة الشمس والمناجم والمحاجر وما إلـــى ذلك .
- الموارد الاقتصادية هي ذلك الجزء من الموارد الطبيعية النـــادرة نـــدره نسبية .
- الصناعة هي عملية تحويل الموارد الاقتصادية البشرية وغير البـــشرية إلى سلع وخدمات اقتصادية باستخدام مختلف الأساليب الإنتاجية وذلـــك بغية إشباع الرغبات الإنسانية .
- ويمكن تصنيف هذه الصناعات الرئيسية إلى ثلاث أنواع :
  - الصناعات الاستخراجية أو الأولية .
  - الصناعات التحويلية أو الثانوية .
  - الصناعات الخدمية والمهنية والشخصية .
- تتسم الزراعة بكونها اقرب الصناعات إلى أن تكون متنافسة ويرجع ذلك إلى :
  - ضخامة الوحدات الاقتـــصادية أي المـــزارع وصـــغر الـــسعه الإنتاجية لكل وحدة .
  - التجانس النسبي للأنتجه الزراعية الناتجة من مختلف المزارع ،
  - عدم وجود موانع داخلية تقف في سبيل دخول المنتجين الجـــدد إلى حلبه الإنتاج الزراعي
- التخصص النطاقى هو قيام الوحدات الاقتصادية في نطاق جغرافي معين بالتركيز على إنتاج زرع معين .
- مرونة الطلب السعرية هو مدى استجابة المقادير المطلوبة من الـــسلعة بالتغير في أسعارها .
- المرونة الدخلية معيار كمي لقياس مدى استجابة المقادير التي يـــستهلكها شخص معين أو عائلة معينة أو مقتصد معين من سلعة ما للتغيـــر فـــي دخل ذلك الشخص أو العائلة أو المقتصد .

أســـــــــئلة

1- اذكر العناصر الرئيسية المكونة للنشاط الاقتصادي ؟

2- ما هو الفرق بين كلا من

أ – الموارد الاقتصادية	– الموارد الغير اقتصاديه
ب– التخصص النطاقى	– التخصص العمالي
جـــ– سلع تامة المرونة	– سلع غير مرنه
	– سلع مرنه

3- عرف ما يلي
- النشاط الاقتصادي الزراعي
- المرونة السعريه الطلبيه
- المرونة السعريه الدخليه

4- اذكر باختصار خصائص الزراعة ؟

5- وضح باختصار ما هو المقصود بالتركيب التنافسي لصناعة الزراعة؟

6- ما هي أسباب انتشار التخصص النطاقي في الزراعة ؟

7- فسر العبارات التالية مستخدما الأشكال البيانية أن أمكن ؟
- تتسم السلع الزراعية بضعف المرونة السعريه الطلبيه .
- تتسم السلع الزراعية بضعف المرونة السعريه العرضية .

8- ما هي أسباب انتشار التخصص النطاقي في الزراعة ؟

9- اذكر أسباب ضعف مرونة العرض للسلع الزراعية ؟

10- فسر بإيجاز الأسباب الرئيسية لضخامة التقلبات السعرية السوقية ؟

الباب الثاني

المفاهيم الأساسية للسياسة الاقتصادية

تمهيد :

تحتل القضايا الاقتصادية دوراً مركزياً في الحياة العصرية نظراً لأنها تمس بشكل مباشر مستوى معيشة ورفاهية المواطنين في مختلف بلدان العالم . وتحتل هذه القضايا مركز الاهتمام لدى صانعي القرار ، حيث تلعب القضايا الاقتصادية دوراً رئيسياً في تشكيل السياسات العامة للدول .

ويركز هذا الباب على تعريف السياسة الاقتصادية ومفاهيمها وأهدافها وتقسيماتها وفقاً للأسس المختلفة .

السياسة الاقتصادية :

المقصود بالسياسة الاقتصادية لمجتمع ما هو مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي يحقق من خلال تنفيذها أهدافا معينة مما يؤدي إلى معظمه الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، وتمارس السياسة الاقتصادية على عدد من المستويات فمنها ما هو خاص بالمنشأة الاقتصادية ، ومنها ما هو خاص بقطاع معين يضم مختلف المنشآت الداخلة في صناعة ما ، ومنها ما هو خاص بالسلطات الحكومية المسئولة عن الإشراف على الإنتاج في صناعة ما ، ومنها ما هو خاص بالسلطة التنفيذية للمجتمع والتي تتناول النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع بصفة عامه . وبوجه عام يمكن القول أن مختلف السياسات الاقتصادية على المستويات المختلفة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة يتحقق من خلالها معظمة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع والتي تمثل الهدف النهائي لأي سياسة اقتصاديه .

يمكن تقسيم السبل التي تتبع لتحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية إلى مجموعتين أساسيتين تتعلق الأولى منهما بالسياسات الكمية بينما تتعلق الثانية بالسياسات النوعية ، وتجدر الإشارة هنا إلى عدم وجود حد فاصل للتفرقة بين كل من السياسيتين الكمية والنوعية إلا أن التمييز بينهما قد يكون مفيداً

المجموعة الأولى :

وتتضمن **السياسات الكمية** والمقصود بها تغيير بعض الأساليب أو الوسائل السياسية دون إخلال بالإطار الكمي للبنيان الاقتصادي القومي ومن أمثلة

السياسات الكمية تدخل الدولة لتغيير التنافس في الأسواق، للأسواق من أسواق تسودها المنافسة الكاملة إلى أسواق يسودها الاحتكار أو العكس . كما يعتبر إنشاء الاتحادات الجمركية أو تأميم صناعة ما أو مجموعة من الصناعات من السياسات الكمية .

المجموعة الثانية :

وتتضمن **السياسة النوعية** والمقصود بها تغيير بعض السمات النوعية للبنيان الاقتصادي القومي. مما لا شك فيه أن مجابهة المشاكل الاقتصادية الرئيسية يتطلب برامج وسياسات تنبع جذورها من الأهداف القيمية للمجتمع، فيقدر كل من الزراعيين والاقتصاديين أن يقترحوا عددا كبيرا من الوسائل للتغلب على مشكلة ما ، إلا أن العديد من تلك الوسائل سرعان ما يجابه بمشاكل عدم تمشيها مع أهداف المجتمع القيميه وما يؤمنون به من مثل وقيم ليس هذا فحسب بل انه في كثير من الأحيان قد لا يكون الهدف محل خلاف بينما يثور الجدل وتتعدد الآراء حول انسب الطرق لتحقيق ذلك الهدف ومدى موائمة كل منها للأهداف القيمية للمجتمع . كما تتطلب مجابهة ومعالجة المشاكل صهر مختلف وجهات النظر الاقتصادية، والاقتصادية الزراعية والاجتماعية، والريفية، والسياسية والثقافية .... الخ

أهداف السياسة الاقتصادية :

وبصفة عامة ليس هناك خلاف بين الاقتصاديين على أن تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية الاقتصادية أن هو إلا الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية ، كما لا يختلفون على أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب تحقيق قدر اكبر من الكفاءة في منطقة موارد المجتمع الاقتصادية مع تحقيق اكبر معدل ممكن للنمو الاقتصادي ، ورغم عدم الاختلاف أي الاتفاق الواسع النطاق بين مختلف الاقتصاديين على الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية إلا أن الاختلاف قد احتدم بينهم بالنسبة للسبل التي يمكن إتباعها لتحقيق تلك الأهداف ، فتعتبر السياسة الاقتصادية خطة للعمل على تحسين الأحوال المعيشية للسكان حيث تستهدف تحقيق أهداف معينة ولذلك يجرى وضع مجموعة من البرامج يترتب على وضعها موضع التنفيذ تحقيق تلك الغايات ، ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من التنظيمات الاجتماعية التي تنظم علاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض منها على سبيل المثال العرف والعادات والتقاليد . وتتلخص الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في

المجتمعات الديمقراطية في محاولة الارتقاء بمستوى الرفاهية الاقتصادية ويتم ذلك في ضوء اعتبارين رئيسيين هما تحقيق المنوال التوزيعى الأمثل للدخل ، ومعظمة صافى الناتج القومي .

أولا : تحقيق المنوال التوزيعى الأمثل للدخل :

يتطلب تحقيق المنوال التوزيعى الأمثل للدخل الحد من اللامساواه في توزيع الدخول وتقريب الفوارق الداخلية، وبعبارة أخرى فان تحقيق المنوال التوزيعى الأمثل للدخل يعنى تحقيق العدالة الاجتماعية الذي يعنى بدورة في إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وفى الحد من تراكم الثروات وتركزها في أيدي فئة ضئيلة من الأفراد وما يترتب على ذلك من الحد من تركز القوى الاقتصادية في أيدي مجموعة محدودة من أفراد المجتمع . ويتطلب تحقيق المنوال التوزيعى الأمثل للدخل تحقيق مبدأين اساسيين مرتبطان تمام الارتباط بمبدأ تكافؤ الفرص هما :

(1) **الكفاف** : أي الحد من الفقر الجماعي وكفالة الطمأنينة الارتزاقية لمختلف فئات وطوائف المجتمع حيث يعد من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية

(2) **الإسهام** : وبعبارة أخرى فإن أفراد المجتمع ليشعرون بأن تحقيق قدر معقول من التكافؤ في الفرص ليستلزم بالضرورة الحد من اللامساواه في حيازة الثروات حتى يتسنى للقدرات الفردية والعقبات الخلافية أن تنطلق من عقلها أينما توافرت تلك القدرات وبغض النظر عن انتمائها إلى طائفة معينة من طوائف المجتمع .

وعليه فإن هذا الأمر يتطلب انتهاج المجتمع لسياسة عامة هدفها الرئيسي هو إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع . وهناك العديد من السياسات التي يمكن عن طريقها تحقيق تساوى الفرص – وليس الدخول – بين أفراد المجتمع وذلك بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية وذلك لتلافى – ولو جزئياً – الآثار المترتبة على عدم المساواة في حيازة الثروات وما يستتبع ذلك من عدم إتاحة الفرص أمام الجميع حتى يتسنى لكل منهم تنمية قدراته ومواهبه بما يكفل استفادة المجتمع من قدرات ومواهب جميع أفراده دون استثناء . وبعبارة أخرى فإن السياسات العامة – على مختلف أنواعها وأشكالها ومستوياتها – لا بد وان تستهدف إتاحة الفرص أمام الجميع على قدم المساواة وتقوية قوة مساواة الأفراد والجماعات والحد من مقدرة القوى على استغلال الضعيف .

وتنقسم السياسات التي تستهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص إلى قسمين ورئيسيين وفقاً لطبيعتهما الاقتصادية ، يشمل القسم الأول منهما **مجموعة السياسات التوزيعية** بينما يشمل الثاني مجموعة **السياسات التنظيمية** .

1- **السياسات التوزيعية** : تستهدف تحقيق قدر اكبر من العدالة في توزيع الدخول بين الأسر أو تحقيق قدر اكبر من العدالة في توزيع قوة المساومة بين مختلف مجموعات المجتمع أو تحقيق قدر اكبر من العدالة في توزيع الفرص بين الأفراد . وغالباً ما تشتمل السياسات التوزيعية – وليس دائماً – على برامج تستهدف نقل الدخول – عادة ما تكون الأكثر فقراً . ولقد انتقد البعض مثل هذه السياسات على أساس انه ليس من العدل الاستيلاء على الدخول من بذلوا الجهد في تحصيلها واعطائة إلى أولئك الذين لم يبذلوا أي جهد لاكتسابها ، وقد يبدو هذا الاعتراض منطقياً للوهلة الأولى إلا انه بإمعان النظر يتبين مثل هذا القول لا صحة له على الإطلاق وعلى الأخص في المدى الطويل ، ففي المدى الطويل تصبح السياسات التوزيعية ذات فائدة مزدوجة لكل من المجموعات الفقيرة والغنية من المجتمع حيث يترتب على عمليات نقل الدخل تلك تعزيز الطلب بأسواق السلع الاستهلاكية مما يعود بالكسب على ذوى الدخول المرتفعة بطريقة غير مباشرة .

2- **السياسة التنظيمية:** فتستهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص عن طريق وضع مجموعة من النظم والقواعد يلتزم الأفراد بمراعاتها في مباشرتهم لنشاطهم الإنتاجي وذلك للحد من الاستغلال وضمان حقوق الطبقات الضعيفة من المجتمع قبل الطبقات الغنية ، ولا تتضمن السياسات التنظيمية في العادة اتفاقاً حكومياً أو نقل الدخول بين طبقات المجتمع بصورة مباشرة ، ومن أمثلة السياسات التنظيمية تلك الخاصة بتحديد ساعات العمل أو تحديد مستويات دنيا للأجور أو تحريم قيام المنظمات الاحتكارية وشبة الاحتكارية أو تلك الخاصة بتحديد الملكية أو تحديد قيم قصوى لإيجارات العقارات الزراعية واللازراعية وما تحديد السعه الحيازية أو وضع مواصفات خاصة لجودة السلع والخدمات والتفتيش على مطابقتها للمواصفات القياسية أو فرض الأسعار الجبرية لمختلف السلع والخدمات .

ثانيا: معظمة صافى الناتج القومي :

تتحقق معظمة صافى الناتج القومي عن طريق تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي أي في

مختلف قطاعات البنيان الاقتصادي القومي وبعبارة أخرى فان صافى الناتج القومي يبلغ أقصى قدر ممكن إذا ما تساوت قيم النواتج الحدية لكل من عناصر الإنتاج المختلفة العمل والإدارة ورأس المال والموارد الطبيعية التي يحوزها المجتمع في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

ومن جهة أخري فإن معظمة صافى الناتج القومي لابد وان تتحقق في ظل ثلاثة اعتبارات رئيسية يمكن إيجازها فيما يلى :

الأول توفير الحرية للأفراد في إشباعهم لاحتياجاتهم الاستهلاكية، في اختيارهم للمهن التي يفضلونها في ظل مبدأ تكافؤ الفرص وبافتراض توفير المجتمع للسبل اللازمة لتنمية قدرات الأفراد ومواهبهم. وبعبارة أخرى فلا مجال للقول بان هدف الكفاية قد تحقق إذا استهدفت السياسة دون أي اعتبار لاحتياجات أفراد المجتمع الاستهلاكية ودون إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لاختيار المهنة التي تتفق وميولهم وقدراتهم ودون الاعتماد على الجهاز السعرى للكشف عن المنوال التفضيلي لجماهير المستهلكين.

الثانى ضرورة قيام الدولة باتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق ذلك الهدف ، فقد تتفق أولا تتفق مصلحة فرد من الأفراد أو طائفة من الطوائف مع تحقيق معظمة صافى الناتج القومي وعليه فان الناتج القومي لا يرتبط بعمل الفرد أو المنشأة الاقتصادية بل هو هدف من أهداف المجتمع والتي لا يمكن أن يناط تحقيقه إلا إلى سلطة الدولة .

الثالث تحقيق معظمة صافى الناتج القومي دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية الأخرى التي يستهدفها المجتمع .

عناصر العمل السياسي :

تتحدد أهداف السياسة الاقتصادية وفقاً لرغبات الغالبية من أفراد المجتمع، وبعبارة أخرى فإن السياسة الاقتصادية عادة تستهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع عامة . هذا وتنشأ الحاجة إلى تدخل الدولة عندما يشعر الأفراد – كل على حده – بعجزهم عن تحقيق التعديلات المرجوة في علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض أو في علاقاتهم كوحدة مع العالم الخارجي . وعندما يتفق غالبية أفراد المجتمع على بلوغ مواقف معينة يعتقدون بأنها مواقف مثلي فإن هذه المواقف المثلي عادة ما تشكل الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ، وعليه فإن الأهداف المحدده لمختلف برامج السياسة الاقتصادية لابد وان تتسق ، بل لا بد وأن تعدل بحيث يترتب على تحقيق

الأهداف المحدودة لمختلف برامج السياسة الاقتصادية تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وبعبارة أخرى فإن الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع إن هما إلا هدفين واسعين تماماً بحيث يتعذر استخدامهما كهدفين محدودين لبرنامج ما من برامج السياسة الاقتصادية، وبعبارة أخرى فإن مختلف الأهداف المحدودة لبرامج السياسة الاقتصادية لابد وان تؤول إلى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وهو يتمثل في معظمة الرفاهية الاقتصادية .

وتعتبر عملية وضع السياسة الاقتصادية بما في ذلك تحديد الأهداف الفرعية لمختلف البرامج واختيار أفضل الأساليب لتحقيق تلك الأهداف الفرعية ، ومدى اتساق الأهداف الفرعية مع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية من اعقد الأمور وأدقها على الإطلاق . ووضع السياسة الاقتصادية – في ابسط صورها – ينحصر في اختيار البرامج أو الوسيلة أو السبيل أو الأسلوب من بين مختلف أنواع البرامج والوسائل والسبل والأساليب الممكن إتباعها لتحقيق الأهداف المنشودة . ويتوقف مقدره المشروع على اختيار أسلوب سياسي معين دون غيره لحد كبير على القيود التي يجب اتخاذها في الحسبان والتي تخرج عن إرادة واضعي السياسة كالتقاليد التي يؤمن بها المجتمع إيمانا عميقاً أو التشريعات الأخرى المعمول بها أو النمط السياسي لطائفة من طوائف المجتمع على السلطة التشريعية . وبعبارة أخرى فإن العمل السياسي يتضمن أربعة عناصر أساسية هي ممارسة العمل السياسي وأهداف ذلك العمل والأساليب السياسية والقيود المفروضة على العمل السياسي ، ويمكن تمثيل العلاقة بين هذه العناصر الأربع كما هو مبين بشكل رقم (1)

وتقوم السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة وإحدى وزاراتها أو مصالحها أو هيئاتها بممارسة وضع وتنفيذ السياسة العامة ، ويقوم الممارسون للسياسة العامة بتقرير الوسائل التي يرونها كفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة . وفى بعض الأحيان قد يرى المجتمع ضرورة تحقيق بعض الأهداف في حين يرى الممارس تعذر ذلك في ضوء القيود المفروضة عليه في ممارسته للعمل السياسي . وبالتالى يمكن القول أن مسئولية ممارس العمل السياسي تنحصر في اختيار الأساليب والبرامج الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة ، كما تنسحب مسئوليته أيضا إلى مباشرة تنفيذ تلك السياسة موضع الاعتبار ومدى موافقتها لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بتطبيق مختلف المقاييس والمعايير السياسية

والاجتماعية والاقتصادية وذلك فى ضوء القيود المفروضة عليه فى العمل السياسى .

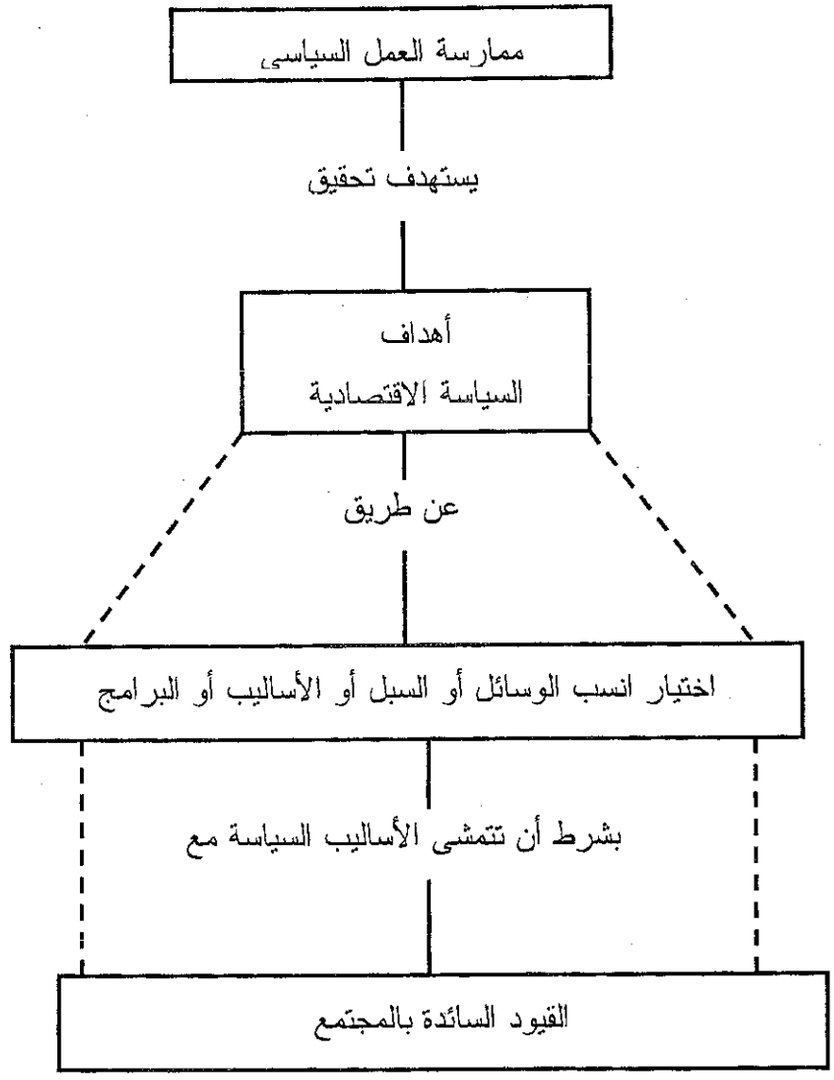

شكل رقم (1) عناصر العمل السياسي

أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية فقد تبين أن الكفاية والعدل أن هما إلا هدفين واسعين تماماً لأي عمل سياسي وعليه ففيما يتعلق بسياسة اقتصادية معينة سواء للسلطة التنفيذية أو لإحدى وزارات الحكومة أو لإحدى

مصالح الحكومة فيجب أن تكون محددة وواضحة تماماً . مثال ذلك أن تستهدف السياسة الاقتصادية مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو أن تستهدف السياسة الزراعية للدولة ازدياد المقادير المنتجة من مختلف الزروع بمقدار 50% في خلال سنوات خمس ، ومن البديهي انه يلزم لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية ترجمة أو تجزئة ذلك الهدف إلى مجموعة من الأعمال السياسية لكل منها هدف وسيط بحيث يترتب على تحقيق الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية وإلا تعذر تقدير مدى صلاحية كل برنامج على حدة ومدى ملاءمتة لتحقيق الهدف الوسيط الذي تقرر بموجبة تنفيذ ذلك البرنامج .

وعلى ذلك فإن كثيراً من السياسات الزراعية إن هو إلا توليفات معقدة من الأهداف المتباينة ومجاميع مختلفة من الأساليب السياسية يتحدد كل منها كما ونوعاً وفقاً للقيود السائدة والخارجة عن إرادة ممارس العمل السياسي . ولتقييم تلك السياسة فإنه يلزم تجزئتها إلى عدد من البرامج حتى يسهل معالجة كل منها.

التدرج الهرمي لأهداف السياسات الاقتصادية :

لدراسة مختلف العلاقات المتداخلة بين مختلف الأعمال أو البرامج السياسية فإنه يلزم لذلك دراسة التدرج الهرمي لأهداف وغايات مختلف البرامج والأساليب السياسية . وعلى ذلك فإن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية تعتبر قمة العمل السياسي وبالتالى تكون فى قمة التدرج الهرمى ، ولقد سبق تحديد الأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية على إنها تحقيق معظمة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع كافة ، كما تبين أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب تحقيق غايتين أساسيتين :

أولهما تتعلق بالكفاية الإنتاجية أي تتمثل في معظمة الناتج القومي للمجتمع بأكمله.

ثانيهما تتعلق بالعدالة الاجتماعية أى بلوغ المجتمع التوزيع الأمثل للدخل .

ولهذه الغايات الأولوية في الترتيب على ما عداها بشرط ألا يترتب على تحقيقها الإخلال بأهداف غير اقتصادية أخرى يستهدفها المجتمع . فإذا حدث وكان سيترتب على تحقيقها تأثيرات سلبية على بعض الأهداف الغير اقتصادية والهامة للمجتمع فإنه فى هذه الحالة قد يترتب على ذلك فرض القيود على تحقيق الغايات الاقتصادية الرئيسية . وعلى سبيل المثال فإنه قد يمكن تحقيق ازدياد محسوس في حجم الناتج القومي إلا أن هذا الأمر قد يكون مشروط بالتضحية

ببعض الحقوق المدنية كربط المجتمع بمعاهدات سياسية مع دول أجنبية أو السماح بإقامة القواعد الأجنبية داخل أراضي المجتمع أو غير ذلك من الأمور التي قد يترتب عليها انتقاص من قدر ما لمجتمع على ممارسة حريته ، ففي مثل هذه الأحوال قد يفضل المجتمع قدراً اكبر من الحرية على قدر اكبر من السلع والخدمات .

ويبين الشكل رقم (2) التدرج الهرمى لأهداف السياسات الاقتصادية ويكون من المنطقى أن تحتل معظمة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع قمة هذا التدرج ، وذلك باعتبارها الهدف النهائى لأى سياسة اقتصادية ، وأمر كهذا يتطلب تحقيق الكفاية الإنتاجية لزيادة الناتج القومى من ناحية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى . ويتطلب تحقيق الكفاءة الإنتاجية تعظيم الناتج القومى وهذا بدوره يتطلب التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية ، بينما يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية التوزيع الامثل للثروة والدخل . وهى أهداف تحتل جميعها المستوى الثانى من التدرج الهرمى . وتدرجاً بعد ذلك فى أهداف السياسة الاقتصادية ، اذ تتحدد أهداف مختلف السياسات القومية الفرعية وفى مختلف قطاعات البنيان الاقتصادي عند المستوى التالى مباشرة كالسياسات المالية والصناعية والزراعية والتجارية ... الخ . ونزولاً فى التدرج الهرمى لأهداف السياسة الاقتصادية نصل إلى تلك الأهداف الجزئية أو الوسيطة على مستوى البرنامج المحقق لكل سياسة فرعية كما فى الشكل رقم (2)

وعند المستوى التالى مباشرة كالسياسات المالية والنقدية والصناعية والزراعية والتجارية للأهداف فتوجد الأهداف المحددة لمختلف البرامج الحكومية التي جرى تخطيطها لتصحيح التناقضات أو لإزالة العيوب التي تنتاب طائفة معينة من طوائف المجتمع .

أما عن المستوى الأخير فتكون عنده الأهداف أكثر تحديداً أو وضوحاً حيث ينقسم كل برنامج إلى عدد من العناصر لكل منها هدف واضح محدد تماماً سواء من حيث النوع أو الكم أو الأمد الذي ينتظر أن يتحقق فيه ذلك الهدف . ومن البديهي أن هناك أهدافا سياسية أخرى لا تتركز في القطاع الزراعي إلا إنها رغم ذلك تؤثر تأثيرا كبيراً في رفاهية السكان الزراعيين ومثال ذلك العمالة الكاملة والحد من الموجات التضخمية والانكماشية السعرية وتوسيع الطاقة التصديرية وتوفير الطمأنينة الاجتماعية وغير ذلك من الأهداف المتعلقة بالسياسات الرئيسية غير الزراعية الأخرى .

أهداف السياسة الاقتصادية

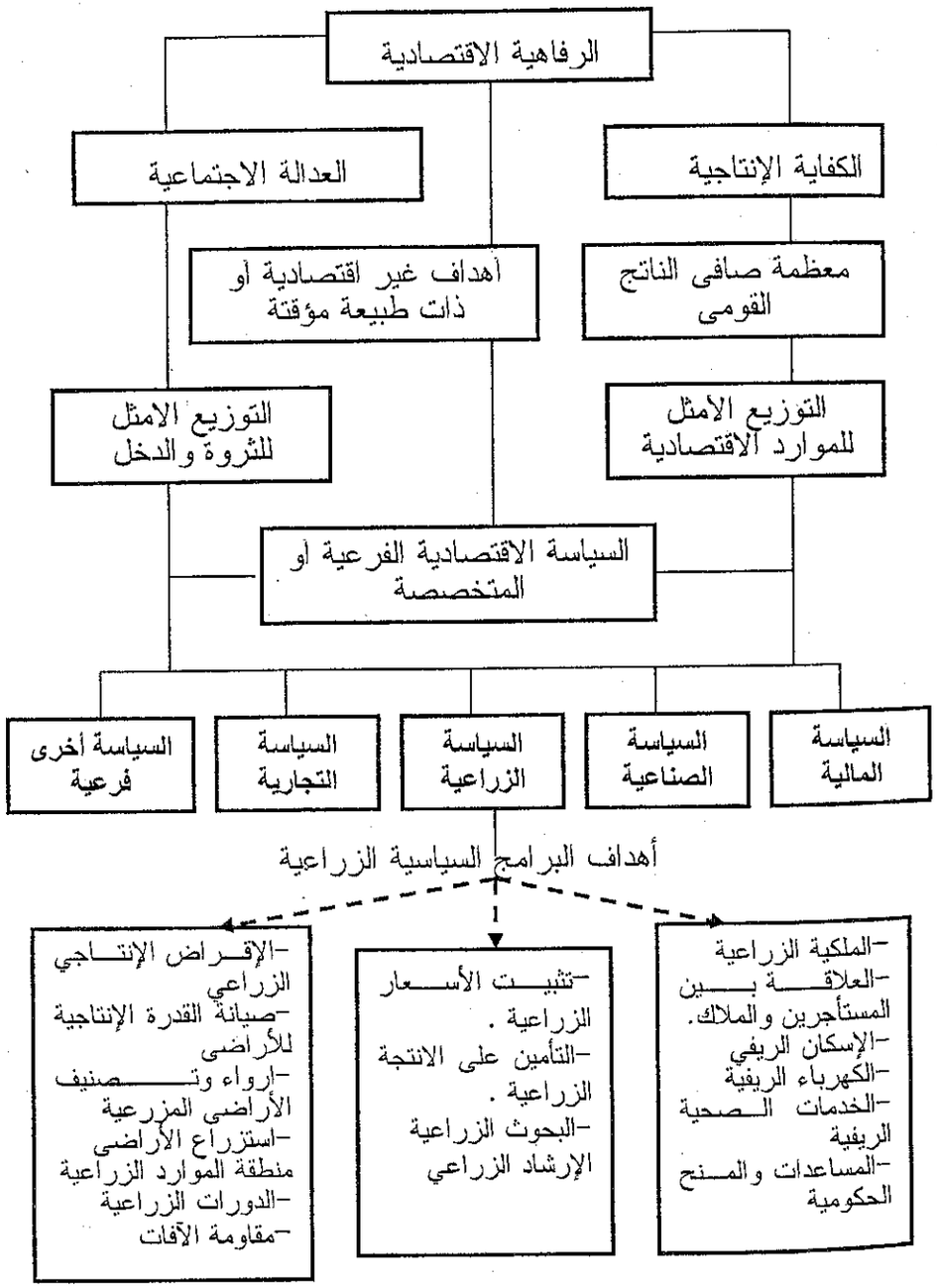

شكل رقم (2) التدرج الهرمي لأهداف السياسات الاقتصادية

مما سبق يتبين أن الغايات قد تصبح أساليباً وأن الأساليب قد تتحول إلى أن تصير أهدافا وفقاً لكيفية النظر إليها ، فتنفيذ برنامج للتقاوي المنتقاة يؤدى إلى تحقيق ازدياد في الإنتاج قدره 10% مثلاً وهذا الهدف – أي 10% ازدياداً في المقادير المنتجة من السلع الزراعية – ويعتبر بدوره وسيلة لتحقيق هدف السياسة الزراعية الرئيسية والذي يتمثل في تحقيق ازدياد في الإنتاج الزراعي يبلغ مثلاً 50% – وهذا الهدف الأخير – أي هدف السياسة الزراعية – أن هو إلا وسيلة لتحقيق الهدف الذي تنشده السياسة القومية وهو مضاعفة الدخل القومي ، وهذا الهدف الأخير يعتبر بدوره وسيلة لتحقيق الهدف النهائي للسياسة القومية والذي يتمثل في تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لمختلف أفراد المجتمع. وبعبارة أخرى فإن هدفاً وسيطاً لعمل سياسي محدد يبدو وكأنه احد الأساليب الخاصة بعمل سياسي أكثر شمولاً ، وعند تقييم مدى سلامة أساليب أية سياسة فإن أهداف تلك الأساليب تعامل كثوابت ، ومن ناحية أخرى لتقييم الأهداف يجب النظر إليها كأساليب تستهدف تحقيق غايات أسمى .

*** أسس نجاح السياسات الاقتصادية :**

يجب أن تنحصر أسس نجاح أي سياسة اقتصادية فيما يلي :

1- وجود سلطة تنفيذية قادره على التخطيط السليم وتنفيذ ومتابعة السياسة الاقتصادية .

2- وجود خطة دقيقة متكاملة تعكس وصفا كاملا للتطورات الحادثة في المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة زمنية معينة .

3- سلامة ومرونة وسهولة الأساليب السياسية (أدوات السياسة) المتبعة لتحقيق الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة الاقتصادية.

4- القبول العام لأهداف ووسائل وأساليب السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل أفراد المجتمع .

5- استمرار متابعة تقييم السياسة الاقتصادية لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف المنشودة وتعديل مسار انحرافها عنها إذا لزم الأمر .

الآثار الجانبية للبرامج السياسية :

من الأهمية بمكان عند تقرير صلاحية برنامج سياسي معين أن يجب قبل الإقدام على تنفيذ مثل ذلك البرنامج دراسة ما يترتب على ذلك من آثار جانبية تنتاب مختلف قطاعات البنيان الاقتصادي القومي بما في ذلك القطاع الذي يجرى

تنفيذ البرنامج موضع الاعتبار فيه ، ويمكن توضيح ذلك بإمعان النظر في مختلف برامج السياسة الزراعية المصرية فبرنامج كمقاومة الآفات يؤدى في كثير من الأحيان إلى الإضرار بالثروة السمكية والنحلية العملية بل أن الكثيرين يعزون النقص الواقع حالياً في إنتاج عسل النحل إلى الإسراف في استخدام المبيدات في استخدام المبيدات الكيماوية في مقاومة الآفات .

ومن الجدير بالذكر أن تلك الآثار الجانبية قد تكون ايجابية كما إنها من ناحية أخرى تكون سلبية ، وتكون الآثار الجانبية لبرنامج ما سلبية إذا ما ترتب على تنفيذ ذلك البرنامج أثارا ضارة بأهداف السياسة الاقتصادية في المجالات الاقتصادية الأخرى ، أما الآثار الجانبية الايجابية فتتأتى إذا ما ترتب على تنفيذ برنامج ما آثارٌ موافقة لأهداف السياسة الاقتصادية في مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى ، وعلى ذلك فعند تقييم برنامج ما يلزم تحديد تلك الآثار الجانبية – سلبية كانت أم ايجابية – بالدقة الكافية ثم اخذ ذلك في الحساب عند تقرير صلاحية البرنامج من عدمه .

تقييم البرامج السياسية :

تنشأ الحاجة إلى العمل السياسي نتيجة لعدم اقتناع طائفة أو أكثر من طوائف المجتمع بما آل إليه الحال فيما يتعلق بمشكلة معينة ولتقييم أي عمل سياسي يلزم :

<u>الخطوة الأولى</u> فحص ودراسة الظروف والملابسات التي دعت تلك الطائفة من طوائف المجتمع أن تنادى بالعمل السياسي. وتتناول دراسة تلك الظروف نقاطاً رئيسية ثلاث هى :

(1) ما حدث فعلاً في السنوات الأخيرة ، وبما يتوقع أفراد المجتمع حدوثه في المستقبل القريب

(2) تحديد النقاط المتعلقه بتحديد الموقف الذي يرى غالبية أفراد المجتمع انه الموقف الأمثل لما آل إليه الموقف الراهن

(3) يتعلق بتحديد طوائف المجتمع التي تضار من المواقف الراهنة والتي قد تستفيد من تنفيذ البرنامج السياسي الذي جرى تخطيطة لبلوغ الموقف الأمثل، إذ بدون التحقيق في اتجاهات كل من المعارضين والمؤيدين للعمل السياسي يتعذر في غالب الأحيان تفسير الصورة التي اتخذها البرنامج السياسي دون غيرها .

الخطوة الثانية دراسة عناصر البرنامج الفعلي الذي خطط لأحداث التحسينات المطلوبة . وبعبارة أخرى يلزم عند هذا المستوى وصف عناصر البرنامج السياسي وصفاً دقيقاً ، **وتتناول عملية الوصف هذه نقاطاً أربعة رئيسية**

النقطة الأولى منها يتعلق بأهداف البرنامج من حيث الغايات أو هدف وحيد للبرنامج موضع الاعتبار ، وعلاقة تلك الأهداف بالموقف الأمثل الذي ارتأى غالبية أفراد المجتمع فيه حلاً مثالياً للموقف الراهن ،

النقطة الثانية فتتعلق بممارس العمل السياسي ،

النقطة الثالثة الخاصة بوصف عناصر البرنامج فتتناول أساليب البرنامج أي وسائلة وذلك من حيث الأساليب التي جرى استخدامها لتحقيق الأهداف المنشودة ، ومدى سلامة كل منها ومدى تمشى تلك الأساليب مع التشريعات الأخرى المعمول بها في المجتمع وما إذا كانت هذه الرابعة مقبولة أو مرفوضة اختياراً من أفراد المجتمع .

النقطة الرابعة فتتعلق بالقيود المفروضة على ممارس العمل السياسي .

الخطوة الثالثة في تقييم برنامج العمل السياسي فتتناول علاقة أهداف ذلك البرنامج مع الأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية . فالهدف الوسيط لأي برنامج سياسي محدد لا يعتبر غاية في حد ذاته من وجهة نظر المجتمع ، بل أنه يعتبر من وجهة النظر تلك وسيلة لتحقيق قدراً اكبر من الرفاهية الاقتصادية ، أما فيما يتعلق بمخططي البرنامج ومنفذية وغيرهم من الأفراد المساهمين في إعداده ووضعه موضع التنفيذ فإن أهداف البرنامج تعتبر بالنسبة لهم غايات نهائية. ويتناول تقييم البرنامج على هذه المستوى نقاطاً ثلاث تتعلق **أولها** بمدى مجاراة أهداف البرنامج للهدفين النهائيين للرفاهية الاقتصادية وهما الكفاية والعدل ، أما **ثانيها** فتتعلق بالأهداف الوسطية أو المرحلية التي يسهم تحقيق أهداف البرنامج موضع الاعتبار في تحقيقها بالتبعية ، أما **ثالث** تلك النقاط فيتعلق بما إذا كان هناك ناقضاً خطيراً بين أهداف البرنامج موضع الاعتبار وغيره من السياسات والبرامج الرئيسية.

الخطوة الرابعة في تقييم برامج العمل السياسى فتتناول مدى مناسبة أي ملائمة الأساليب السياسية للبرامج موضع التقييم لتحقيق الأهداف المنشودة في عملية تخطيط السياسة القومية وتنفيذ البرامج السياسية ، ويشترط في تقييم أساليب البرامج السياسية استيفاء نقاط خمس رئيسية:

الأولى منها تتعلق بمدى فاعلية الأساليب والسبل والوسائل المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة .

الثانية فتتعلق بمقارنة تكاليف كل من الأساليب السياسية للفوائد المتحققة من إتباع كل من تلك الأساليب وهل هناك من سبل لتقليل تكاليف تلك الأساليب أو زيادة الفوائد المتحققة من إتباعها .

أما النقطة الثالثة من تلك النقاط فتتعلق بالأساليب السياسية البديلة التي يمكن إتباعها بدلاً من بعض الأساليب الراهنة أو يمكن إتباعها جنباً إلى جنب مع الأساليب الراهنة بغية تحسين أو زيادة فاعلية الأساليب الراهنة .

النقطة الرابعة فتتعلق بمدى اتفاق الأساليب السياسية للبنود المفروضة على مخطط السياسة العامة والتي يجرى في ظلها تخطيط وتنفيذ السياسة موضع الاعتبار، مع بيان ما إذا كانت تلك الأساليب تتصف بالمرونة الكافية لتتلاءم مع الظروف والملابسات الفيزيقية والاقتصادية غير المتوقعة ، هذا بالإضافة إلى مناقشة مدى مجاراة تلك الأساليب للمبادئ الديمقراطية السليمة .

النقطة الخامسة فتتعلق بالآثار الجانبية غير المرغوبة للأساليب المتبعة ومدى تناقضها أو تكاملها مع البرامج والسياسات الأخرى .

وسوف نتعرف في هذا الإطار النظرى للسياسات الاقتصاديةعلى الإطار النظري للسياسات الاقتصادية من حيث تنظير أصوليات المفاهيم المرتبطة بالسياسات الاقتصادية في مختلف فروعها. ويمكن القول إن نظريات السياسة الاقتصادية تقسم علي أسس مختلفة هى :

1- طبيعة الفكر الاقتصادي فهناك

* نظرية السياسة الاقتصادية الحرة .
* نظرية السياسة الاجتماعية .
* نظرية سياسة التنمية والنمو.

2- طبيعة الأهداف فهناك نظريات :

* نظرية سياسة التوظيف الكامل .
* سياسة توزيع الدخل .
* سياسة الاستثمار .

3- طبيعة الأداة الاقتصادية المستخدمة فهناك نظريات:

* سياسة أسعار الظل .
* سياسة التضخمية .
* سياسة المالية والنقدية .
* سياسة التجارة الخارجية.

وفيما يلي عرض مبسط لمختلف النظريات السابق ذكرها .

1 – نظرية السياسة الاقتصادية الحرة
Theory of Economic Competition policy

أ – منشأ ومقومات النظرية :

تعد النظرية تجميعا لأراء الاقتصاديين الليبراليين وعلى وجه الخصوص آراء الاقتصاديين الأمريكيين الذين نادوا بمبدأ حرية المنافسة في الحياة الاقتصادية، وعلى أساس أن الحرية الاقتصادية حقيقة بديهية من حقائق حرية الفرد. والنظرية وان كانت ترتكز على مفهوم أساسي هو الحرية الاقتصادية إلا إنها تتطلع لاستكماله بمفهوم آخر هو مبدأ الكفاءة الاقتصادية للاقتصاديين النيوكلاسيك. ذلك أن مبدأ الحرية الاقتصادية كثيرا ما انطوى على مبدأ الاحتكارية الاقتصادية وهو ما يتعارض مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية .

ب – حالة كلارك ونظرية السوق الحرة :

أضاف كلارك في عام1940 مفهوم المنافسة الممكنة التنفيذ Workable Competition إلى نظرية السوق الحرة وذلك كوضع يصلح لمعالجة تشوهات مبدأ الحرية الاقتصادية بظروف الاحتكار والبعد عن المنافسة السليمة .

وبعد ظهور نظرية شومبيتر في أثر الاختراع والتقدم التكنولوجي عدل كلارك نموذجه السابق اعتماداً على التناقض المشاهد بين المنافسة الكاملة والتقدم التكنولوجي ، إلى نتيجة خفف بسببها النظرة التشاؤمية إلى مبدأ الاحتكار في النشاط الاقتصادي ، ولقد أيده كانتسنباخ Kantzenbach فيما بعد في الدعوة إلى توجيه سياسة السوق الحرة بحيث يعالج الاحتكار الأوحد Monopoly باحتكار متعدد Oligopoly واسع النطاق ، وبرغم ذلك فان كلارك وكانتسنباخ لم يبينا ما إذا كان منهج الاحتكار المتعددة هذا ضمانا أكيدا لتحقيق الرفاهية المثلي وهو النقد الأساسي الموجه لنظرية السياسة الاقتصادية الحرة .

2– نظرية السياسة الاجتماعية The Theory of the Social Policy

دون شك ترتبط نظرية السياسة الاجتماعية بنظرية السياسة الاقتصادية الحكومية ويجمعها مفهوم إعادة توزيع الدخول والثروات ولا تزال هذه النظرية كسابقتها – نظرية السياسة الحرة – لا تستطيع تقديم الدليل على تحقيق الرفاهية المثلي لأفراد المجتمع، وذلك أنه في واقع الأمر لا ينتظر من أي سياسة اقتصادية إلا أن تحقق جانبا من الرفاهية المثلي ترتكز إليه وتركز عليه .

ونظرية السياسة الاجتماعية شأنها في ذلك شأن نظرية إعادة توزيع الدخل، لا تعنى بالتأثير على القوى أو العمليات السوقية بقدر اهتمامها بتصحيح الخلل الناشئ عنها . غير أن تأثير السياسة الاجتماعية على العملية السوقية كان ولا يزال واقعا، منذ أن رفض جون ستيوارت مل J. St. Mills ضرائب الدخل

كأداة لإعادة توزيع الدخل واعتبرها مسئولة عن تنشيط الحوافز الاستثمارية اللازمة لدفع الإنتاج . ومع ذلك فان جوهر نظرية السياسة الاجتماعية كان ولا يزال هو رعاية الطبقات الفقيرة في المجتمع .

ومن البديهي أن هناك صعوبة في قياس متغيرات هذه النظرية ذلك أن ارتباطها أساسي بمفاهيم يصعب قياسها مثل رعاية الفقراء واحتياجات الأمان الاجتماعي. بل أن الأقرب إلى تحقيق الأمان الاجتماعي هو زيادة مستوى المعيشة الاقتصادي وهو ما تنادى به الآن نظريات السياسة الاجتماعية الحديثة . فالأمان الاجتماعي ليس دالة فقط في إعادة توزيع الناتج ، أو إعادة توزيع عنصر العمل بها بل هي دالة في زيادة مستوى الدخل الفردي الحقيقي حتى ولو صحبها انخفاض في أداء عنصر العمل. وإذا كان هذا هو تعريف الأمان الاجتماعي فان نظرية السياسة الاجتماعية يمكن أن تؤول إذن إلى نظرية للإنتاج في مقامها الأول .

3–نظرية سياسة التنمية والنمو الاقتصادي The Theory of Economic Development Policy and Economic Growth Policy

لا يصح الخلط بين سياسات هدفها النمو الاقتصادي وأخرى تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية. **فالأولى** تكون لمقتصدات جاوزت مرحلة التنمية الاقتصادية وأصبحت تسير في آفاق التقدم وترغب المحافظة على معدلات نمو اقتصادي مرغوبة ، إما **الثانية** فهي لمقتصدات لا تزال في مرحلة التنمية وتسعى جاهدة لإتمام هذه المرحلة حتى تتطلع بعدها لمرحلة التقدم والنمو الاقتصادي .

أ – سياسة النمو الاقتصادي :

هي تلك البرامج والإجراءات التي تتخذها الحكومات لزيادة معدل النمو الاقتصادي (الدخل الفردي الحقيقي) –بافتراض التوظف الكامل – أي إنها سياسات تخفيض أو ترشيد للاستهلاك وزيادة الإنتاج وحفز الاستثمار . أو بمعنى آخر هي تلك السياسات التي تسعى إلى تحديد معدل الادخار الأمثل كما أوردها هارود ودومار إلى جانب تشجيع الاستثمار بإتباع سياسات نقدية تخفض من أسعار الفائدة أو تزيد من الإعفاءات الضريبية .

ب – سياسة التنمية الاقتصادية :

تتمثل عملية التنمية الاقتصادية في تغيير بنيانى ، ينبثق من دفعة قوية ، وذلك على أساس من استراتيجية ملائمة . وعلى ذلك يفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، إذ يراد بالنمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، إما التنمية فيرجع المقصود بها تحقيق زيادة سريعة تراكمية

ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، على أن يصاحب ذلك تغيير بنيانى للاقتصاد موضع الاعتبار مؤداه تغيير في نسب وعلاقات البنيان الاقتصادي نفسه ، كنسبة النتائج القومي إلى رأس المال القومي ، ونسبة الناتج الزراعي إلى الناتج القومي ، ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان، ونسبة القوة العاملة الزراعية إلى جملة القوة العاملة وهكذا . ومن تعريف التنمية كذلك أن يتوافر حد أدنى من الموارد التي تكرس لعملية التنمية وذلك للقضاء على المعوقات التي تكبل العملية الاقتصادية في طريقها للانطلاق الاقتصادي ، ومن البديهي أن يتم ذلك كله في إطار واضح من السياسات الإنمائية تقوم الدولة فيه بدور محدد ، إذ انه ليس من المقصود هنا أن تتحقق التنمية الاقتصادية من تلقاء نفسها أو بفعل " اليد الخفية " كما نادى من قبل بعض أصحاب الفكر الاقتصادي من الكلاسيكيين .

4- نظرية سياسة التوظيف الكامل

The Theory of the Full Employment Policy

هذه النظرية تعد أكثر أجزاء النظرية الاقتصادية اتساعاً للمناقشة ، وهو ما يتمثل في آراء كل من الاقتصاديين الكلاسيك والنيو كلاسيك وأخيراً كينز حول مفهوم التوظيف الكامل . والتوظيف الكامل عند الاقتصاديين Say هو حجم العمالة التي يحققها تعادل كل من الطلب على العمل مع عرض العمل في كل سوق على انفراد .ومع التسليم بإن حدوث التغيرات في المستوى التكنولوجي وأنماط الطلب على السلع المختلفة من شأنه في الواقع العملي أن يؤدى إلى حركة عنصر العمل من صناعة لأخرى ومن مكان لآخر . مما ينشأ عنه نوع من البطالة لقدر من الوقت، لذلك فان الاقتصاديين الكلاسيكيين يقرنون مفهومهم في التوظيف الكامل بوجود قدر معين من البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment أو البطالة الهيكلية Structural Unemployment وذلك تمييزا لهما من البطالة الإجبارية التي تحول دون تحقق التوظيف الكامل والتي لا يعترف بوجودها الكلاسيكيون .

وفيما يتعلق بآراء كينز في التوظيف الكامل ، فلقد أوضح في كتابة النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود المنشور عام 1936، أن الطلب هو الذي يحدد العرض (العرض يحدد الطلب حسب قانون ساى في رأى الكلاسيكيين)، ذلك أن الطلب الفعال Effective Demand عند كينز هو الذي يتحكم في مستويات التوظف والإنتاج والدخل القومي. وبذلك يكون كينز قد سلم – على

عكس منطق قانون ساى – بإمكان حدوث أزمة في الإنتاج عامة، أي بإمكان حدوث عجز في الطلب الكلى عن استيعاب العرض الكلى ، بل أن كينز ذهب إلى تأكيد أن الحالة العادية لنظام الحرية الاقتصادية هي حالة نقص التوظف ، بحيث لا تمثل أوقات العمالة الكاملة سوى حالات مؤقتة ونادرة الحدوث ، مجمل القول أن متغير العمالة يتأثر بالعوامل التي تؤثر في الطلب الفعال عند كينز ، ذلك أن العمالة تعتمد على مستوى الطلب الفعال من جهة ، وان الطلب الفعال يعتمد على العوامل المؤثرة في كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فإذا كان الاستهلاك ثابتا، وزاد الاستثمار ، فان العمالة تزيد . كذلك إذا كان الاستثمار ثابتا، وزاد الاستهلاك، فان العمالة تزيد . وهما الطريقان اللذان يجب أن تجربهما السياسات الاقتصادية بغية الاتجاه إلى درجات توظيف عالية ، أضف إلى ذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجديد من اجل زيادة التوظف .

5 – نظرية سياسة توزيع الدخل

The Theory of Income Distribution Policy

المقصود بهذه النظرية عادة الأفكار التي تبحث في توزيع أنصبة عنصري الإنتاج العمل ورأس المال من الدخل ، أما التوزيع الشخصي للدخل فلا توجد له مقومات ما يمكن أن يسمى بالنظرية ، وغالبا ما يقتصر مفهوم سياسات الدخل على إعادة توزيع الناتج في إطار نظرية السياسة الاجتماعية السابق الإشارة إليها . ولقد تأرجحت أفكار الاقتصاديين لترسم سياسات مختلفة لتوزيع الدخل تبعا لفهم كل مفهوم لطبيعة الدور الذي يقوم به عنصر الإنتاج في تكوين هذا الدخل .

أ – نظرية توزيع الدخل عند آدم سميث وديفيد ريكاردو :

سياسة توزيع الدخل عند آدم سميث هي جزء من عمليات الجهاز السعرى ، الذي يتحدد أساسا من خلال نظرية تكاليف الإنتاج التي تترجم أربعة أنواع من التكلفة هي اجر العمل ، فائدة راس المال، ربح الإدارة وريع الأرض. هذه الأفكار الممتدة من آدم سميث إلى جون ستيوارت ميل حتى مارشال تمثل الجزء التقليدي المحافظ في نظرية سياسة توزيع الدخل .

بينما يرى سميث أن نظام توزيع الدخل يعتمد على عملية التبادل داخل النظام الاقتصادي ، فان ريكاردو يرى العكس أي أن عملية التبادل ما هي إلا دالة في التوزيع ، وأن التوزيع بدوره دالة في إنتاجية عناصر الإنتاج وظروف الإنتاج في صناعة ما أو في القطاع الصناعي ، وفقا لتحليل ريكاردو هذا فإن

أجر العمل إن هو إلا متغيرا خارجيا " Exogenous Variable" يتحدد من خلال الشروط الاقتصادية الاجتماعية أو من خلال علاقات الإنتاج السائدة .

ب – نظرية توزيع الدخل عند النيوكلاسيك :

يعد كلارك من أوائل الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين اهتموا بنظريات توزيع الدخل . وتعتمد أفكاره في ذلك على (أ) تجانس الإنتاج، (ب) واختصار عناصر الإنتاج الأربعة إلى اثنين هما العمل ورأس المال. وعليه فان افتراضه تجانس الإنتاج القومي إنما يعنى أن نموذج منطقة الموارد عنده وعند غيره من النيوكلاسيك إنما هو نظرية النسب السعرية وهو ما يعنى ضمنا أن توزيع الدخل محدد مسبقا من خلال النسب السعرية ، ومن هنا جاءت محاولات فالراس " Walras " في توزيع الدخل من خلال نموذج منطقة للموارد شمل العمل ورأس المال والأرض، وحتى محاولات " فالراس " لم تقدم نظرية لتوزيع الدخل في المدى الطويل وهو النقد الذي يمكن أن يوجه في تحليل أفكار النيوكلاسيك فيما يتعلق بتوزيع الدخل. ذلك أن الأصل في نظرية سياسة توزيع الدخل ليس في اعتبار أن عمليه توزيع الدخل دالة في الموارد الاقتصادية المتاحة سواء هي عمل ورأس مال أو عمل ورأس مال وأرض ، بل أن الأصل في توزيع الدخل هو السببية المرتبطة في مكونات عملية التوزيع ذاتها .

جـ – النظرية الكينزية في توزيع الدخل :

تعزى النظرية الكينزية في توزيع الدخل بالدرجة الأولى إلى كالدور " Kaldor " الذي وضع أسس هذه النظرية . وهى تشرح عملية توزيع الدخل من خلال القدرة الادخارية لكلا المجموعتين من عناصر الإنتاج المستقبلين للجزء الأكبر من الدخل القومي وهما العمل (الأجر) والإدارة (الربح) . كما إنها تعزى توزيع الدخل إلى الاختلاف في استجابة الطلب لديهما . وهو ما توضحه معادلة كالدور في توزيع الدخل .

$$P/y = \frac{I/y - S_w}{S_p - S_w}$$

حيث :

P/y = معدل الربح إلى الدخل .

I/y = معدل الاستثمار إلى الدخل .

S_w = متوسط القدرة الادخارية لعنصر الإدارة .

S_p = متوسط القدرة الادخارية لعنصر العمل .

ومن نموذج " كالدور " يتبين أن توزيع الدخل دالة في التغيرات في القدرة الادخارية لعنصري العمل والإدارة وليس في سياسة الأجور السائدة .

وبمقارنة نموذج " كالدور " بنموذج كينز لتوزيع الدخل ، نتبين أن معادلة " كالدور " السابق الإشارة إليها ما هي إلا مضاعف كينز في واقع الأمر حيث يشير مضاعف كينز إلى الصيغة التالية :

$$Y = \frac{I}{P/y\ (S_p - S_w) + S_w}$$

مجمل القول انه لا النيوكلاسيك ولا كينز استطاعا بنموذجيهما في توزيع الدخل أن يشرحا توزيع الدخل من داخل النموذج " Endogen " وهو ما يؤكد أن نظرية توزيع الدخل تحتاج إلى درجات حرية تعكس العديد من علاقات الإنتاج الأخرى ذات التأثير الخارجي على عملية توزيع الدخل .

6- نظرية الاستثمار The Theory of Investment

طبقا للنظرية الكلاسيكية يتحدد سعر الفائدة في السوق بتعادل الطلب على الاستثمار (تحكمه الإنتاجية الحدية لرأس المال) وعرض القروض (حجم المدخرات الذي يحكمه سعر الفائدة) . ويقوم التحليل الكلاسيكي أساساً على تحقيق تعادل الادخار والاستثمار عن طريق سعر الفائدة ، ذلك لافتراضها وجود علاقة دالية سالبة بين سعر الفائدة والاستثمار من ناحية ، وعلاقة دالية موجبة بين سعر الفائدة والادخار من جهة أخرى . وهى في ذلك تهمل كلية التغيرات الهامة في مستوى الدخل (بسبب افتراضها وجود حالة توظيف كامل). أي أنها في النهاية تجعل سعر الفائدة العامل الوحيد الذي يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار . وهذا أمر بعيد الاحتمال إذ لا يمكن في الواقع تغيير منحنى الطلب على الاستثمار دون حدوث تغيير في مستوى الدخل نتيجة لذلك ، كذلك لا يمكن تغيير منحنى العرض أي حجم المدخرات دون حدوث تغيير في مستوى الدخل .

ولا يخفى أن لسعر الفائدة أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي ، من حيث تحديد مستوى النشاط الاقتصادي (دخل ، توظيف) والرفاهية الاقتصادية. لذلك فلقد أسس كينز النظرية الحديثة لسعر الفائدة، حيث أكد أن مستوى الدخل القومي في مجتمع ما (الطلب الفعال) هو الذي يؤثر على الادخار، وان دور سعر الفائدة ينحصر في توزيع المبالغ المدخرة بين الشكل السائل والشكل غير السائل

(سندات مثلا). وهكذا فان سعر الفائدة في النظرية الكينزية للاستثمار هو ذلك الثمن الذي يعادل بين كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد تبعا لتفضيلهم للسيولة وبين كمية النقود كما تقررها السلطات النقدية وهى تمثل هنا عرض النقود .

وهكذا يتبين انه في ظل النظرية الكلاسيكية للاستثمار يزيد الاستثمار دائما إلى المدى الذي يسمح بتوظيف كامل للموارد بسبب الهبوط المستمر في سعر الفائدة وهذا فرض خاطئ وقع فيه الكلاسيكيون ، في الوقت الذي أوضح فيه كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال أكثر مرونة من سعر الفائدة ، بمعنى أن الأصول الرأسمالية الجديدة ستستمر بناءها حتى تهبط الكفاية الحدية لها إلى مستوى سعر الفائدة (على النقود) السائدة، فيقف الاستثمار وتزيد البطالة نظرا لذلك الحاجز الذي سيبنية سعر الفائدة .

7- نظرية سياسة الأسعار المحاسبية (أسعار الظل)
The Theory of Accounting (Shadow) Price Policy

في إطار الهيكل الاقتصادي لدولة ما فان أي برنامج للإنتاج والاستثمار معبرا عنه بكميات فيزيقية " Physical Quantities " يرتبط أساسا بأسعار نسبية " Has its counterpart in a set of Relative Prices " كما أن أي برنامج سعري له ارتباطه بالكميات الفيزيقية للسلع المنتجة أو الرأسماليـــة ، " Has its Exact Counterpart in Physical quantities " ، فلا يمكن إذن فصل البرنامجين عن بعضهما ، برنامج الإنتاج والاستثمار من ناحية وبرنامج الأسعار من ناحية آخر . ولهذا فان هدف السياسة الاقتصادية يمكن الوصول إليه إذن إما عن طريق التخطيط المباشر لتيار السلع والخدمات أو بالتخطيط غير المباشر للمستويات السعرية ، ومن ثم تكون برامج السياسة الاقتصادية ناجحـــــــة " Optimal economic programs" .

تعريف الأسعار المحاسبية (أسعار الظل) :

تعرف الأسعار المحاسبية للمواد بأنها قيم النواتج الحدية لهذه الموارد ، إذا ما تم اختيار الطريقة الإنتاجية المثلى التي تنتج أقصى حجم ممكن من الإنتاج من الموارد المتاحة ، في ضوء هيكل الطلب النهائي ومستوى المعارف الفنية السائد. أو بعبارة أخرى فالأسعار المحاسبية للموارد إن هي إلا قيمة الموارد التي يمكـــن الوصول إليها إذا ما سادت شروط المنافسة الكاملة في اقتصاد ما ، " Free Competition conditions " ، أي أنها القيمة المناظرة لأسعار التوازن السوقية في وجود عدد كبير من البائعين والمشترين ، وفى وجود حرية الدخول والخروج من وإلى الصناعة موضع الاعتبار ، وفى ضوء توافر

المعلومات السوقية ، حيث يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن التكنولوجي الأمثل، الذي يعطى الحجم الأمثل للإنتاج .

وتتلخص سياسة الأسعار المحاسبية (أسعار الظل) في كونها تلك السياسة التي تجعل أسعار عرض الموارد الاقتصادية بالنسبة للمنتجين مساوية للأسعار المحاسبية من خلال ضرائب أو دعم مناسب من شأنه أو يؤدى لتبنى المنتجين للأسلوب التكنولوجي الإنتاجي الأمثل .

" .. may be led to adopt the optimal techniques "

فإذا رمزنا لتيار إنتاج عدة سلع كالأتي :

$X_n , ... X_3 , X_2 , X_1$

ولعناصر الإنتاج المشتركة في إنتاج هذه السلع والممنطقة منطقة مثلي هي :

$V_n , ... V_3 , V_2 , V_1$.

إذن فان قيم السلع المنتجة الحقيقية ستكون

$P_n , ... P_3 , P_2 , P_1$

كما أن أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية سوف تكون كذلك

$W_m , ... w_3 , w_2 , w_1$

وهى الأسعار الاقتصادية أو الأسعار المحاسبية " Efficiency or accounting prices " وهو ما تعبر عنه الصيغة الرياضية التالية :

$$Pj = \sum_{i=1}^{m} w_i \; aij \qquad (j = 1,2, ...n)$$

And

$$\sum_{j=1}^{N} pj \; Xj = \sum_{I=1}^{m} w_i - v_i$$

حيث إن :

Pj = قيمة السلع المنتجة الحقيقية من N .

w_i = أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية من 1 ..... N .

aij = المعاملات الفنية .

Xj = السلع المنتجة من 1 ..... N .

وهكذا فان الأسعار المحاسبية هي في الواقع ترجمه حقيقية للقيم النسبية لأسعار عناصر الإنتاج ، وفى جميع الأحوال فهي قيم موجبة وليست سالبة أو صفر حسب ما يفهم من الصيغة الرياضية السابقة .

ويمكن تلخيص أهم خصائص الأسعار المحاسبية كالأتي :

1- كل الأسعار المحاسبية للمنتجات النهائية موجبة القيمة .
2- كل الأسعار المحاسبية لعناصر الإنتاج لا يمكن أن تكون سالبة .
3- الأسعار المحاسبية تقيس الإنتاجية الحدية للمورد النادر وهى ذو قيمة صفر في حالة الموارد التي لا يمكن استخدامها كاملاً . (وان كانت كلها موجبة في حالة العمليات الإنتاجية المستمرة حيث يفترض الاستخدام الكامل لكل مورد).

أنواع الأسعار المحاسبية :

تحل مشكلة إيجاد الأسعار المحاسبية للموارد عن طريق إيجاد الطريقة التكنولوجية المثلي للإنتاج . ووفقا لافتراض إننا بصدد عملية إنتاجية مستمرة فمن المتوقع وجود عدد لها نهائي من الطرق الفنية التي تطرح نفسها . وعلينا اختيار الطريقة الفنية التي تضمن الاستخدام الأمثل للمورد المتاح للإنتاج . وعن طريق زيادة الناتج فإننا سوف نصل إلى النقطة التي تكون عندها كافة الموارد تامة الاستخدام ولذا نصل إلى القيمة القصوي للإنتاج . أما إيجاد الأسعار المحاسبية للموارد المشتركة في عملية إنتاجية مجزأة Descrete Processes فيقضى استخدام طريقة السمبلكس في البرمجة الخطية لإيجاد الطريقة التكنولوجية المثلي في الإنتاج .

وبصفة عامة يمكن التمييز بين أنواع ثلاث للأسعار المحاسبية هي :

1- الأسعار المحاسبية التقليدية (الكلية)
Over all Accounting Prices
2- الأسعار المحاسبية الحدية Marginal Accounting Prices
3- الأسعار المحاسبية الحدية التجميعية
Cumulative Marginal Accounting prices

ويمكن اشتقاق كل نوع من الأنواع الثلاث وفقا للغرضين التاليين :

أ - العملية الإنتاجية مستمرة Continuous processes of production
ب - العملية الإنتاجية مجزأة Discrete processes of production

8- نظرية السياسة التضخمية The Theory of Inflation Policy

تعريف التضخم :

يعتبر التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تعانى منها دول العالم كافة بدرجات مختلفة. ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، على أن التضخم منه المفتوح " Open Inflation " ومنه الكامن " Suppressed Inflation " الأول له ترجمة فعلية على الزيادة

في الرقم القياسي العام للأسعار أما الثاني فيعتبر محصلة عدة قوى تضغط في خفاء في الاتجاه الصعودي للأسعار . وعادة ما تتم كذلك التفرقة بين ما يسمى بالتضخم الزاحف " Creeping Inflation" (ارتفاع بطيء مستمر في الأسعار) . والتضخم الجامح " Galloping Inflation " (قفزات في ارتفاع الأسعار المستمر) .

أسباب التضخم :

يمكن تقسيم أسباب التضخم إلى مجموعتين :

أ - تضخم الطلب : Demand Inflation

ويحدث عندما يكون الطلب الكلى أكبر من الإنتاج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل . وعادة ما يطلق عليه كذلك تضخم المشترين Buyers Inflation أو التضخم الناتج عن سحب الطلب Demand pull Inflation.

ب - تضخم التكاليف : Cost Inflation

وينشأ نتيجة جهود نقابات العمال من أجل رفع أجور العمال ، وعادة ما يطلق عليه كذلك تضخم البائعين Sellers Inflation أو التخضم الناشئ عن دفع التكاليف إلى أعلى Cost Push Inflation .

وتتولد القوى التضخمية داخليا نتيجة لعدم توازن الطلب الكلى مع العرض الكلى أو يتم استيراد التضخم من الخارج عن طريق الأسعار العالمية .

قياس التضخم :

تتمثل المشكلة الأساسية في قياس التضخم في :

1- الرقم القياسي للأسعار الواجب اختياره للقياس ، هل هو أسعار الجملة للاستهلاك أم نفقة المعيشة ، أم الرقم القياسي العام للأسعار .
2- المدة التي يحسب لها التضخم (سنويا / مستوى فترة) .
3- طريقة تركيب الرقم القياسي ذاته .

ويعد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من الأرقام المفيدة لقياس حدة التضخم، وان كان عيبه تحيزه الصعودي في عامل الزمن ، بالإضافة إلى تضمنه أسعار خدمات متعددة لا تدخل في نطاق التبادل التجاري الدولي وبالتالي لا توجد لها أسعار دولية عند دراسة المركز التنافسي لدولة ما مقارنة بمجموعة دول أخرى .

أما الرقم القياسي العام للأسعار فيعتبر أكثر شمولا لتضمنه أسعار كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة وان كان يعيبه نفس عيوب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .

تذكـــــر

❖ السياسة الاقتصادية لمجتمع مـا هـو مجموعـة البـرامج الإنـشائية والإصلاحية التي يحقق من خلال تنفيذها أهدافا معينة مما يـؤدي إلـى معظمه الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع

❖ تختلف النظريات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية وذلك وفقـاً لطبيعـة الفكر الاقتصادي المطبق ، أو من حيث طبيعـة الأهـداف المطلـوب تحقيقها، أو من حيث طبيعة الأداة الاقتصادية المستخدمة .

❖ تتضمن نظريات السياسة الاقتصادية المرتبطة بطبيعة الفكر الاقتصادي كل من السياسة الاقتصادية الحرة ، السياسة الاجتماعية ، سياسة التنمية النمو الاقتصادي.

❖ ترتبط نظرية السياسة الاقتصادية الحرة بمفهوم أساسي وهـو الحريـة الاقتصادية مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية . أما نظرية السياسة الاجتماعيـة مرتبط بمفهوم إعادة توزيع الدخول والثروات ، أما سياسة التنمية والنمو الاقتصادي فترتبط بالبرنامج والإجراءات التي تتخذها الحكومة لزيـادة معدل النمو الاقتصادي .

❖ أما النظريات المرتبطة بطبيعة الأهداف فهناك نظريات سياسة التوظف الكامل ، سياسة توزيع الدخل ، سياسة الاستثمار .

❖ التوظيف الكامل هو حجم العمالة التي يحققها تعادل كل من الطلب على العمل مع عرض العمل في كل سوق على انفراد ، أما نظريـة سياسـة توزيع الدخل فتبحث في توزيع أنصبة عنصري الإنتاج العمـل ورأس المال من الدخل ، بينما تهتم نظرية الاستثمار بتحديد سعر الفائدة وذلـك على أساس تعادل الطلب على الاستثمار وعرض القروض .

❖ وتضم السياسات الاقتصادية مـن حيـث طبيعـة الأداء الاقتـصادية المستخدمة نظريات سياسة أسـعار الظـل (المحاسـبية) والـسياسة التضخمية ، والسياسة الحالية والنقدية وسياسة التجارة الخارجية .

أســـــئلة

1- وضح ماهية السياسة الاقتصادية ؟

2- اذكر الفرق بين كلا من
أ -السياسات الكمية -السياسات النوعية

ب- السياسات التوزيعيه - السياسات التنظيمية

3- ما هي أسس نجاح السياسات الاقتصادية ؟

4- اذكر الأسس المختلفة التي يتم تقسيم نظريات السياسة الاقتصادية تبعا لها ؟

5- وضح نظريات السياسة الاقتصادية وفقاً للمفاهيم المرتبطة بها ؟

6- ما هي الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية ؟

7- ناقش نظريتي السياسة الاقتصادية الحرة والسياسة الاجتماعيـة موضـحا رأيك فيهما ؟

8- تهتم نظريتي سياسة التوظف الكامل ، وسياسة توزيع الـدخل بعناصـر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية . وضح ذلك؟

9 - بين أنواع الأسعار المحاسبية ، مـع توضـيح أهميتهـا فـي الـسياسة الاقتصادية؟

10- اشرح مفهوم التضخم وأسبابه ، مبيناً كيفية قياسة ؟

11- اشرح بإيجاز مفهوم التدرج الهرمي للأهداف السياسية ؟

الباب الثالث

مشاكل السياسات الاقتصادية

بالتطلع إلى طبيعة تفاعلات القوة داخل النظام الاقتصادي لدولة ما. يتضح أن هناك تفاعلا بين القوة المحددة للطلب الكلى (استهلاك + استثمار + صادرات – واردات + إنفاق حكومي) وتلك المحدده للعرض الكلى، ويتم هذا التفاعل عن طريق متغير الدخل الذي يربطهما معا ويحدد كل مكون من مكوناتهما أخيراً سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . والسياسة الاقتصادية ماهي إلا منهجا مقبول لتسيير الحياة الاقتصادية ، وهو منهج ذو معالم. ومن معالمه أهدافا محددة تنفذ في سبيل تحقيقها برامج وإجراءات محددة. وغاية أهداف السياسات الاقتصادية هو تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وأي سياسة اقتصادية ، اشتراكية كانت أو رأسمالية أو خليط منهما تسعي جاهده لتحقيق هذا الهدف. والرفاهية مفهوم مرن سواء على مستوى الفهم أو مستوى التحقيق وعلى قدر مرونة مفهوم الرفاهية جاء قدر من الاختلاف بين مدارس الفكر الاقتصادي على طبيعة ومعالم السياسات الاقتصادية التي تضمن في النهاية تحقيق الرفاهية .

فعلى الرغم من القبول العام بان الرفاهية مفهوم اقتصادي اجتماعي يرى البعض أن تحقيق رفاهية الفرد لا يتأتى إلا بتوفير حد معقول (ليس أدني) من كميات السلع والخدمات لإشباع رغباته في المقام الأول . بينما يرى البعض الآخر الرفاهية بتركيز اكبر في توفير حد الأمان والحرية الاقتصادية والسياسية والاستقرار . وربما فضل البعض أحيانا رفاهية الأمان والاستقرار عن رفاهية كميات معقولة من السلع والخدمات. وتبعا لهذه الرؤى المختلفة لمفهوم الرفاهية تعددت أنواع السياسات الاقتصادية المحققة لها ، فجاء هدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي السنوي على راس أهداف السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية ، وجاء هدف تحقيق العدالة (ليست بالضرورة المساواة) في توزيع الناتج النهائي من السلع والخدمات على راس أهداف السياسات الاقتصادية للدول الاشتراكية . وليس معنى ذلك أن الهدفين منفصلين عن بعضهما ، وذلك أن السياسات الاقتصادية سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية إنما تضع نصب أعينها تحقيق الهدفين معا. كل ما في الأمر أن تحقيقهما معا بدرجة متوازنة أمر صعب المنال . ذلك أن السياسة الاقتصادية المحققة لأحدهما لا بد في النهاية من اختلافها عن تلك المحققة للآخر . فبرامج زيادة معدلات الناتج ربما اعتمدت في المقام الأول على سياسة سعرية محفزة للإنتاج ، وهو أمر يختلف بينة وبين برامج عدالة توزيع الناتج التي ربما اعتمدت في أدواتها على سياسة دعم سعري

للاستهلاك. والقضية الأساسية التي تواجه سياسات النمو أو التنمية الاقتصادية هي مدى نجاح السياسات الاقتصادية في ترشيد متغير الاستهلاك وتشجيع متغيري الادخار والاستثمار حتى يتسنى لها زيادة رفاهية أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

مؤدى القول هو أن هناك مشكلات عامة وأخرى خاصة تترتب على تطبيق السياسات الاقتصادية ويدخل الجدل السابق الإشارة إليه حول مفهوم الرفاهية وحول طريقة تحقيقها ومدى الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتأتى مشكلتي التضخم والبطالة على وجه الخصوص على رأس المشاكل الخاصة التي تعانى منها السياسات الاقتصادية. كما يلاحظ أن التضخم والبطالة مشكلتين تعانى منهما كافة اقتصاديات دول العالم. وان كانت بدرجات متفاوتة ، غير أن هناك سياسات اقتصادية معينة تزداد فيها حدة تلك المشكلة أو الأخرى وهناك سياسات اقتصادية معينة تنخفض فيها حدة المشكلة وان كانت موجودة في واقع الأمر.

الآثار الاقتصادية لمشكلة التضخم :

يمكن تتبع الآثار الاقتصادية لمشكلة التضخم في اتجاهين ، الأول هو تأثير التضخم على معدل النمو الاقتصادي (معدلات زيادة الناتج القومي). أما الثاني فهو تأثير التضخم على عدالة توزيع الناتج المتحصل عليه .

أولا : التضخم والنمو الاقتصادي :

تنقسم آراء الاقتصاديين حول آثار التضخم على النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية إلى مجموعتين ، مجموعة ترى آثارا حميدة للتضخم تتمثل في الآثار التنشيطية الإيجابية للنشاط الاقتصادي ، ومجموعة ترى الآثار السلبية التي تؤدى إلى خفض الكفاءة الاقتصادية وتثبيط نشاط قطاع رجال الأعمال . ومن الجدير بالذكر أن تجارب الرخاء والرفاهية بالدول المتقدمة تشير إلى تحققهما دون ما علاقة واضحة بالمعدلات السائدة للتضخم .

1- مجموعة الآراء التي تعكس الأثر الموجب للتضخم :

تعتمد هذه المجموعة من الآراء على العلاقة التناوبية المشاهدة بين كل من معدلي التضخم والنمو الاقتصادي ، فمن ناحية ربما اعتمد تمويل النمو الاقتصادي على التمويل التضخمي ومن ناحية أخرى ربما أدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن الدفع بمتغيري الادخار والاستثمار إلى

مستويات أعلى من شأنها الإسراع في عملية النمو الاقتصادي وترتيبا على ذلك فان من المتوقع أن تكون الشركات المنتجة الخاصة والموازنة الحكومية هم أول المستفيدين من التضخم باعتبارها قوى الإنتاج الأساسية مما تعجل بعملية النمو الاقتصادي . وذلك أن الشركات المنتجة في هذه الحالة تواجه بطلب كلى فعال مقرونا بارتفاع مستمر في أسعار الإنتاج . دون ارتفاع مقابل في التكاليف (أجور عنصر العمل) . الأمر الذي ينعكس في زيادة الهوامش الربحية ومن ثم القدرة الادخارية فالاستثمارية لقطاع رجال الأعمال ، بما يعنى تحسن فرص الإسراع بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية . كأن التضخم في هذه الحالة مسئول عن تحويل الدخل من الطبقات ذات الميل الحدي الأقل للادخار إلى تلك ذات الميل الحدي الأعلى للادخار (من العمال إلى رجال الأعمال) . بنفس الكيفية فإن للتضخم اثر موجب تستفيد منه الدولة لزيادة قدرتها الادخارية نتيجة لزيادة الحصيلة الضريبية للتضخم.

2- مجموعة الآراء التي تعكس الأثر السلبي للتضخم :

تعتمد هذه الآراء على تتبع الأثر المعوق للتضخم على المدخرات استنادا إلى أن التضخم يقلل من القوة الشرائية للدخل وبالذات للجزء منه الموجه للادخار. كما أن للتضخم آثرا سلبيا على إنتاجية الاستثمار وتشويه الحكومات الأساسية له. فإذا اقتضى الأمر مثلا الاستثمار في مجالات أكثر إنتاجية في المستقبل. فان التضخم يصعب من عمليات التوقع الحقيقي لعوائد الاستثمار في المستقبل. فهو في هذه الحالة يمثل لرجال الأعمال نوعا من اللايقين ، مما يدفع برجال الأعمال إلى الاستثمار في أنشطة إنتاجية سريعة العائد ، الأمر الذي يشوه التكوين الأمثل لمجالات الاستثمار الإنتاجي في المدى الطويل. بالإضافة إلى ما سبق فان الأثر السلبي للتضخم على الرفاهية الاقتصادية يتمثل في آثره السلبي على ميزان المدفوعات ذلك أنه بفرض ثبات التبادل التجاري ، فإن زيادة الطلب المحلى (بفعل التضخم) ربما أدت إلى زيادة الواردات بمعدل اكبر من الزيادة في موارد النقد الأجنبي المتاحة . ومن ناحية أخرى فان تكلفة الصادرات سوف ترتفع دون أن يقابلها زيادة في استثمار الصادرات تعوضها ، الأمر الذي يؤدى لانخفاض اربحيه الصادرات وزيادة تكلفة الواردات فيزيد العجز في ميزان المدفوعات .

بعد أن عرضنا لأهم مجموعتي آراء الاقتصاديين حول كل من الأثر الإيجابي والسلبي للتضخم على غاية أهداف السياسات الاقتصادية، أي على تحقيق الرفاهية برفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، يمكن أن نستخلص أن التضخم يمكن أن يكون ذا اثر إيجابي كما انه يمكن أن يكون ذا اثر سلبي . وعليه نلخص بإن هناك شروطا معينة يجب أن تتوافر حتى يمكن أن يكون التضخم عاملا إيجابيا معجلا لعملية التنمية الاقتصادية . وهذه الشروط هي :

1- أن تكون المحصلة هي زيادة المدخرات عن طريق إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب الميل الأعلى للادخار (بما فيهم الحكومة) .
2- أن تكون الزيادة الصافية في الاستثمار المترتبة على زيادة حجم المدخرات في (1) كافية بحيث تعوض الأثر السلبي للتضخم على إنتاجية وهيكل الاستثمار.
3- أن تكون المؤسسات الاقتصادية بالدولة من الكفاءة بحيث تستطيع أن تكبح جماح التضخم حتى لا يتسبب في المنطقه غير المثلي للموارد الاقتصادية المتاحة .

ثانيا : التضخم وتوزيع الناتج القومي :

ينشأ الأثر السلبي للتضخم أساسا بسبب التفاوت الكبير بين معدلات الزيادة في أسعار السلع المختلفة من جهة ومعدلات الزيادة في أسعار الأصول والأجور من جهة أخري ، مما يؤدى إلى تغيرات ملموسة في توزيع الدخول والثروة بين الأفراد. ويمكن إجمال اثر التضخم على توزيع الناتج فيما يلي :

1- تحسن وضع قطاع الأعمال لزيادة اربحيتهم من خلال التضخم .
2- تحسن مركز المدينين نظرا لانخفاض العبء الحقيقي للدين نتيجة للتضخم.
3- تحسن مركز أصحاب الثروة من العقارات أو الأسهم نتيجة زيادة قيم الأصول المملوكة مقارنة بالمستوى العام للأسعار.
4- تحمل الموظفين وأصحاب المعاشات والدخول الثابتة لعبء التضخم نظرا لانخفاض معدلات زيادة أجورهم (دخولهم) مقارنة بالمستوى العام للأسعار .
5- تحمل أصحاب الثروة النقدية لعبء انخفاض قيمتها الحقيقية بسبب التضخم.

6- تحمل مستلمي الريع والفائدة لعبء انخفاض عوائدها بسبب التضخم.

ثالث : الآثار الاقتصادية لمشكلة البطالة :

تتولد البطالة عموما عن اختلاف التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عناصر الإنتاج، الأمر الذي يعنى ضمنا تبديدا لجانب من موارد الإنتاج، إذ يتم الإسراف أحيانا في استخدام موردا إنتاجيا ، مقرونا بعدم استغلال كاف لمورد إنتاجي آخر. ومرآة البطالة هي القصور في الإنتاج نظرا للقصور في عوامله ، بالإضافة إلى أن البطالة يعكسها القصور في الطلب الكلى (النقدي) . وإذا كان هذا تشخيصا مجملا لظاهرة البطالة ، فان تتبع أثرها يتوقع أن يتم على محاور قصور الإنتاج وقصور الطلب الكلى وقصور عرض موارد الإنتاج ، أي أن اثر البطالة يمكن قراءته في تلك الأبعاد التي حدت بالاقتصاد أن يبتعد عن وضع الامثلية الاقتصادية . وتلك حالة يوصف بها اقتصاد يفترض أنه وصل إلى تحقيق عمالة كاملة واستقرار سعري في ضوء نمو اقتصادي ثابت، ونوع من العدالة في توزيع الدخول والثروة . وهى حالة تعنى إن الاقتصاد في وضع التوازن ، وهو ما لا يجدة المرء في واقع الحياة الاقتصادية العملية إذ أن كافة اقتصاديات العالم في أوضاع غير توازنية ، كل ما في الأمر إنها تسعى فقط نحو التوازن بفعل مختلف السياسات الاقتصادية المطبقة . ولقد احتل هدف تحقيق العمالة الكاملة رأس قائمة أهداف مختلف السياسات الاقتصادية ، خصوصا بعد أزمة البطالة العالمية عقب الحرب العالمية الأولى في الفترة 1929-1934 . وأيضا خلال القرن التاسع عشر عندما كانت مشكلة البطالة بالدول الصناعية مشكلة اجتماعية بالدرجة الأولى .

أما أثر البطالة على محور الإنتاج فهو نوعين : إما أن يكون أثراً إيجابيا مشجعا على زيادة الإنتاج وفقا لمنهج النظرية الحدية . أو آثرا سلبيا مثبطا نتيجة لقصور الطلب النقدي المحلى الكلى (نتيجة لحدوث البطالة) عن الوفاء بمعادلة العرض الكلى ، وهذا يعنى قصورا في عملية التراكم الرأسمالي وتكوين المدخرات وبالتالي عدم زيادة الناتج الحقيقي .

أما أثر البطالة على محور عرض موارد الإنتاج فربما جاء إيجابيا في ارتفاع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل نتيجة لاستخدام وحدات أقل منه. أو نتيجة لمنطقته من جديد بين المناطق والاستعمالات البديلة ، أو جاء سلبيا نتيجة للتسرب السلبي في حركة عنصر العمل خارج حدود ومجالات النشاط

الاقتصادي . وأخيرا فان للبطالة أثر على زيادة معدلات الأجور أعلى من أثر الزيادة في معدلات الإنتاجية .

العلاقة بين معدلي التضخم والبطالة(منحنى فيليبس) وسياسة التنمية الاقتصادية :

1- منحنى فيليبس :

رأينا فيما سبق انه يترتب على وجود فجوه تضخمية في اقتصاد ما أن تتزايد كل من الأسعار (معدل تضخم) والأجور (تعكس الحديث عن البطالة) النقدية بنفس معدل زيادة الطلب الكلى ، هذا من ناحية تضخم الطلب ، أما من ناحية تضخم التكاليف فقد رأينا أن الأجور النقدية سوف تزداد بمعدل سنوي بصرف النظر عن معدل البطالة السائد .

ولقد قام فيليبس بمحاولة لدراسة العلاقة بين معدلي زيادة الأجور والبطالة بالمملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1975) . فأثبتت علاقة عكسية بينهما شكل رقم (3) ، إذ أن انخفاض معدلات البطالة أدى إلى زيادة معدلات الأجور والعكس صحيح .

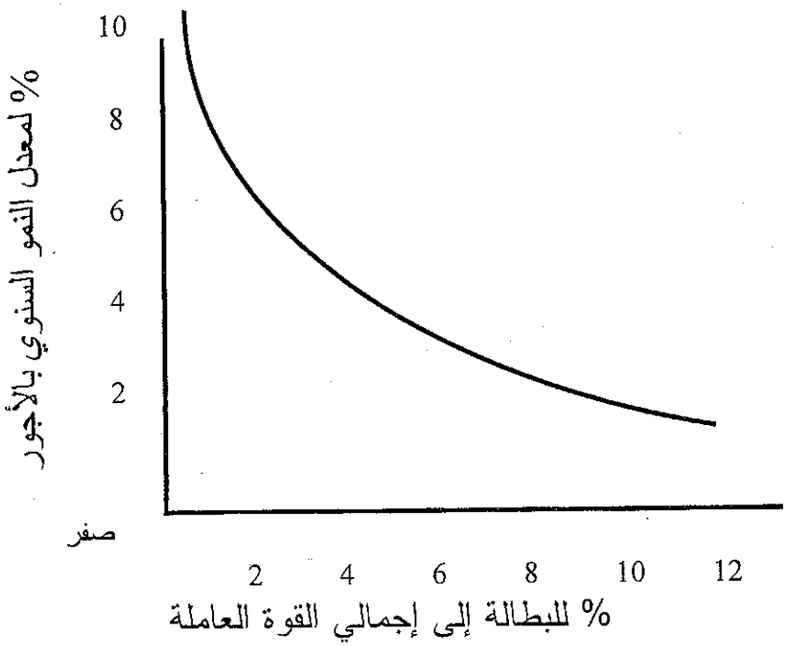

شكل رقم (3) منحنى فيليبس

ولقد أكمل هذه المحاولة بدراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة شكل رقم (4) ، حيث تم تعديل معدل النمو في الأجور بطرح معدل نمو الإنتاجية منه .

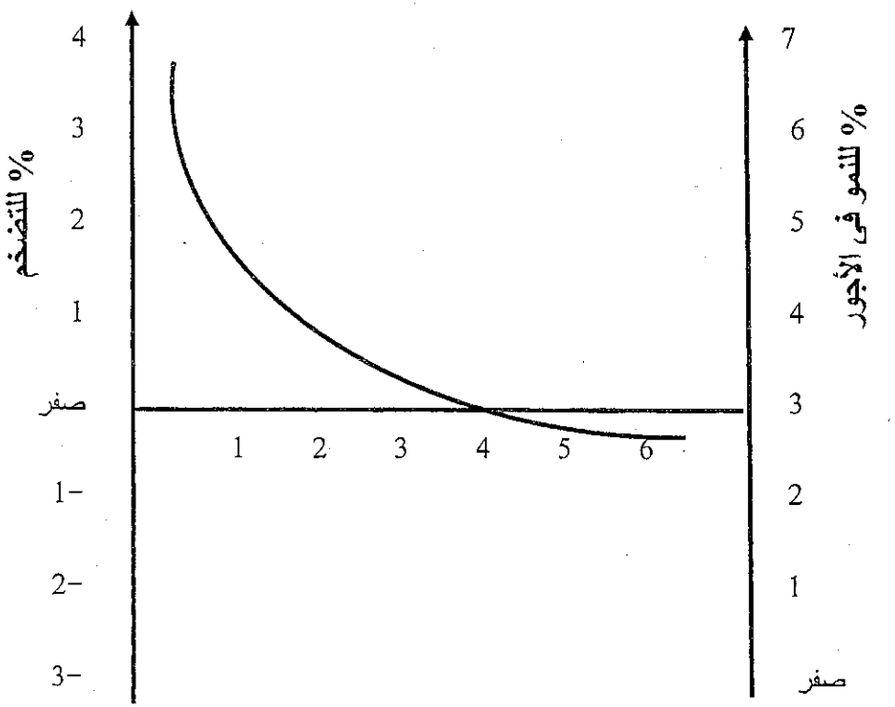

شكل رقم (4) : منحنى فيليبس المعدل لملسون وسولو

ولقد ساعدت دراسة المنحنى المعدل لفيليبس الاقتصاديين السياسيين في اختيار التوليفة من معدلي التضخم والبطالة التي يسترشدون بها خلال تطبيقهم للسياسات الاقتصادية. إذ خدم منحنى فيليبس المعدل خطط السياسات الاقتصادية للتوفيق بين اكبر هدفين لهذه السياسات وهما العمالة الكاملة وتحقيق الاستقرار السعرى . فتحقيق درجة أعلى من العمالة (خفض البطالة) لا بد أن يتضمن تضحية مقابلة لقبول معدلات تضخم أعلى والعكس صحيح . وكان بذلك على السياسات الاقتصادية أن تختار بين الوقوع مصابة بأحد المرضين التضخم أو البطالة .

ويتضح من الشكل رقم (4) أن هناك مساومة على اختيار مستوى البطالة وكل من معدلات التغير في الأجور ومعدلات التغير في الأسعار (تضخم)، حيث يشير المحور السيني إلى نسبة البطالة إلى إجمالي القوة العاملة، في حين يشير المحور الرأسي الأيسر إلى % للتضخم ، أما المحور الرأسي الأيمن فيوضح % للنمو في الأجور مع ملاحظة ارتفاع المحور الرأسي الأيمن بمقدار 3% عن المحور الرأسي الأيسر، ذلك أن التحليل يفترض أن معدل الزيادة في الإنتاجية هو 3% سنويا وهو المقدار الذي يطرح من معدل نمو الأجور .

ويستنتج من منحنى فيليبس المعدل إذن أن معدل البطالة يتجه إلى الانخفاض في الوقت الذي تتجه فيه معدلات الأسعار (التضخم) والأجور إلى الزيادة . ومن الشكل رقم (5) يتضح أنه عند زيادة في معدل الأجور بمقدار 3% تكون معدل البطالة 3.8% ويظل معدل الأسعار على ما هو عليه (تضخم = صفر%) .أما إذا اتجهت نسبة البطالة إلى الانخفاض لتصبح 3% مـــــثلا فان الأجور ستتجه للتزايد بمعدل 5% (وسترتفع الأسعار بمعدل 2%)، وباستمرار انخفاض معدلات البطالة فان الأجور تتجه للتزايد حتى 8% (وسترتفع الأسعار بمعدل 5%) . وهكذا .

وبديهي أن وجود مثل هذه العلاقة التي يعكسها منحنى فيليبس في اقتصاد ما ، إنما يعكس وجود أسباب ومكونات نوعى التضخم في آن واحد هما تضخم الطلب وتضخم التكاليف .ويعزى ذلك غالبا إلى الاتجاه التزايدى لكل من الأجور والأسعار حتى في وجود بطالة ، مؤدى ذلك أن مستوى الأسعار يصعب تثبيته إلا في الحالات التي يتم فيها قبول معدلات مرتفعة من البطالة وذلك عن طريق تخفيض الطلب الكلى .

وجدير بالذكر أن منحنى فيليبس يمكن أن يعبر كذلك عن حالتين أكثر تطرفا على عكس ما يظهره انحداره من أعلى إلى أسفل متجها جهة اليمين كما في الشكل رقم (4) . ذلك أن استمرار انخفاض معدلات البطالة إنما يعنى في نفس الوقت استمرار زيادة معدلات التضخم حتى تصل العلاقة بينهما إلى الحالة المتطرفة التي يوضحها الشكل رقم (5) . حيث يكون منحنى فيليبس في وضع رأسي (أ) . ومن ناحية أخرى فان استمرار الزيادة في معدلات البطالة – وضع يجعل السياسات الاقتصادية المطبقة في اقتصاد ما – يتضمن انخفاضا مستمرا في معدلات التضخم حتى يصل منحنى فيليبس إلى وضعه الأفقي (ب) كما في شكل رقم (5) .

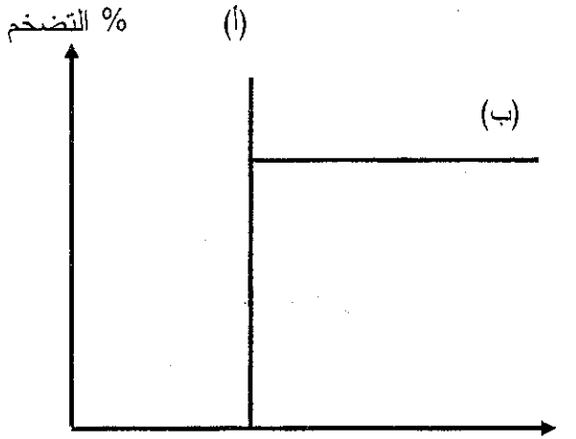

شكل رقم (5) منحنى فيليبس في وضعين متطرفين (أ) ، (ب)

ظاهرة التضخم الركودى والسياسة الاقتصادية للتنمية :

يلاحظ منذ عام 1950 في الاقتصاد الأمريكي ومنذ عام 1974 في الاقتصاد الألماني ظاهرة زيادة المستويات السعرية مصحوبة بزيادة في معدلات البطالة. أي ظاهرة تجمع بين التضخم (الزيادة المستمرة في الأسعار) وبين الركود وهو ما يطلق عليه بالتضخم الركودى ، وبملاحظة هذه الظاهرة فإن الحاجة دعت إلى إعادة اختبار الشكل الشائع لمنحنى فيليبس ، وبالذات معالجة النقد الموجه له فيما يتعلق بافتراض ظاهرة الخداع النقدي الذي يستند إليها فيليبس لتفسير سلوك عنصر العمل عند انخفاض الأجور .

ولقد هاجم الأستاذان ميلتون فريدمان وادموند فلبس الخلفية النظرية لتفسير منحنى فيليبس . فهما مقتنعان بصحة علاقة منحنى فيليبس في المدى القصير فقط ، ويذهبان إلى أن تحليل المدى الطويل يحتم وجود ما يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة ، على أساس أن المساومة التي يعكسها منحنى فيليبس بين تضخم الأسعار والبطالة تستند فقط إلى توهم عدم توقع تضخم الأسعار والأجور. ذلك أن المدى الطويل كفيل بإقناع الأفراد بان الاختيار ليس دائما في المساومة بين التضخم والبطالة، بل أن التضخم مصحوبا بدرجة ملموسة للبطالة هو الاختيار الاجبارى للسياسات الاقتصادية بالدول التي تملك المستويات التكنولوجية

العالية للإنتاج ، التي هي السبب في ظاهرة التضخم الركودى كما يقول فريدمان كما يوضحه الشكل رقم (6) .

وبافتراض أن اقتصاد ما يعيش ظروف النقطة E_1 شكل رقم (6) أي لدية مستوى بطالة U ومستوى تضخم I_1 فانه وفقا لتحليل المدى القصير يتجه معدل البطالة إلى الانخفاض إذا ما ارتفع معدل التضخم إلى I_2 ويكون لدينا منحنى فيليبس في المدى القصير Cph_1 . وبعد فترة وعند النقطة E_2 لا يصبح العمال أو من يمثلوهم (نقابات عمال) في وضع يستطيعون فيه قبول خفض أجورهم الحقيقية كنتيجة لارتفاع معدل التضخم إلى I_2 ومن ثم فإنهم يطالبون بزيادة أجورهم النقدية . ويترتب على استجابة السلطات النقدية والمالية لسياسة زيادة الأجور أن تتجه البطالة مرة أخرى للزيادة لتعود إلى مستواها الأصلي U. نفس الأمر يتكرر عند النقطة E_3 وهكذا ، ومع ارتفاع معدل التضخم بنفس النسبة إلى I_3 فان المسافة بين النقطتين E_4, E_3 تكون اصغر من المسافة بين E_2, E_1 ، الأمر الذي يعنى أن استجابة الأجور الحقيقية بالزيادة نتيجة للزيادة في الأسعار يتم بطريقة تعكس إغفال العمال للزيادة الأكبر في الأسعار في المدى الطويل . وهو ما يعنى أن سياسات التنمية الاقتصادية التي تبغي المحافظة على مستوى البطالة السائد U كما في الشكل رقم (19) ينبغي لها أن ترضى بمعدلات تضخم متزايدة في المدى الطويل من I_1 حتى I.

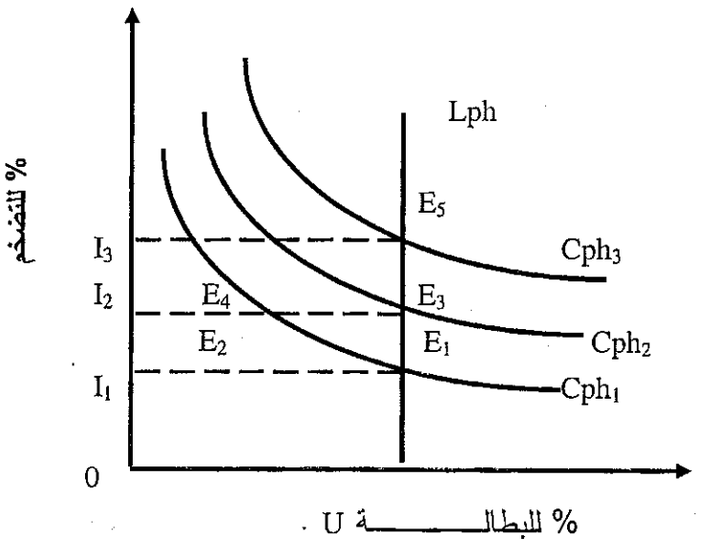

شكل رقم (6) : التضخم الركودى لفريدمان وفلبس

وهكذا يمثل المنحنى Lph منحنى البطالة في المدى الطويل تبعا لنظرية التضخم الركودى لفريدمان وفلبس، وهو ما يعنى في ذات الوقت أن في المدى الطويل ليس هناك اختيار بين التضخم والبطالة كما هو الحال في المدى القصير. وهو ما يشرح ظاهرة الـ STAGFLATION فيما يتعلق بوجود بطالة مرتفعه مع معدلات تضخم مرتفعة .

أهمية الدور الحكومي في السياسة الاقتصادية

تختلف آراء الاقتصاديين فيما يتعلق بحجم وطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي. فمجموعة منهم ترى ضرورة أن يتقلص هذا الدور إلى الإشراف وتملك المشروعات الرئيسية العامة فقط وترك كافة عناصر الإنتاج للملكية الخاصة للأفراد (نظام اقتصاد السوق) ، ومجموعة أخرى ترى ضرورة أن يتسع هذا الدور إلى التملك والأشراف على كافة عناصر الحياة الاقتصادية بحيث ينتفى وجود الملكية الخاصة (نظام الاقتصاد المخطط)، ومجموعة ثالثة ترى أن تلعب الحكومة الدور مناصفة مع القطاع الخاص(نظام الاقتصاد المختلط).

وبناء على ما سبق فيمكن القول أن الخلاف ليس على ضرورة أن يكون للحكومة دورا في الحياة والسياسة الاقتصادية، إنما الخلاف بين هذه الآراء يكون على حجم وطبيعة هذا الدور. وبوجه عام يمكن أن يكون الدور المحدود للحكومة في النشاط الاقتصادي جزءا من عنصر الإدارة في توجيه الموارد وتوزيع الناتج، ولا شك أن لعنصر الإدارة كعنصر من عناصر الإنتاج أهمية قصوى في العملية الاقتصادية .

مؤشرات أهمية الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية :

هناك مؤشرات اقتصادية تظهر مدى أهمية الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية، هذه المؤشرات هي :

1- الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الخاص .
Government Consumption as % of Private Consumption

2- الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى .
Total Government Expenditures as % of G.D.P

3- الحصيلة الضريبية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى .
Tax Revenue as % of GDP

ما هو الدور المحدد للحكومة الذي يمكن أن يمثل جزءا إيجابيا في العملية الإنتاجية باعتباره جزء من عنصر إدارة وتوجيه موارد وإمكانيات المجتمع ؟ للإجابة على هذا السؤال نعرض لمناقشة المفهومين التاليين :

1- نموذج الرفاهية الأمثل The Welfare Optimizing Model
2- نموذج الرضا الأمثل The Satisficing Model

وذلك باعتبارهما النموذجان اللذان يشرحان طبيعة الدور الذي تمارسه الحكومة في الحياة الاقتصادية وخصائص عملية اتخاذ القرار في توجيه موارد المجتمع .

1- نموذج الرفاهية الأمثل : The Welfare Optimizing model

ترتبط عناصر هذا النموذج بنظرية سلوك المستهلك ، حيث يتصف بالخصائص التالية :

(أ) افتراض أن هدف الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية هو معظمة الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية للأفراد .

(ب) ضرورة التدخل الحكومي في بعض الأسواق لإصلاح الخلل في ميكانيكية القوى السوقية .

(جـ) يتفرع عن الهدف الأم بمعظمة الرفاهية الاجتماعية أهداف أخرى تسعى الحكومة إلى تحقيقها مثل القضاء على البطالة ؛ المحافظة على اتزان ميزان المدفوعات ، الاستقرار السعرى ، التوجيه الأمثل للاستثمار .. الخ .

(د) هذه الأهداف الفرعية المشار إليها لا بد أن تكون ترجمة لأماني أفراد المجتمع . Social Welfare Function .

(هـ) في ضوء إمكانيات المجتمع الإنتاجية Production Possibilities وفى ضوء رغبات وأماني أفراد المجتمع Social Welfare يتحدد دور الحكومة في التوفيق بين رغبات المجتمع وإمكاناته ، للوصول إلى الوضع الأمثل في توجيه موارد وإمكانات المجتمع ، أو ما يسمى بأمثلية باريتو Pareto Optimality .

استنادا لخصائص النموذج السابق الإشارة إليها ، يجئ دور الحكومات في اختيار التوليفة المثلي لإنتاج سلع الاستهلاك العامة Public Consumption goods، وسلع الاستهلاك الخاصة Private Consumption Goods ، والشكل رقم (7) يبين كيفية الوصول إلى نقطة الرفاهية المثلي المطلوبة .

وبدراسة شكل رقم (7) يتبين أن النقطة (A) هي المحددة للتوليفة المثلي للإنتاج بالمجتمع حيث تقع على منحنى الإمكانات الإنتاجية وفى نفس الوقت تعكس رغبات وأماني المجتمع حيث أن (A) هي نقطة تماس منحنى قدرات الإنتاج بالمجتمع (T_I) مع منحنى السواء الاجتماعي أو منحنى الرفاهية الاجتماعية (SWF) ، وعندما تكون الكمية (G_I) ، والكمية (V_I) هما التوليفة المثلي من إنتاج سلع الاستهلاك العام والخاص ذات الاستخدام الأمثل والتوظيف الأمثل لطاقة الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع . أما عدا ذلك من النقط فلا يحقق أمثلية باريتو ، فالنقطة (C) مثلا تعكس مستوى أعلى لرغبات الأفراد لا يتفق وإمكانات المجتمع الإنتاجية ، والنقطة (B) تعكس مستوى اقل لرغبات الأفراد وان كانت تقع على منحنى الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع .

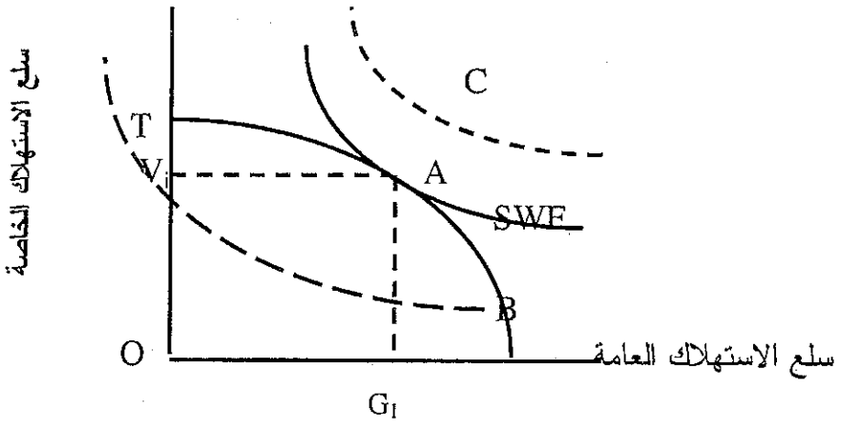

شكل رقم (7) : التوليفة المثلي من سلع الاستهلاك العام والخاص

2- نموذج الرضا الأمثل : The Satisficing Model

يمثل هذا النموذج بديل جيد للنموذج السابق الذي يعد نموذجا نظريا لا ترجمة فعلية له في واقع الأمر ، أما نموذج الرضا الأمثل فيتمثل بواقعيته في الحياة العملية .

ويفترض هذا النموذج أن الحكومات لا تصل إلى تحقيق الرفاهية المثلي، بل إنها في ضوء القيود الاقتصادية والاجتماعية تسعى إلى ما يسمى بالحل الثاني الأفضل The Second Best Solution ؛ فهناك قيود لا تستطيع بمقتضاها الحكومات أن توجه موارد المجتمع مثلا إلى اقل من (G_I) سلع استهلاك عامة دون أن تؤثر على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن وغيرها مما يشارك

في رضا أفراد المجتمع ، كما أن هناك بالمثل قيود على الحجم المنتج من سلع الاستهلاك الخاصة قدرة (V_I) شكل رقم (21) ، فإذا بحثنا الآن عن نقطة نموذج الرضا الأمثل ، فإننا نجدها في المثلث المظلل بشكل رقم (8) والذي يحدده أساسا تلك الحدود للإنتاج (G_I)، (V_I) وهو ما يسمى بـــ Aspiration levels . وعلـــــى ذلك فان أي سياسة اقتصادية تصل بالمجتمع لإنتاج النقطة (S)أي توليفة داخل المثلث المظلل تكون مقبولة اجتماعيا .

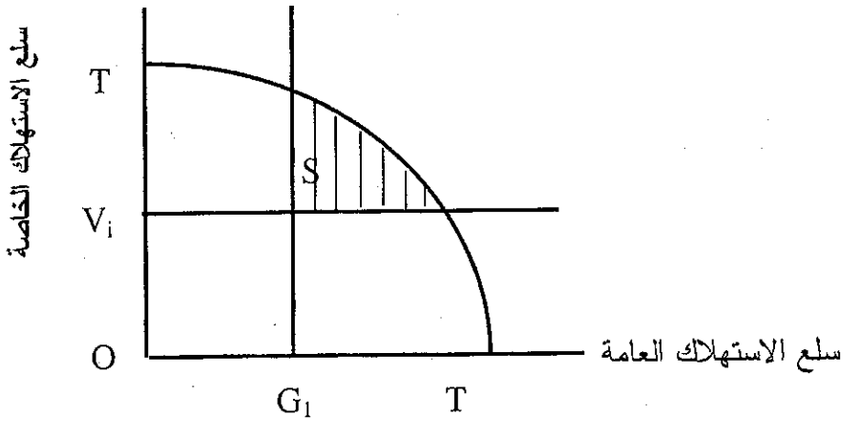

شكل رقم (8) : نموذج الرضا الأمثل للقرار الحكومي

للمقارنه بين النموذجين :

نموذج الرفاهية الأمثل	نموذج الرضا الأمثل
* غير واقعي	* عملي وواقعي
* لا ياخذ بعوامل اللايقين والمرونه في الاعتبار (نقطة وحيده هي المثلي)	* ياخذ بعوامل اللايقين والمرونه نتيجه السماح بمدي واسع للنتائج المقبولة (مساحة المثلث المظلل)
*لا يسمح بالتعديل للأهداف و السياسات	*يسمح بتعديل وتنظيم الأهداف والسياسات
* غير ديناميكي (استاتيكي)	* ديناميكي
* يقوم بعوامل التخيل المتعلقه بـــ SWF	* يقوم على الدقه والتنسيق في الأهداف الحكومية

ويمكن الجمع بين النموذجين كالتالي :

نموذج الرفاهية الأمثل ينتج عنه الحل الأمثل عند A ، أما نموذج الرضا الأمثل ينتج عنه الحل الأمثل الثاني الأفضل وهي المساحة المظلله للمثلث **CSD**، فعلى الحكومة أن تسعي بسياساتها بتحقيق النقطة **S** ثم ترتقي إلى أن تصل إلى **A**.

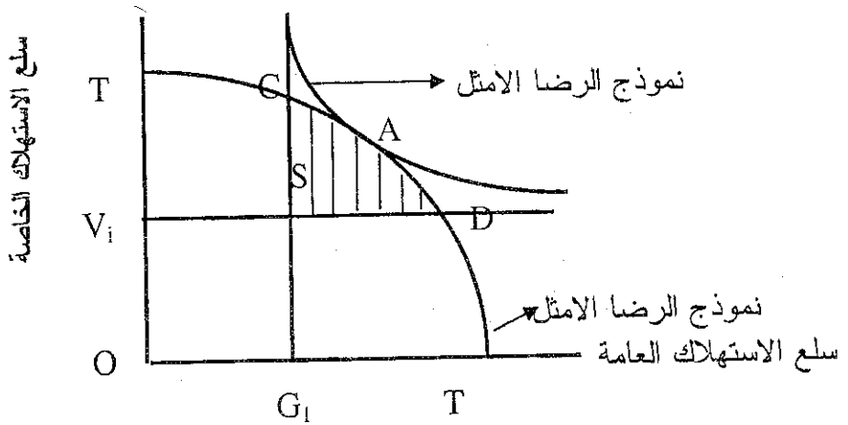

شكل رقم (9) : نموذج الرضا الأمثل ونموذج الرفاهية الامثل

مبررات التدخل الحكومي في السياسة الاقتصادية :

أن استراتيجيات التنمية في كثير من الدول النامية اتبعت سياسة الغذاء الرخيص كطريقة فعالة لتحويل اكبر قدر من الفائض الزراعي إلى القطاع الصناعي في تلك الدول، وتستخدم الحكومة في سبيل تحقيق ذلك الكثير من الوسائل، والتي من أهمها وضع قيود مباشرة على التجارة من خلال أساليب الحماية الجمركية المانعة أو تخفيض أسعار الصرف للعملة المحلية بهدف دعم الواردات وفرض ضرائب على الصادرات. هذا ولقد أوضحت الدراسات السابقة أن التدخل الحكومي في الأسعار المحلية، وفى أسواق المنتجات الزراعية قد يكون الهدف منه :

- ❖ تحقيق عوائد حكومية من خلال فرض ضرائب على صادرات السلع الغذائية.
- ❖ ضمان استقرار الأسعار المحلية للسلع الزراعية عن طريق عزل الأسواق المحلية عن الأسواق العالمية غير المستقرة .
- ❖ توفير الغذاء للمستهلكين في المدن بأسعار منخفضة .

- ❖ تحويل الفائض من القطاع الزراعي للإسراع بتنمية القطاعات الأخرى الأكثر نموا كالصناعة والخدمات .

وقد يترتب على ذلك التدخل الحكومي انخفاض مستوى نمو الناتج المحلى في القطاع الزراعي ، بالتالي استمرار العجز الغذائي في تلك الدول.

مبررات التدخل الحكومي في السياسات السعرية :

من الناحية النظرية، تستهدف السياسة السعرية التي يضعها كل من صانعي السياسة ورجال الاقتصاد، وكذلك السياسيين تحقيق الأهداف التالية :

- ❖ إعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة، كما هو الحال في برنامج دعم الأسعار الزراعية لتحسين دخول المزارعين، وبالتالي زيادة مستوى رفاهية القطاع الريفي. وعلى الجانب الآخر، فان دعم أسعار المستهلكين هو أداه لحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الغذاء، خاصة الفقراء.
- ❖ منح حوافز سعريه للمنتجين المحليين لزيادة الإنتاج المحلى من الغذاء، ويكون ذلك من خلال رفع أسعار المنتجات الزراعية أو تخفيض تكاليف المدخلات الزراعية عن طريق دعم أسعارها، بالإضافة إلى حقن مزيد من الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي .
- ❖ وقد يكون هدف الحكومة من السياسة السعرية هو استخدامها لتحقيق الاستقرار السعرى للسلع الزراعية، حيث تقوم الحكومة بشراء إنتاج المزارعين عند أسعار محدده، وبالتالي تتلافى حدوث تقلبات موسمية حادة في أسعار تلك السلع.
- ❖ في كثير من الدول النامية، كانت السياسة السعرية الزراعية تستخدم كوسيلة فعالة لضمان استمرار حصول الحكومة على عوائد من خلال فرض الضرائب على القطاع الزراعي مثل الضريبة المباشرة على الصادرات، وذلك لكي تتمكن الحكومة ن تدبير نفقات تمويل برنامج دعم المستهلكين.
- ❖ الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل اكبر قدر من الفائض من القطاع الزراعي، من خلال تطبيق نظام ضريبي مكثف على هذا القطاع لضمان تمويل عملية التصنيع وتنويع الأنشطة في المجتمع.

أسباب تقويم الأسعار الزراعية عند مستويات متدنية :

توجد أربعة أسباب رئيسية تشرح اتجاه السياسات الاقتصادية في الدول النامية نحو تكثيف الضرائب في القطاع الزراعي، وبالتالي تخفيض الأسعار الزراعية فيما يلي:

- ❖ السلوك البيروقراطي للحكومات في الدول النامية الذي يتجه لإهمال القطاع الزراعي .
- ❖ الطبيعة الاحتكارية للهيئات الحكومية، خاصة المنظمات التسويقية، التي تقوم بشراء السلع الزراعية بأسعار مخفضة من المزارعين، ثم بيعها في الأسواق العالمية عند أسعار مرتفعه.
- ❖ الضغط السياسي المتزايد لسكان الحضر الذين يؤثرون في قرارات الحكومة ، في الوقت الذي لا يملك فيه سكان الريف أي نفوذ سياسي للتأثير على السياسات الحكومية المطبقة في القطاع الزراعي .
- ❖ التحيز التاريخي التقليدي المتعلق بمسالة التحضر والنمو الصناعي ضد القطاع الزراعي .

التدخلات الحكومية في القطاع الزراعي :

تتعدد صور التدخل في القطاع الزراعي كما هو الحال في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. ويتمثل هذا التدخل في الدول النامية بصفة عامة في إتباع سياسات سعريه من شأنها توفير السلع الغذائية بأسعار منخفضة خاصة لسكان المدن ويؤدى ذلك إلى جذب أسعار السلع الزراعية إلى مستويات اقل من كل من أسعار السوق، وكذلك الأسعار العالمية لتلك السلع. وعلى الجانب الآخر يكون الهدف من التدخل الحكومي في القطاع الزراعي في الدول المتقدمة هو دعم دخول المزارعين بحصولهم على أسعار عالية لمنتجاتهم من خلال برامج الدعم الزراعي المختلفة.

هذا وتشير أدبيات التنمية الاقتصادية إلى أن معظم حكومات الدول النامية تقوم بدعم الإنتاج المحلى من المحاصيل الغذائية الرئيسية، وخاصة الحبوب، وذلك من خلال إتباع مجموعة من السياسات والبرامج التي من شأنها أن تؤدى إلى زيادة ملموسة في إنتاج تلك المحاصيل، مثل سياسات الدعم السعرى سواء للمدخلات الإنتاجية أو للناتج النهائي، تقييد الاستيراد من بعض السلع، تقديم القروض الإنتاجية بأسعار فائدة مخفضة، تحسين نظم الري وتنمية الأراضي الجديدة، الأبحاث الخاصة بزيادة الإنتاجية، وأخيرا دعم برامج الإرشاد الزراعي .

وبصفة عامة، يمكن القول أن التدخلات الحكومية في السياسات السعرية من شأنها أن تؤدى إلى وجود اختلالات أو تشوهات سعريه (Price Distortions) لتلك السلع الزراعية، وكذلك للمدخلات الزراعية وتعرف تلك

التشوهات السعرية على إنها عبارة عن تلك الجهود التي تبذلها السلطات الحكومية لضمان أسعار متدنية للسلع الغذائية للمستهلكين الحضريين والتي تتضمن السيطرة على أسعار المنتجين لتلك السلع عند مستويات منخفضة. وتتوقف آثار تلك التشوهات السعرية على المجتمع بصفة عامة على توزيع القوى السياسية، وكذلك على خريطة توزيع الثروة بين (وخلال) شرائح قطاعات المجتمع بعضها البعض.

ولكن أحد أهم أسباب تلك الاختلالات السعرية هو وجود ما يمكن تسميته بالسوق السياسي (Political Market) للسلعة والذي يعتبر منفصلا كليا عن السوق الاقتصادي العادي لتلك السلع، وهذا الأخير من شأنه أن يوفر معلومات عن كل من التكاليف الحقيقية، العرض ، تفضيلات المستهلكين، الطلب على تلك السلع. وعلى الجانب الآخر تكون المعلومات المتوفرة عن السوق السياسة للسلعة متعلقة بمدى طلب المجموعات المؤثرة سياسيا على تحقيق فوائد خاصة تتوقف على مراكزهم السياسية، وبالتالي تكون دالة الهدف لهذا السوق هي تعظيم المنافع السياسية للشرائح النشيطة سياسياً في المجتمع، وكذلك للأفراد الذين يتمتعون بقوة سياسية مؤثرة في هذا المجتمع. ويترتب على ذلك أن يكون وجود مثل هذا السوق في صالح المستهلكين في الحضر على حساب المنتجين في الريف.

ولقد أجريت دراسات عديدة في مجال التدخل الحكومي في توجيه السياسة الزراعية سواء لدعم المستهلكين أو المنتجين في الكثير من بلدان العالم، ولقد ركزت تلك الدراسات على تحديد أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية والآثار التي يمكن أن تنجم عنها، كالتشوهات السعرية وكذلك أنواع التدخلات الحكومية وطرق تقدير مستوى تلك التدخلات، بالإضافة إلى تعدد أسباب تخفيض أسعار السلع الزراعية خاصة في الدول النامية، وأوضحت تلك الدراسات وباعتبارها عملية مستمرة ذاتية الدفع (Self Generating process) حيث بمجرد أن يحدث تدخل من الحكومة في توجيه السياسات السعرية الزراعية مثلا يتولد عن ذلك تدخل من نوع آخر للسيطرة على منطقة الموارد الزراعية، وهكذا حتى تصبح الحكومة مسئولة بدرجة كبيرة عن إدارة الشئون الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي.

وبالنسبة لآثار التدخلات الحكومية في السياسات الزراعية، وما يترتب عليها من تشوهات سعريه في كل من الأسواق المحلية والعالمية للسلع الزراعية، فقد تناولها العديد بالدراسة. ولقد أوضح البعض أن هذا التدخل قد يستهدف إنجاز بعض الأهداف التي من أهمها : تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، التأثير على سلوك القطاع الزراعي، ومحاولة السيطرة على التجارة الداخلية للسلع الزراعية. وان أهم تلك الآثار الناجمة عن التدخل الحكومي يتضمن نوعا من تحويل الثروة (أو الدخل) من المستهلكين أو دافعي الضرائب (Taxpayers) إلى المزارعين في الدول المتقدمة، في حين أن تلك السياسات التدخلية من جانب الحكومة تؤدى إلى تشويه ميكانيكية الأسواق الداخلية للسلع الزراعية، بحيث تكون استجابة المزارعين ليس فقط للتغيرات السعرية لتلك السلع، بل أيضا للتغيرات في السياسات الحكومية.

أنماط التدخل الحكومي في القطاع الزراعي :

يمكن تقسيم صور التدخل الحكومي في السياسات الزراعية إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

1- التدخل الحكومي المباشر :

حيث يكون تدخل الحكومة مباشرا للتأثير على ميكانيكية أسواق السلع الزراعية من خلال الإجراءات المتعلقة بتحديد الأسعار وإدارة الأسواق، ويمكن تلخيص أهم صور تلك التدخلات المباشرة فيما يلي :

- ❖ السيطرة المباشرة على السعر المزرعى للمنتجات المحلية، وكذلك فرض ضرائب على صادرات السلع الزراعية.
- ❖ التوريد الإجباري للحاصلات الزراعية من المنتجين المحليين إلى الحكومة عند أسعار منخفضة تقل عن السعر العالمي لتلك الحاصلات، ثم إعادة بيع تلك المنتجات بأسعار اقل لشرائح معينة من المستهلكين بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع .
- ❖ تدخل الحكومة في حالة فشل الأسواق في ضمان تدفق السلع الغذائية للمستهلكين.
- ❖ محاولة الحكومة تحقيق عوائد منتظمة من تدخلها في الأسواق المحلية للسلع الزراعية.

2- التدخل الحكومي غير المباشر في القطاع الزراعي :

ولعل من أهم صور ذلك التدخل هو :

- ❖ محاولة الحكومة وضع مجموعة من السياسات التجارية، فتستهدف الإسراع بعملية التصنيع عن طريق حماية الصناعات المحلية ودعمها على حساب تخفيض مستويات الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي، وقد يترتب على ذلك تحول كل من العمالة الزراعية، وكذلك رأس المال من الزراعة إلى الصناعات التي تتم حمايتها.
- ❖ استخدام سياسة سعر الصرف للتأثير على الصادرات الزراعية، حيث أن رفع أسعار الصرف للعملة المحلية من شأنه أن يقلل من عوائد تصدير السلع الزراعية مما ينعكس على انخفاض معدلات النمو في القطاع الزراعي .

تذكـــــر

- لا يمكن تحقيق هدفي الرفاهية الاقتصادية والعدالة معاً بدرجة متوازنة، ذلك لان السياسة الاقتصادية المحققة لاحدهما لا بد في النهاية من اختلافها عن تلك المحققة للأخر .
- يترتب على تطبيق السياسات الاقتصادية مشكلات عامة وأخرى خاصة. وتأتى مشكلتي التضخم والبطالة على رأس المشاكل الخاصة التي تعانى منها السياسة الاقتصادية .
- تتولد البطالة عن اختلاف التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عناصر الإنتاج ، إذ يتم الإسراف في استخدام مورد إنتاجي ، بالإضافة لعدم استغلال كاف لمورد إنتاجي آخر .
- توجد علاقة عكسية بين معدلي زيادة الأجور والبطالة ، وبذلك تختار السياسات الاقتصادية بين احد المرضين التضخم أو البطالة .
- تختلف آراء الاقتصاديين فيما يتعلق بمدى الدور الذي يمكن إن تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي ، فمنهم من يرى ضرورة إن يقتصر الدور على الأشراف وتملك المشروعات الرئيسية العامة فقط وترك كافة عناصر الإنتاج للملكية الخاصة للأفراد ، ومنهم من يرى إن تتبع هذا الدور إلى التملك والإشراف على كافه عناصر الحياة الاقتصادية ، والثالث يرى إن تلعب الحكومة دوراً مناصفة مع القطاع الخاص .
- يتم استخدام نموذج الرفاهية الأمثل ، ونموذج الرضا الأمثل لشرح طبيعة الدور الذي تمارسة الحكومة في الحياة الاقتصادية .
- من أهم أسباب تقويم الأسعار الزراعية عند مستويات متدنية الضغط السياسى المتزايد لسكان الحضر ، وإهمال الحكومة للقطاع الزراعي .
- التدخلات الحكومية في القطاع الزراعي تؤدى إلى وجود اختلالات سعرية للسلع الزراعية، وكذا للمدخلات الزراعية .
- تؤدى بعض السياسات التجارية المتبعة إلى تحول كل من العمالة ورأس المال الزراعي إلى الصناعات التي تتم حمايتها . كما إن التحكم في أسعار الصرف من شأنها التأثير على الصادرات الزراعية ومعدلات النمو في القطاع الزراعي .

أســـــئله

1- بين مدى صحة العبارات التالية مع التعليل :
أ - لا يمكن تحقيق هدفي السياسة الاقتصادية الكفاءة العدالة معاً .
ب - يتحمل أصحاب الدخول الثابتة فقط أعباء التضخم .
جـ - لا يمكن إن يحدث ظاهرة زيادة المستويات السعرية وفى نفس الوقت زيادة معدلات البطالة .

2- وضح رأيك فيما يتعلق بالآراء المختلفة لأثار التضخم ؟

3- ما هو اثر التضخم على توزيع الناتج ؟

4- ناقش الجوانب الاقتصادية المختلفة لمشكلة البطالة ؟

5- اشرح العلاقة التي يشرحها كل من منحنى فيليبس ومنحنى فيليبس المعدل ؟

6- اشرح مفهوم ظاهرة التضخم الركودى ؟

7- اذكر أهم المؤشرات التي يمكن إن تبين أهمية الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية ؟

8- ناقش نموذج الرفاهية الأمثل والرضا الأمثل لشرح طبيعة الـــدور الذي تمارسة الحكومة في الحياة الاقتصادية ؟

9- وضح رأيك في مبررات التدخل الحكومي في السياسة الاقتصادية؟

10- ناقش الآثار المترتبة على تقويم الأسعار الزراعية عند مستويات متدنية ؟

11- ما هي أشكال التدخل الحكومي في القطاع الزراعي ، مبيناً أثارهـــا علـــى الإنتاج الزراعي ومعدل النمو في القطاع الزراعي ؟

الباب الرابع

الاستقرار الاقتصادي

تعريف الاستقرار الاقتصادي Define Economic Stability:

الاستقرار الاقتصادي اصطلاح مزدوج يتضمن السعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما استمرار التشغيل الكامل . وتفادى التغيرات الكبيرة فى المستوى العام للأسعار وهذا يعنى بعبارة أخرى تفادى كل من حالات الكساد وحالات التضخم .

وفى الماضى وخاصة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت مشكلة الاستقرار الاقتصادي تتركز في العمل على تفادى أزمات الركود ، ذلك أن تجربة الكساد الكبيرة أدت إلى توجيه الاهتمام إلى محاولة تجنب الاقتصاد مشكلة التعرض لحالات البطالة واسعة الانتشار ولكن منذ الحرب العالمية الثانية اتجه الاهتمام أيضا إلى البحث عن الوسائل المناسبة لمواجهة احتمالات التعرض لمخاطر التضخم المستمر ، وهكذا اتضحت الصورة الكاملة لسياسة الاستقرار الاقتصادي لذا يجب إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق التشغيل الكامل ، أى تفادى الكساد وما يترتب عليه من بطالة واسعة الانتشار ، واستقرار الأسعار بمعنى تفادى تعرضها لتقلبات واسعة نحو الارتفاع أو الانخفاض (وأن كان المقصود هنا بالذات هو السيطرة على اتجاهاتها التضخمية) .

والتشغيل الكامل كما نعلم لا يعنى انتهاء البطالة تماماً ، وإنما يسمح بوجود ما يسمى بالبطالة الاحتكارية وهذا النوع من البطالة والذى يتعارض وجودة مع حالة التشغيل الكامل تتفاوت نسبته من بلد إلى أخر حيث تتوقف أساسا على مدى سهولة تنقل العمل . ودرجة الذبذبات الموسمية التى يتعرض لها مستوى التشغيل ، فلو فرضنا أن حجم القوة العاملة فى دولة ما فى إحدى السنوات هو خمسة وعشرون مليوناً ، وكان مقتضى التشغيل الكامل إلا يزيد معدل البطالة عن 4% فإن هذا يتطلب ألا يزيد حجم البطالة على مليون من العمال ، فإذا حدث أن عدد المتعطلين فى ذلك العام لم يتجاوز نصف مليون فقط (2%) ، فإن هذا يعنى أن هناك عجزاً فى عنصر العمل متمثلاً فى زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى عند الأسعار الجارية ، أما إذا بلغ حجم البطالة مليونين ونصف مليون مثلاً (10%) فإن ذلك يدل على وجود بطالة اجبارية (6%) نتيجة الانخفاض الشديد فى مستوى الطلب الكلى .

أما استقرار الأسعار فالمقصود به " تفادى ظهور اتجاه عام واضح طويل الآجل للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً) أو تقلبات حادهSharp قصيرة الآجل في المستوى العام للأسعار " . والمهم هنا أن يتم النجاح فى هذه المهمة دون التدخل بما يعوق سهولة تغير الأسعار إذ يجب أن تظل الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية استجابة للتغيرات فى ميول المستهلك بصفة عامة وفى نفقات الإنتاج بصفة خاصة .

واستقرار الأسعار وفقاً للتعريف السابق يقتضى عدم السماح لأي من مستوى أسعار الجملة أو مستوى أسعار التجزئة بأن تتغير خارج حدود معينة مسموح بها وواضح إننا لا نعنى أن يظل كلا الرقمين ثابتين ثابتاً مطلقاً ، ولعل أفضل طريقة لوضع هدف استقرار مستوى الأسعار موضع التنفيذ هى البدء أولا بتحديد مدى معين يتحرك فى حدوده الرقم القياسى ، وطالما أن الرقم القياسى لأسعار الجملة أكثر حساسية من الرقم القياسى لأسعار التجزئة ، فإن المدى المحدد للنوع الأول من الأسعار يجب أن يكون أوسع من المدى المحدد لأسعار التجزئة .

خصائص الاستقرار الاقتصادي Define Economic Stability:

للاستقرار الاقتصادي هدفان أو مظهران قصير الآجل وطويل الآجل، ففى الآجل القصير يجب القضاء أو على الأقل التخفيف من حدة التقلبات الدورية فى النشاط الاقتصادي ولكن لا يكفى كهدف اساسى للسياسة الاقتصادية فإلى جانب ذلك يجب أن تنجح السياسة الاقتصادية فى المدى الطويل فى التحكم الذى تحدث حولة التقلبات المسموح بها فى النشاط الاقتصادي . ويعنى ذلك أن تعمل السلطات المسئولة على تحقيق أمرين ، **الأمر الأول** هو ألا يستقر الإنتاج أو التشغيل عند مستوى اقل من المستوي المسموح به أو أكثر من ذلك يقترن بالتشغيل الكامل ، **والأمر الثانى** هو تحاشى ما يسمى " بالتضخم المتسلل " والذى يمكن أن يؤدى – إذا تراوح ارتفاع الأسعار مثلاً بين 4% و 5% سنوياً – إلى تضاعف الأسعار كل خمس وعشرين عاماً أو ما يقرب ذلك . وهكذا فإن السعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الآجل الطويل يتضمن تحاشى كل من الركود طويل الآجل والتضخم طويل الآجل ، وهنا لا تثور أي مشكلة فيما يتعلق بهدف التشغيل الكامل فهو يعنى عدم ظهور بطالة اجبارية ، مع السماح بارتفاع حجم التشغيل مع نمو القوة العاملة . أما فيما يتعلق بهدف الاستقرار الاقتصادي طويل الآجل لمستوى الأسعار ، فهو ليس بنفس القدر من الوضوح فقد يكون

هناك سعى إلى تحقيق استقرار قصير الآجل في مستوى الأسعار بتضييق حدة التقلبات.

ونظراً لضيق المجال نكتفى هنا بالتركيز فقط على الرأى القائل بأن الهدف طويل الآجل يجب أن يكون مستوى ثابتاً للأسعار مع نمو الناتج الكلى، كما يعنى ذلك أيضا أنه حينما تكون انتاجيه العمل فى ارتفاع يجب أن ترتفع معدلات الأجور النقدية مع الزيادة التى تحدث على المدى الطويل فى إنتاجية كل ساعة عمل . هذا الأسلوب لسياسة الاستقرار فى الآجل الطويل له مزايا واضحة.

فمن ناحية نجد أن ثبات الأسعار مع ارتفاع الإنتاجية يعنى انخفاضاً فى النفقة المتوسطة للإنتاج ، ومقتضى ذلك حصول رجال الأعمال على نصيب من هذا التحسن فى مستوى الإنتاج ، يضاف إلى ذلك ثبات الأسعار بما يعنية من استقرار التوقعات عن المستقبل . بأن يتفادى الاقتصاد عاملاً هاماً من العوامل التى تؤدى إلى ظهور حلقات تضخمية فى الأسعار والأجور .

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأجور يعنى حصول العمال على نصيب من الزيادة فى مستوى الإنتاج بالإضافة إلى ذلك فهو يحقق الانتعاش فى مستوى الطلب الكلى ، مما يحفز على مزيد من التوسع الاستثمارى والارتفاع فى مستوى الإنتاجية ، ومن ثم اطراد قوى النمو الاقتصادي .

وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي Means of Achieving Economic Stability :

كان كينز فى مقدمة الداعين فى العالم إلى الإنفاق العام كوسيلة للقضاء على الكساد ففى عام 1933 نادى فى كتابة The Means to Prosperity بأن الإنفاق على الأعمال العامة من شأنه أن يرفع مستوى التشغيل ليس فقط بشكل مباشر ، ولكن أيضا – وبدرجة اكبر – بشكل غير مباشرة ، قد تناول هذه الفكرة فيما بعد بالتوضيح فى كتابة " النظرية العامة " وذلك فى إطار ما يعرف الآن بمبدأ المضاعف The Multiplier ولم يفت كينز أن يشير إلى بعض سياسات التمويل التى قد يترتب عليها نتائج غير مرغوب فيها ، فمثلاً لجوء الدول إلى رفع سعر الفائدة كوسيلة للحصول على القروض التى تحتاجها لتمويل الأعمال العامة يمكن أن يثبت Discourage الاستثمار الخاص . كما أن نفس النتيجة قد تترتب على لجوء الدولة إلى التمويل عن طريق سياسة عجز الميزانية .

والواقع أن كتابات كينز فى هذا الخصوص قد تبعها الكثير فى كتابات غيره من الاقتصاديين مثل A. Lerner ودعوته إلى ما يسمى " التمويل الوظيفى " المتمثل فى واقع الأمر فى نبذ المفاهيم التقليدية المتعلقة بسياسة التمويل وخاصة ما تعلق بالمحافظة دائماً على توازن الميزانية الحكومية.

هذه الآراء جميعها تتركز فى نهاية الأمر حول بحث الكيفية التى يمكن أن يتفادى بها الاقتصاد كافة الأزمات بأنواعها وآفاقها الزمنية المختلفة . أى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبتقصي الأزمات إلى أسبابها الأولى نجدها جميعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحدوث تقلبات غير مرغوب فيها فى مستوى الطلب الكلى . أما كيف يؤدى ذلك إلى ردود فعل ومضاعفات تخل بالاستقرار الاقتصادي فهو ما يفسره لنا تحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الأساسية فى علاقاتها المتشابكة .

فالدخل والتشغيل من شأنها أن يتعرضا لتقلبات مختلفة ، نتيجة لما يحدث من تغيرات فى مستوى الطلب الكلى ، وبين المكونات الثلاثة الأساسية للطلب الكلى – وهى الإنفاق الاستهلاكى الخاص ، والاستثمار الخاص المحلى والاجنبى والإنفاق الحكومى – نجد أن الإنفاق الاستهلاكى هو أكبرها وأن كان أيضا أكثرها سلبية ، وأن الإنفاق الاستثمارى أكثرها تقلباً وعدم استقرار ، وأن الإنفاق الحكومى أسهلها استجابة لإجراءات السياسة الاقتصادية ، وهذه الحقائق تساعد فى استنتاج الأساليب التى يمكن إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، والتي تتلخص في ثلاث احتمالات .

- العمل على استقرارا مكونات الطلب الكلى .
- إحداث تغيرات فى بعض مكونات الطلب الكلى مضادة للتقلبات التى تعرضت لها مكونات أخرى له ، وتعنى هذه الطريقة إمكانية الاستعانة بتغيرات فى الإنفاق الحكومى ذات اثر مضاد Offsetting لاتجاه التقلبات فى انفاقات المستهلكين ورجال الأعمال.
- وأخيرا يمكن إتباع السياسة النقدية للتحكم فى مستوى الطلب الكلى ، فطالما أن الإنفاق يتم باستخدام النقود ، فإن التغيرات فى عرض النقود تكون ولا شك من العوامل المؤثرة فى الإنفاق ، وهذه بالذات طريقة غير مباشرة لتحقيق التغيرات المرغوب فيها فى مستوى الاستثمار الخاص .

الخلاصة أذن إن الإجراءات الأساسية التى يمكن اتخاذها – كلها أو بعضها – لجعل الاقتصاد أكثر استقرار تشمل : (1) التحكم فى الاستهلاك والاستثمار

الخاص ، وذلك باعتبارها من المكونات الرئيسية للطلب الكلى والتى يشكل استقرارها شرطاً جوهرياً لضمان الاستقرار الاقتصادي . (2) السياسة المالية أى استخدام الضرائب والانفاقات الحكومية لإلغاء أثر أو للتأثير فى تغيرات الإنفاق الخاص . (3) السياسة النقدية .

ولكن حتى يكون تناولنا لأساليب الاستقرار الاقتصادي كاملاً ، يجب أن نذكر أيضا – بالإضافة إلى الطرق الثلاثة السابقة – سياسة الأجور والأسعار . وترجع أهمية هذه السياسة إلى أنه فى المجتمع الصناعى الحديث، حيث النقابات العمالية القوية وأسواق " احتكار القلة " والتكتلات الزراعية المنظمة لا تلعب الأجور والأسعار مجرد دور سلبى ففى مثل هذه الظروف توجد قوى من شأنها أن تؤدى إلى تغيرات فى الأجور والأسعار مستقلة إلى حد ما عن المؤثرات الأخرى التى ينجم عنها تغيرات فى الطلب الكلى ، ولا شك أن تغير الأجور والأسعار له تأثير على كل من الاستهلاك والاستثمار ولا شك أيضا أن إتباع الحكومة لسياسة تضمن استمرار التشغيل الكامل لا بد وأن يولد من القوى ما تعمل على حدوث تزايد مستمر فى الأجور والأسعار ، خلاصة القول أن البرنامج المتكامل للاستقرار الاقتصادي قد يتطلب نوعاً من الرقابة على ما تسلكه المشروعات ونقابات العمال من سياسات تتعلق بالأجور والأسعار .

وفى تناولنا لوسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي . سوف تقصر مناقشتنا على الأسلوبين الأول والرابع أما الثانى والثالث – أى السياسة المالية والنقدية – فلن نتطرق إلى مناقشتها .

التحكم في استقرار عناصر الطلب الخاص The control of Private Demand Stability :

الطلب الخاص يتمثل فى الانفاقات الاستهلاكية والإنفاقات الاستثمارية الخاصة . وسوف نبدأ بمناقشة أساليب التحكم فى الاستهلاك الخاص ، ثم نتطرق بعد ذلك إلى عرض للخطوط العريضة لكيفية التحكم فى الاستثمار الخاص .

*** التحكم فى الاستهلاك الخاص :**

يتحدد حجم الإنفاق الاستهلاكى الخاص فى فترة زمنية معينة بمجموعتين من العوامل :

أ – المؤثرات التى تحدد مستوى الدخل المتاح للإنفاق .

ب– المؤثرات التي تحدد نسبة الإنفاق الاستهلاكى إلى الدخل المتاح للإنفاق أى الميل للاستهلاك .

ويعتبر التغير فى مستوى الدخل المتاح للإنفاق من أهم العوامل المسببة للتغيرات الدورية فى الاستهلاك ، وهذا هو ما نعنيه بقولنا أن الاستهلاك ذو طبيعة سلبية حيث يرتفع أو ينخفض مع تغير الدخل ، ومن ثم فإننا إذا أردنا إنعاش أو تخفيض الاستهلاك فإن ذلك يجب أن يتم أساسا عن طريق إحداث تغيير فى دخول المستهلكين المتاحة للإنفاق ، وذلك بالطبع مع عدم إهمال إمكانية التأثير أيضا فى رغبة المستهلكين فى الإنفاق من دخل معين ، أى فى ميلهم إلى الاستهلاك .

وفيما يلي نتناول على التوالى كيفية التأثير فى مستوى الدخل المتاح للإنفاق وفى الميل الاستهلاكى :

أ – التأثير فى مستوى الدخل المتاح للإنفاق :

هناك عدة طرق يمكن إتباعها للتخفيف من حدة التقلب الدورى فى دخول المستهلكين ، أهمها برامج الضمان الاجتماعى وخاصة فيما يتعلق بالتأمينات ضد البطالة ، وضرائب الدخل لاسيما إذا كانت ذات طابع تصاعدى .

1) **برنامج الضمان الاجتماعى :** هناك علاقة طردية بين حصيلة اشتراكات التأمينات الاجتماعية وحجم التشغيل ، أما المدفوعات الحكومية تحت بند الضمان الاجتماعى ، ولاسيما مدفوعات التأمين ضد البطالة فهي تتحرك عكسياً مع مراحل الدورة الاقتصادية وما يقترن بها من تغير فى مستوى التشغيل ومن ثم ففى الفترات التى ينخفض فيها مستوى النشاط الاقتصادي ويرتفع مستوى البطالة ، تزيد مدفوعات الحكومة إلى المتعطلين من العمال وفى نفس الوقت فإن انخفاض عدد الأفراد الملتحقين بأعمال دائمة يؤدى إلى انخفاض ما تحصله الدولة من حصيلة الضمان الاجتماعى ، وهكذا يكون فى استطاعة برنامج التأمين ضد البطالة ، إذا كانت قوية وشاملة لقطاع كبير من القوة العاملة أن تلعب دوراً هاماً فى الحيلولة دون حدوث انخفاض حاد أو كبير فى الدخول الشخصية ، وبالتالي في الاستهلاك خلال فترات انخفاض مستوى التشغيل .

2) **ضرائب الدخل :** يمكن الاستعانة بضريبة الدخل كأداة أوتوماتيكية أخرى لتحقيق مزيد من الاستقرار فى دخول المستهلكين ويكون تأثير هذه الأداة فعالاً بوجه خاص حينما تكون معدلات الضريبة على درجة كبيرة من

التصاعدية ، وحينما يكون مستوى الدخول التى تتناولها الإعفاءات الضريبية أعلى من الصفر بمدى غير قليل ، ففى هذه الحالة نجد انه فى أوقات الكساد تنخفض مدفوعات ضريبة الدخل بسرعة اكبر نسبياً من سرعة الانخفاض فى الدخل الشخصى الكلى ، أما فى أوقات الرواج فهى ترتفع بسرعة اكبر من سرعة الارتفاع فى الدخل الشخصى الكلى ونتيجة لذلك فإن التغيرات فى الدخول المتاحة للإنفاق ما بين فترات الرواج والكساد تكون بدرجة اقل من التغيرات فى الدخول الكلية قبل الضرائب ، وهذا بالطبع يجعل الاستهلاك أكثر استقراراً مما لو لم تكن الضرائب تصاعدية.

ويلاحظ هنا أن الوصول إلى هذه النتيجة لا يحتاج إلى أحداث أي تغيير في معدلات الضريبة ، ذلك أن التغير فى حصيلة الضريبة الذي يفوق التغير فى الدخل الشخصى الكلى يحدث مع ثبات هيكل المعدلات الضريبية فإذا ذهبت الدولة إلى ابعد من ذلك وقررت أن ترفع معدلات الضريبية (أو أن تخفض الإعفاءات أو كليهما) فى فترات الرواج الاقتصادي ، وأن تعكس هذه السياسة في فترات الكساد ، فإنها تستطيع بذلك أن تخفف بدرجة اكبر من حدة التقلبات الدورية فى الدخل المتاح للإنفاق ، فى هذه الحالة نجد أن قدراً معيناً من التخفيض الضريبى من شأنه أن يكون له تأثير تضخمي على الإنفاق الكلى وفقاً لحجم " مضاعف التخفيض الضريبى " .

وهكذا يتبين لنا كيف تؤدي عوامل الاستقرار الاوتوماتيكية – أو الذاتية – سالفة الذكر إلى تقليل التقلبات الدورية فى الاستهلاك ، عن طريق تخفيضها للتقلبات فى دخول الأفراد المتاحة للإنفاق . ولما كانت هذه العوامل تجعل لميزانية الدولة نمطاً اوتوماتيكياً من الاستجابة للدورة ، فإنها تكسبها بذلك قدراً من سهولة التغير الذاتية التى تضمن عدم التأخير فى اتخاذ الإجراءات التصحيحية للازمات الاقتصادية .

ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن البرامج التى تعتمد كلية على وسائل الاستقرار الذاتية خالية من النقائص ، فالواقع أن هناك ما يشوبها من نقاط الضعف فمن ناحية نجد أن مثل هذه السياسات القائمة على استخدام الميزانية الحكومية ، وأن كانت تساعد على استقرار مستوى النشاط الاقتصادي إلا أنها لا تضمن أن يتم هذا الاستقرار عند مستوى الدخل الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل، ومن ناحية أخرى فإن وسائل الاستقرار الذاتية وان كانت تعمل على

تخفيف حدة الارتفاع والانخفاض فى مستوى النشاط الاقتصادي إلا أنها لا تجدى شيئاً حينما يكون المطلوب أن يعكس الاتجاه التضخمى أو الانكماش ، فرغم أن هذه الوسائل تخلق – ذاتياً – عجزاً فى الميزان الحكومى عندما تنخفض الدخول. إلا أن هذا القدر يقصر عن حجم العجز المطلوب لإعادة الاقتصاد إلى التشغيل الكامل أو بعبارة أخرى أن السياسة المالية التى يترتب عليها عجز – سلبى – نتيجة لانكماش الدخل ليس بحال سياسة توسعية ، فإذا كان التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد الذى يميل الاقتصاد إلى التقلب حوله فإن مثل هذه السياسة قد يكون فيها الكفاية ، وألا فإن دورها لن يعدو المساعدة فى استقرار الاقتصادي دائماً عند مستويات الدخول دون مستوى التشغيل الكامل .

ب – التأثير فى الميل للاستهلاك :

اقتصر اهتمامنا حتى الآن على كيفية العمل بطريقه غير مباشره على استقرار الاستهلاك وذلك بواسطة تقليل حدة التقلبات فى دخول المستهلكين ، ولكن هذه ليست الطريقة الوحيدة الممكنة ، إذا يمكن أيضا التأثير فى الاستهلاك بأسلوب أكثر مباشرة وذلك عن طريق تغيير حجم ذلك الجزء من الدخول المتاح للإنفاق الذى يقوم المستهلكون بانفاقة . أى بعبارة أخرى التأثير فى الكيفية التى يقسم بها المستهلكين دخولهم بين كل من الاستهلاك والادخار . وهناك أكثر من طريقة يمكن إتباعها فى هذا الخصوص ، من بينها مثلاً :

* **إعادة توزيع الدخول :** فالأسر ذات الدخول المنخفضة تستهلك من دخولها نسبة اكبر من التى تستهلكها الأسر ذات الدخول المرتفعة ، ومن ثم فإن التشريعات التى تؤدى إلى تقليل التفاوت فى الدخول الشخصية تميل إلى أن ترتفع إلى حد ما نسبة الاستهلاك إلى الدخول فى الاقتصاد ككل وعلى أى حال ليس هذه بالطريقة المثلى للتخفيف من حدة التقلبات الدورية قصيرة الآجل فى الاستهلاك ، ويفضل على هذه الأسلوب أن تلجأ الدولة إلى تغيير مدى تصاعدية الهيكل الضريبى ، حيث يعتبر ذلك اقصر الطرق إلى إعادة توزيع الدخول ، وأن كانت هذه السياسة لا تخلو من العيوب فكثرة التغيرات الجذرية فى الهيكل الضريبى – وذلك يجعله أكثر تصاعدية فى حالات الركود الاقتصادي ثم التخلي عن هذا الإجراء حينما يعود الاقتصاد إلى الانتعاش – أمر غير مستحب فى رأى معظم الاقتصاديين ، وليس المضاعفات السياسية هى كل مبررات هذا الاعتراض ، فهناك أيضا ما تؤدى إليه كثرة تغيير المعدلات الضريبية من زيادة

فى العوامل التى تؤدى إلى عدم التأكد فى قطاع الأعمال . ولا يخفى مـا لهـذه النتيجة من اثر مثبط للاستثمار الخاص فى الآجل الطويل .

بالإضافة إلى الإجراءات التى تهدف مباشرة إلى إعادة توزيع الـدخول والعمل على تصاعد الهيكل الضريبى ، يمكن أيضا تغيير الكيفية التى ينقسم بها الدخل القومى بين الأجور والأرباح ، فمن المتوقع ولا شـك أن تـؤدى زيـادة الأجور على حساب الأرباح إلى رفع مستوى الاستهلاك ، ولكن هذا التحول فى الدخل قد يعيبه ما يترتب عليه من إضعاف لحوافز الاستثمار الخاص وبالتـالى تخفيض حجمه .

* **ضرائب الاستهلاك والادخار :** وتتمثل هذه الطريقة فـى فـرض ضـرائب مختلفة على كل نوع من الاستهلاك والادخار ، فللحد من الاستهلاك فى حالات التضخم يمكن مثلاً فرض ضريبة خاصة على إنفاق المستهلكين ، بالإضافة إلى ضريبة الدخل المعتاده ، وكذلك يمكن للدولة أن تشجع الـدافع إلـى الادخـار ، وبالتالى الحد من الاستهلاك بإن تعفى من الضريبة جزء من ادخار الفرد عنـد حساب وعاء ضريبة الدخل ، وأخيرا فإن خطة الادخار الاجبارى شبيهة بهـذه الإجراءات فى استهداف الحد من الاستهلاك فى أوقات التضخم ويقـضى هـذا النوع من الادخار بإلزام الفرد أن يدفع للدولة ، بالإضافة إلى ضـريبة الـدخل المفروضة عليه نسبة من دخلة مقابل سندات حكومية قابلة للسداد فى وقت ما من المستقبل .

مجمل ما سبق أن وسائل استقرار الاستهلاك على مدى مراحل الـدورة تتلخص فى الاستعانة بعوامل الاستقرار الذاتية للتقليل من حدة التقلبات فى الدخل المتاح للإنفاق ، وقد رأينا أن التأمين الاجتماعى والتأمين ضد البطالة وضـريبة الدخل التصاعدية يعتبران في مقدمة عوامل الاستقرار ، كما أن تغيير معـدلات الضرائب وبرامج الادخار الاجبارى ذات فاعلية فى هذا الصدد .

ويمكننا أن نضيف إلى كل ما سبق امكان إتباع سياسة التقنين المقتـرن بتحكم مباشر فى الأسعار فى الظروف الاقتصادية الطارئة التـى تحتـاج إلـى مواجهة سريعة ، هذا عن التقلبات الدورية فى الاستهلاك ، ولن يختلف الأمـر كثيراً فيما يتعلق بالتحكم فى مستوى الاستهلاك فى الآجل الطويل ، فإذا كانـت المشكلة وجود عجز فى الطلب يمكن أن تلجأ الدولة إلى تخفيض ضرائب الدخل، وأن تجعل الهيكل الضريبى اقل تصاعدية وترفع مـستوى إعانـات الـضمان الاجتماعى الخ ... .

وبالنسبة للتضخم بالذات فإن التحكم فيه يقتضى السيطرة على الإنفـاق الخاص ، بما فى ذلك الإنفاق الاستهلاكى وكما فى الآجل القصير فإن الوسـائل التى تواجه بها الدولة التضخم طويل الآجل تتمثل فى زيادة الضرائب (وربمـا أيضا جعلها أكثر تصاعدية) ، وتقديم حوافز خاصة للادخار والأخذ لو اقتضى الأمر بخطة الادخار الاجبارى .

الـتحكم فـي الاسـتثمار الخـاص The Control of Private Investment Elements :

تعتبر محاولة تحقيق الاستقرار فى الاستثمار الخاص من أصعب المهام للوصول إلى الاستقرار الاقتـصادي ، فطبيعـة التقـدم التكنولـوجى تجعـل الاستثمارات الخاصة تظهر فى شكل تجمعات ، مما يؤدى إلى عدم انتظامة على مدى الزمن ، كذلك فإن التقلب والحساسية الشديدة التى تتسم بها توقعات رجـال الأعمال يشكلان عاملاً إضافيا من عوامل عدم الاسـتقرار ، وهكـذا نجـد أن الاستثمار هو أكثر مكونات الطلب الكلى تقلباً .

ومع ذلك فهناك ما يمكن اتخاذه من إجراءات لمواجهة هذا الموقف ، ففى إطار الحلول العامة لمشكلة عدم الاستقرار لا شك أن النجـاح فـى أن يحقـق الاقتصاد نمواً مستمراً وتحسناً في درجة استقرار المكونـات الأخـرى للطلـب الكلى، يجعل الاستثمار إلى حد ما أكثر استقرار إلا فيما يتعلق بالحلول المباشرة فإن التخفيف من حدة التقلبات العنيفة فى مستوى الاستثمار الخاص يقتضى الحد منه خلال فترات الرواج ورفعه خلال فترات الكـساد، ولا شـك أن اسـتخدام السياسة النقدية وذلك يجعل الائتمان أكثر سـهولة عنـد الرغبـة فـى إنعـاش الاستثمار، وتضييق نطاقة عند الرغبة فى الحد من الرواج الاسـتثمارى ، لـه دورة الهام فى هذا المجال ، والاستثمار الخاص كما نعلم ليس مقدراً متجانـساً، إنما يمكن التفرقة فى نطاقه بين أربعة أنواع لكل منها طابعة ومشاكله المتميزة ، وتلك هى : (1) إنفاقات قطاع الأعمال على الآلات والمعدات . (2) الاسـتثمار فى المبانى السكنية . (3) الاستثمار فى المخـزون . (4) الاسـتثمار الاجنبـى وسوف نكتفى هنا بفكرة سريعة عن وسائل استقرار النوع الأول .

فبالنسبة للاستثمار الخاص فى المعدات والآلات يمكن القيام بعـدد مـن الإجراءات لانعاشة فى أوقات تراخى وهبوط مستوى النشاط الاقتصادي ، ومن بين هذه الإجراءات وربما أهمها استخدام الحوافز الضريبية مثال ذلك أن يخصم من دخل المشروعات الخاضعه للضريبة كل – أو جزء من – المبالغ المستثمرة

فى الآلات والمعدات الجديدة ، على أن يوقف هذا الإجراء فى فترات الرواج ، حينما لا تعود هناك حاجة لانعاش الاستثمار وفى أوقات الرواج يمكن أيضاً أن تؤدى الرقابة النقدية دوراً هاماً فى الحد من الاستثمار الخاص ، فعندما يكون الانتعاش التضخمى بالغ القوة ، قد يصبح من الضرورى اللجوء إلى وسائل الرقابة المباشرة ، كما هو الحال فى زمن الحرب ، وتتمثل هذه الرقابة بإلزام الدولة للمشروع أن يحصل – مثلاً – على تصريح أو رخصة . أو أولوية على غيرة من المشروعات الأخرى حتى يسمح له باقتناء الجديد متن المعدات والآلات .

عقبات الاستقرار الاقتصادي وأساس تجاوز هذه العقبات :

بعد أن رأينا أهمية الاستقرار الاقتصادي كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية قد يكون من المفيد أن نناقش بعض ما قد يعترض تحقيق هذا الهدف من عقبات وأول ما يجب الإشارة إليه هو قصور المعرفة بأسباب حدوث الأزمات الاقتصادية – وعلى عكس ما قد يتبادر إلى الذهن – ليس هو العقبة الرئيسية فحتى لو لم يكن ما نملكه من معرفة يتعدى حقيقة أن مستوى التشغيل يتوقف على الطلب الكلى ، والذى نعلم أن مكوناته تتعرض دائماً للتقلب ، لكن لدينا من الأسس ما يكفى لوضع برنامج للاستقرار الاقتصادي على درجة معقولة من الفاعلية ولكن معلوماتنا فى واقع الأمر تفوق ذلك بكثير ، فهناك على وجه الخصوص إلمام بالكثير من الطرق والأساليب التى يمكن للدولة استخدامها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، فمثلاً حتى إذا تعذر أن يعرف على وجه التحديد الأسباب التى أدت إلى بدء التضخم ، إلا أن هناك إدراكاً طاغياً بأن السياسة النقدية المقيدة وزيادة الضرائب وتخفيض الانفاقات الحكومية .... الخ . كلها وسائل تميل إلى الحد من الرواج التضخمى .

أما العقبات التي تشكل تهديداً حقيقياً لهدف الاستقرار الاقتصادي فتتلخص في مسألتين :

- **أولا : التنبؤ والتوقيت :**

ليس من السهولة بمكان القيام بتنبؤ دقيق بمسار النشاط الاقتصادي ، ولو لعدد قليل من الأشهر المقبلة وهذه الصعوبة تحول دون إمكانية الاعتماد على نوع أو آخر من العلاج الوقائى للازمات الاقتصادية ، يضاف إلى ذلك أن

الحاجة إلى إجراء معين قد تكشف فى وقت متأخر ، وقد دعا هذا إلى ضرورة استعانة السياسة الاقتصادية بأدوات يمكن وضعها موضع التنفيذ لتحدث أثرا فورياً ، كما يمكن أيضا إيقافها أو عكسها . دون أى إبطاء وتعمل هذه الإجراءات الاتوماتيكية وفقاً لمعايير معينة تراها الدولة ، دون الحاجة إلى القيام بتشخيصات وتنبؤات مفصلة قبل اتخاذها .

ويلاحظ هنا أن التوقيت المناسب له ولا شك أهميته لاتخاذ النوع والحجم المناسب من الإجراءات التصحيحية ، وقد بينت دراسة ومناقشة عدد من النماذج الديناميكية أن تأخر تطبيق الإجراءات التصحيحية قد يزيد الأمور سواءاً بدلاً من توجيهها فى اتجاه التحسن ، مثل ذلك أن تقرر الدولة اتخاذ إجراءات معينه لتصحيح وضع تضخمى ، ولكن يتأخر تطبيق هذا الإجراءات بحيث لا يبدأ أثره فى تخفيض الدخل فى الظهور إلا بعد تراخى النشاط الاقتصادي فعلاً مما يزيد من حده مرحلة الركود من الدورة ، ولا شك أن الإجراءات القائمة على تنبؤ أفضل بالوضع الاقتصادي تكون أنجح من تلك التى تتخلف عن الأحداث .

- **ثانياً : التعارض مع هدف أخر للسياسة الاقتصادية :**

والمقصود هنا بالذات التعارض بين هدف استقرار الأسعار وهدف التشغيل الكامل ، وفى هذا الصدد تبدو مسألتان جديرتان بالملاحظة : سلوك الأسعار والأجور فى ظروف الانتعاش الاقتصادي وسياسة الدولة إزاء هدف التشغيل .

أ - سلوك الأسعار والأجور :

إذا بدأنا من وضع يتسم بتعطيل كبير فى الطاقة الإنتاجية وانتشار البطالة فإن زيادة الطلب وبالتالى زيادة الإنفاق سوف تؤدى أساسا إلى ارتفاع مستوى كل من الإنتاج والتشغيل ومع حدوث المزيد من الارتفاع فى الطلب الكلى ، يقترب الاقتصاد تدريجياً من التشغيل الكامل ، فتبدأ الاختناقات فى الظروف ويصبح ارتفاع الأجور والأسعار واضحاً فى مجالات متفرقة من النشاط الاقتصادي ، وباستمرار هذا الاتجاه التوسعى ووصول الناتج القومى إلى المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل تصبح زيادات الأجور والأسعار أكثر عمومية وانتشار وحده ، وهنا يتجاوز الاقتصاد نقطة الطاقة الإنتاجية القصوى المعتادة ، وتأخذ منحنيات النفقات فى الارتفاع السريع نتيجة لعدم إمكانية حدوث

زيادة سريعة فى عرض المواد الخام ، وبسبب عنف الضغوط من جانب العمال لرفع معدلات الأجور ، كرد فعل لارتفاع نفقات المعيشة ولحصول رجال الأعمال على أرباح ضخمة ، فإذا ظل الرواج الاستثمارى قوياً ، فإن هذا الموقف قد يجر الاقتصاد إلى حلقات تضخمية متتابعة ، فارتفاع الأجور يدفع المشروعات إلى رفع الأسعار وتوقع المستهلكين حدوث المزيد من الارتفاع فى الأسعار يؤدى إلى زيادة الإنفاق ، مما يبقى – بالتالى – على المستوى المرتفع للأسعار ، .... وهكذا يصبح من الصعب أن يلاحق العرض تغيرات الطلب .

ب – سياسة الدولة إزاء هدف التشغيل :

فى حالات أخرى إذا التزمت الدولة بسياسة التدخل لمواجهة أى زيادة لحدوث انخفاض فى الإنفاق فقد يترتب على ذلك وجود ميل إلى التضخم التدريجى والممتد على مدى فترة طويلة من الزمن ، ذلك أن اطمئنان قوة العمل المنظم إلى تدخل الدولة لانعاش الطلب كلما حدث أى هبوط فى مستوى التشغيل، يجعل من المتوقع أن يستمر ضغطها للمطالبة بأجور أكثر ارتفاعاً ، دون أن تخشى البطالة وفى هذه الحالة فإن التأثيرات التلقائية للأجور والأسعار ، تساندها سياسة التزام الدولة بالمحافظة على التشغيل الكامل إلى حدوث تضخم متسلل ومستمر .

ويتضح مما سبق أن تحقيق التشغيل الكامل هو فى حد ذاته هدف مشحون بالخطر التضخمى ، ويلاحظ أن الخطورة تكمن فى أن الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل يؤدى في نهاية الأمور إلى نجاح نقابات العمال فى تحقيق مطالبها برفع الأجور ، فإذا حدث أن كانت الزيادات الناجمة فى الأجور تفوق التحسن العادى فى الإنتاجية ، وهو الأمر الغالب فإن هذا يعنى ارتفاع تكلفة عنصر العمل ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار وهذا يؤدى إلى دوره جديدة من الارتفاع فى الأجور ، يمكننا إذن القول بأنه إذا سارت توقعات المنتجين فى اتجاه يترتب عليه ظهور بوادر بطالة ، فإن تدخل الحكومة لانعاش الطلب يؤدى إلى استمرار الاتجاه التضخمى دون تراجع ، ومن ثم فإن محاولة الدولة ايقاف ارتفاع الأجور والأسعار – وذلك مثلاً بإتباع سياسة مالية انكماشية – يجب أن يقترن به استعداد واضح لتقليل بعض البطالة من حين لآخر .

الخلاصة أذن أن السياسة الاقتصادية القادرة على استمرار المحافظة على التشغيل الكامل تؤدى بالضرورة إلى إحدى نتيجتين (أ) إما حتمية التخلى

عن هدف استقرار الأسعار. (ب) وأما القبول بتدخل الدولة فى الحريات الاقتصادية التقليدية والمقصود بهذا التدخل هو حرمان العامل من حقه في حرية المساومة مع أصحاب الأعمال ، ووضع قيود على الأجور والأسعار ووضع قيود مباشرة على إنفاق المستهلكين وإنفاق المشروعات ، وما إلى ذلك من إجراءات مماثلة على أن هناك رأياً أكثر تفاؤلاً على الاعتقاد بأن نقابات العمال وغيرها من الجماعات المنظمة يمكن توجيهها وإقناعها بحصر مطالبها فى حدود معقولة ، بحيث يمكن المحافظة على التشغيل الكامل دون أن يصحب ذلك ارتفاع مستمر فى مستوى الأسعار ، وهنا أيضا من الآراء ما يحبذ الحد من قوة العمال وغيرهم من الجماعات ، إذا كان ذلك ضرورياً للنجاح فى تحقيق هدفى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل .

على أنه يمكن تطبيق سياسة التشغيل الكامل بطريقة تحصر خطر التضخم فى أضيق الحدود ، ويقتضى ذلك عدم الالتزام بالقضاء المطلق على كل التقلبات فى مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل ، فعندما يتبين أن ارتفاع الأجور والأسعار قد بلغت درجة تخشى معها صعوبة السيطرة عليها ، فإن من الممكن أن تمارس الدولة ضغطاً انكماشياً قد يقتضى أن تكون مستعدة للسماح بارتفاع نسبة البطالة إلى 6% أو 7% وذلك لفترات قصيرة تكفى لإيقاف ما قد يبدو فى الأفق من اتجاه تضخمى وبديهى أن الحكمة فى ذلك هى أن ظهور حالات ركود بسيطة مع وجود سياسة حكومية تحول دون تطورها إلى اتجاهات انكماشية عنيفة ، سوف يكون بمثابة " صمام الأمن " الذى يعمل دائماً على وضع حد لإبعاد الحلقات التضخمية .

تذكـــــــر

- الاستقرار الاقتصادي اصطلاح مزدوج يتضمن السعي إلى تحقيق هـدفين أساسيين هما استمرار التشغيل الكامل . وتفادى التغيـرات الكبيـرة فـي المستوى العام للأسعار وهذا يعنى بعبارة أخرى تفادى كل مـن حـالات الكساد وحالات التضخم .
- استقرار الأسعار هو تفادى ظهور اتجاه عام واضح طويل الآجل للتغيـر (ارتفاعاً أو انخفاضاً) أو تقلبات حاده قصيرة الآجل في المـستوى العـام للأسعار .
- الإجراءات الأساسية التي يمكن اتخاذها لجعل الاقتـصاد أكثـر اسـتقرار تشمل: (1) التحكم في الاستهلاك والاستثمار الخاص ، (2) السياسة المالية أي استخدام الضرائب والانفاقات الحكومية لإلغاء أثر أو للتأثير في تغيرات الإنفاق الخاص . (3) السياسة النقدية .
- يتحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص في فترة زمنية معينة بمجمـوعتين من العوامل :
  - المؤثرات التي تحدد مستوى الدخل المتاح للإنفاق .
  - المؤثرات التي تحدد نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل المتاح للإنفاق أي الميل للاستهلاك .
- هناك العديد من الطرق يمكن إتباعها للتخفيف من حدة التقلب الدوري فـي دخول المستهلكين أهمها،
  - برامج الضمان الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالتأمينات ضـد البطالة .
  - وضرائب الدخل لاسيما إذا كانت ذات طابع تصاعدي .
- يمكن التأثير في الاستهلاك بأسلوب أكثر مباشرة وذلك عن طريق :
  - إعادة توزيع الدخول
  - ضرائب الاستهلاك والادخار.
- العقبات التي تشكل تهديداً حقيقياً لهدف الاستقرار الاقتصادي تتلخص في
  - التنبؤ والتوقيت
  - التعارض مع هدف أخر للسياسة الاقتصادية مثل التعارض بين استقرار الأسعار وهدف التشغيل الكامل .

أســـــــئلة

1 – عرف ما يلي :
أ – الاستقرار الاقتصادي
ب– استقرار الأسعار

2 – ما هي خصائص الاستقرار الاقتصادي ؟

3– اذكر الإجراءات الأساسية المستخدمة لاستقرار الاقتصاد ؟

4– اشرح بإيجاز وسائل التحكم في استقرار عناصر الطلب الخاص ؟

5– اذكر أهم الطرق المستخدمة للتخفيف من حده التقلبات الدورية فـي دخـول المستهلكين ؟

6– وضح كيف يتم التأثير في مستوي الدخل المتاح للإنفاق ؟

7– ما هي الطرق المستخدمة للتأثير في الميل للاستهلاك لدي الأفراد ؟

8– وضح بإيجاز أهم العقبات التي تشكل تهديـدا حقيقيـا لهـدف الاسـتقرار الاقتصادي ؟

9– اشرح بإيجاز كيف يتم التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية مـع ذكـر مثال لذلك ؟

10 – اذكر أهم النتائج المتحصل عليها في حالة وجود سياسة اقتصادية قـادرة على استمرار التشغيل الكامل ؟

الباب الخامس

السياسة الاقتصادية الزراعية

بالرغم من كثرة الجدل واحتدامة حول أهداف السياسة الاقتصادية – بما فيها السياسة الزراعية – ومدى اتساقها مع مختلف قيم ومثل المجتمع ، فإن قليلاً من الجهد قد بذل نحو معالجة المشاكل المرتبطة بهذا الموضوع علاجاً منطقياً ، ويعزى ذلك إلى ما يتطلبة مثل هذا الأمر من صهر مختلف وجهات النظر الاقتصادية والاقتصادية الزراعية ، والاجتماعية والاجتماعية الريفية والسياسية وغيرها من وجهات النظر الاجتماعية معاً وذلك بغية تحديد والتعرف على المشاكل المتصلة بقيم ومثل المجتمع وذلك حتى يتسنى تحديد أهداف السياسة الاقتصادية بما يضمن عدم تعارضها أو تعارض أي من أساليبها وبرامجها أو وسائلها مع تلك القيم والمثل وذلك حتى يكون النجاح حلف تلك السياسة .

ماهية السياسة الاقتصادية الزراعية :

السياسة الاقتصادية الزراعية أن هي إلا ذلك الشطر من السياسة الاقتصادية الذي يجرى تنفيذها في مجال القطاع الزراعي للمقتصد القومي ، ومن ثم فهي تلك الأهداف والأساليب والبرامج والوسائل والإجراءات التي قد يلجأ المجتمع إلى تطبيقها في القطاع الزراعي بغرض معظمة الرفاهية الاقتصادية .

أهمية السياسة الاقتصادية الزراعية :

يصعب أحيانا إعطاء ردود كاملة وقاطعة للأمور المختلفة والمتعلقة بقيم وأهداف المجتمع ويعزى ذلك في الأساس إلى تعقد الموضوع فمن جهة فإن هناك اتفاقاً يكاد أن يكون عاماً بين مختلف أفراد المجتمع على عدد محدود من الأهداف أو القيم أو المثل منها على سبيل المثال لا الحصر القيم المتعلقة بحق الحياة أو الحرية والسعادة إذ يتفق معظم أفراد المجتمع على هذه القيم العامة . ومن جهة أخرى فإن تحديد السياسة الاقتصادية الزراعية للمستقبل غالباً ما يتضمن بعض الأهداف التي يتعذر تحديدها بسهولة. ومن جهة ثالثة فإن أهداف المجتمع في الحرية والحياة والسعادة تعد أهدافا متكاملة لحد بعيد ، وبمعنى آخر لا مجال فيما بين تلك الأهداف للتعارض أو التناقص وعلى ذلك فإنه يمكن تحقيق

قدر اكبر من أي منها دون الإخلال بالهدفين الآخرين ، بل قد يترتب على تحقيق قدر اكبر من أي منها زيادة القدر الذي يتمتع به المجتمع من الهدفين الآخرين .

ولكي تنجح السياسة الزراعية يجب مراعاة الخلافات والجدل الواسع النطاق عند تطبيق هذه السياسات فمثلا حرية المزارع في اتخاذ قراراته ووضعها موضع التنفيذ كهدف من أهداف سياسته المزرعية قد لا تتفق اتفاقاً كاملاً والعديد من التشريعات والتنظيمات الخاصة بالتجميع الزراعي مثل تحديد الرقعة القطنية بما لا يتعدى ثلث الحيازة المزرعية وغير ذلك من التشريعات والتنظيمات الخاصة بالإنتاج الزراعي والتي تعتبر أساليباً للسياسة الزراعية يجرى إتباعها لتحقيق أهداف وسيطة تتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية المزرعية ومنطقة الموارد الزراعية وتحسين المستويات الدخلية المزرعية بالتالي .

ومن الجدير بالذكر أن بعض تناقضات السياسة الزراعية تبرز نتيجة للنقص واسع النطاق في وسائل وأساليب الإعلام الجماهيري قبيل وضع برامج السياسة الزراعية موضع التنفيذ ، وفى بعض الأحيان كثيراً ما تتضمن السياسة الزراعية أسلوبين أو أكثر يتضارب احدهما مع الأخر فيما يتعلق بتحقيق أهداف معينة ، كما أنه في أحيان أخرى قد يستلزم تحقيق قدر اكبر من هدف معين التضحية بهدف أو أهداف أخرى ورغم تعدد وتنوع التناقضات التي تبرز نتيجة سياسة زراعية معينة إلا أن هناك عدداً من التناقضات القيمة يلزم للقطاع الزراعي بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة تلافيها منها على سبيل المثال ما يلي :

1- مدى تعارض السياسة الزراعية فيما يتعلق بالسياسة الحيازية والتمليكية مع ما يؤمن به غالبية أفراد المجتمع فيما يتعلق بالملكية الفردية للأراضي المزرعية .
2- مدى تعارض السياسة الزراعية مع ما يؤمن به الزراع من حريتهم في اختيار الدورة الزراعية الملائمة .
3- مدى ملائمة السياسة الزراعية فيما يتعلق بالسياسة التسعيرية الزراعية لما يبتغية المزارعون من مستويات سعرية تتمشى مع أسعار الأنتجه اللازراعية .

ومن البديهي أن يكون هناك العديد من التناقضات التي يمكن إبرازها على أنه يجب عند وضع وتنفيذ أي سياسة زراعية ضرورة تحديد تلك التناقضات ودراستها بعناية تامة قبل الإقدام من تنفيذ تلك السياسة حتى يكون النجاح حليفها .

وتنقسم السياسة الزراعية إلى سياسات أخرى فرعية كالسياسة الأرضية الاستغلالية والسياسة الإنتاجية الزراعية، والسياسة السعرية الزراعية والسياسة التسويقية الزراعية. كما أن هذه السياسات الفرعية تنقسم بدورها إلى مجموعة من البرامج ذات أهداف وسيطة لأهداف السياسات الزراعية العامة .

أولا : **السياسة السعرية الزراعية :**

تمثل السياسة السعرية الزراعية أهمية كبرى في البنيان الاقتصادي القوى بصفة عامة وفى المشاريع الزراعية بصفة خاصة فهي والأمر كذلك يستهدف تقليل التقلبات الواسعة التي تتعرض لها الأسعار والدخول المزرعية بجانب تحقيق مستوى معين من الدخل للمزارعين مع العمل على تحقيق استقرار الدخول المزرعية حتى يتمكن الزراع من وضع خططهم الإنتاجية لفترة زمنية طويلة ، كما تستهدف السياسة السعرية الزراعية محاولة تحقيق العلاقات المثلي بين الأسعار الزراعية واللازراعية وبالتالي بين الدخول الزراعية واللازراعية . وفى معظم الأحوال تتحدد الأسعار المزرعية معتمدة على ظروف العرض الراهن للسلع المنتجة والذي يتأثر بدوره بالمستويات السعرية لعام سابق الأمر الذي يؤدى إلى استمرار التقلبات السعرية ومن المعروف أن الأسعار غير الملائمة للسلع الزراعية تعد عائقاً للتنمية الاقتصادية الزراعية الأمر الذي يستلزم وضع سياسة سعرية زراعية تتكامل وسياسة التنمية الاقتصادية الشاملة .

دور الأسعار في الاقتصاد القومي :

تؤدى الأسعار أدوارا هامة في إدارة الاقتصاد القومي حيث إنها تعتبر في النظام الرأسمالي الحر الوسيلة الرئيسية لمنطقة الموارد بين مختلف الاستخدامات وعن طريقها يتم توزيع الناتج القومي، كما تحدد الأسعار الهيكل الوظيفي للاقتصاد القومي، وتعتبر الأسعار في ظل النظام الاشتراكي أسعارا مخططة عن طريق الجهاز المصرفي وتؤدى ادوارً تشابه نظيرتها في الاقتصاديات الرأسمالية، وعلى وجه العموم يمكن إيجاز دور الأسعار في الحياة الاقتصادية للمجتمع على النحو التالي :

1- **منطقة الموارد وتخصصها :** فالموارد الإنتاجية تتجه نحو الاستعمالات التي تدر اكبر صافى عائد ممكن ويتحقق ذلك بارتفاع المستويات السعرية لسلعة معنية مع انخفاض التكاليف الإنتاجية لها وذلك في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فيلزم أن يتحقق تعادل قيمة الناتج الحدي لمورد معين في

استخدام معين مع قيمة الناتج الحدي لنفس المورد في استخدام بديل آخر حتى يمكن أن تتحقق المنطقة المثلي للمورد موضع الاعتبار .

2- **توزيع الدخول :** تؤدى الأسعار دوراً هاماً في توزيع الدخول بين أفراد وفئات وطبقات المجتمع المختلفة ويتوقف ذلك على ما تستهدفة عملية التوزيع من عدالة .

3- **تقييد الاستهلاك :** تستخدم الأسعار في حالات كثيرة لتقييم الاستهلاك من سلعة معينة أو من بعض السلع تحقيقاً لأهداف قومية تبقى صالح المجتمع .

4- **تحديد الهيكل الوظيفي الأمثل :** لا شك أن الأجر الذي يتقاضاه الفرد يعد أحد الأسعار التي يجب أن يحددها المجتمع ، لذلك فإن الأجر إلى جانب تحديده ، لنمط توزيع الدخول فإنه يحدد نمط توزيع القوة العاملة بين المهن والوظائف المختلفة .

دور الأسعار في القطاع الزراعي :

لا شك أن السياسة السعرية تختلف باختلاف النظام الاقتصادي الذي تعمل في ظله الأسعار ففي النظام الحر أي النظام الرأسمالي يختلف دورها بالطبع عن نظيرة في ظل الاقتصاد الاشتراكي وبصفة عامة ينحصر دور الأسعار فيما يلي:

1- توجيه الإنتاج نحو السلع أو الزروع التي يحتاجها المجتمع:

من المألوف أن يغير الزراع دائما نمط الإنتاج تبعا للأربحيه النسبية من مختلف الزروع ، فيتوسعون في إنتاج الزروع الأكثر اربحيه ويقللون من إنتاج الزروع الأقل اربحيه، وبالتالي يمكن عن طريق السياسات السعرية أن تحدث الدولة تأثيرات مختلفة في حجم الإنتاج وعرض الزروع ، وذلك بأحداث تغيرات ذات اتجاه صعودي في الأسعار مع استقرار هذه التغيرات لفترة زمنية طويلة حيث يؤدى ذلك إلى تغيرات في هيكل الإنتاج يحدثه المنتجون بهدف زيادة الاربحيه. غير أن تأثير السياسة السعرية على حجم الإنتاج الطبيعي محدود وذلك لأن الإنتاج الزراعي يتأثر لحد بعيد بالعوامل الطبيعية والبيولوجية وهذه عوامل خارجة لحد ما عن سيطرة الزراع ، كما أن كبر نسبة رأس المال الثابت في الزراعة يترتب عليها إمكانية استمرار الزراع في الإنتاج لمدة تطول عن نظيرتها في الأنشطة اللازراعية ، ويمكن للمزارعين إحداث تغيرات في المقادير المنتجة عن طريق زيادة أو نقص الرقعة الأرضية المزروعة من محصول معين

وقد يكون تغيير الرقعة الأرضية المزروعة استجابة للتغيرات السعرية وبخاصة في حالة الزروع النقدية ، حيث تعتمد الرقعة الأرضية المزروعة بتلك الزروع على النسب السعرية بين مختلف الزروع المتنافسة .

ويمكن إحداث تغييرات في الإنتاج الزراعي عن طريق تغيير النسب السعرية بين مختلف الزروع فالعلاقات السعرية بين مختلف الزروع تلعب دوراً هاما في توجيه الإنتاج الزراعي وتوزيع عناصر الإنتاج بطريقة أفضل ، فالسياسة الزراعية تستهدف كما سبق القول إحداث تغيرات هيكلية أو وظيفية في الإنتاج الزراعي بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان الزراعيين .

2- توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية:

من المهام الأساسية التي يمكن أن تضطلع بها السياسة السعرية في الدول النامية توجيه هيكل الاستهلاك من السلع الزراعية الوجهة التي يرغبها المجتمع، وتحقيق التوازن بين طلب وعرض السلع الزراعية، وتخفيض الاستهلاك على بعض السلع قدر الإمكان هذا فضلاً عن العمل على زيادة السلع البديلة للسلع الزراعية ، ويمكن القول بأن تأثير التغيرات السعرية على استهلاك السلع الزراعية يفوق نظيره على الإنتاج . فمستوى الأسعار يؤثر في الدخول الحقيقية لطائفة المستهلكين وبالتالي فإن العلاقة القائمة بين الأسعار والدخول النقدية تعد من العوامل الأساسية في تحديد الاستهلاك وفى ظل ثبات المستويات الدخلية لطائفة المستهلكين فإن تأثير التغيرات السعرية يترتب عليه نتائج اقتصادية هامة، وتلعب النسب السعرية بين مختلف السلع دوراً هاماً في توجيه سلوك المستهلك نحو سلع معينة حيث تكون تغيرات النسب السعرية في صالحها ومنحنيات الإشباع المتماثلة يمكن أن تعكس هذه المفهوم بوضوح فالمستهلك يتجه نحو زيادة استهلاك من سلعة معينة ويقلل من استهلاكة لسلعة أخرى حتى يحقق نوعاً من التوازن الاستهلاكي حيث يتعادل معدل الإحلال الحدي بين السلعتين مع النسبة بين مستوياتهما السعرية .

3- دور الأسعار في توزيع الدخل:

يؤثر مستوى الأسعار الزراعية على توزيع الدخل القومي في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات اللازراعية . ويرى البعض أن الأسعار الزراعية لا تعد أداه فعالة أو ذات دور مهم في توزيع الدخل القومي، ويجب أن تقتصر وظيفة السياسة السعرية الزراعية على توجيه الإنتاج والاستهلاك وترك مهمة توزيع الدخل إلى وسائل أساليب أخرى كالضرائب والإعانات الزراعية وغيرها.

إلا انه بالرغم من محدودية دور السياسة السعرية في توزيع الدخل بين الزراع فإنه قد يلجأ إليها في التأثير على توزيع الدخل القومي بين المزارعين وغيرهم من السكان ، وكذا التأثير على النسب السعرية بين مختلف الزروع لإعادة توزيع الدخل بين المزارعين داخل قطاع الزراعة .

4- دور الأسعار في توجيه الموارد الاقتصادية :

يمكن أن تلعب السياسة السعرية دوراً فعالاً في مجال توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية وتعميلها بين مختلف أوجه استعمالاتها البديلة بحيث يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية.وبالتالي يمكن تحديد حجم الدخل من الإنتاج عند مستويات مرغوبة للسكان الزراعيين .

5- أثر السياسة السعرية الدخلية على الإنتاج الزراعي:

لاشك أن زيادة الإنتاج الزراعي تعتبر من الضروريات الملحة في الدول النامية وبخاصة التي تتسم بتوفير الموارد الزراعية في مقتصداتها القومية. ولعل من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وجود حوافز للزراع وضمانات تشجيعهم على زيادة إنتاجهم من السلع الزراعية. وتعد الحوافز الاقتصادية من القوى التي تعمل على زيادة معدل النمو وحسن توزيع عناصر الإنتاج في الزراعة ، هذا فضلاً عن إن استقرار أسعار السلع الزراعية يضمن للزراع استقرارا نسبيا أيضا في دخولهم. أي أن استقرار الأسعار يمكن أن تؤدى إلى تنظيم الإنتاج كانعكاس لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ،حيث يترتب على ذلك تخفيض ظروف وعوامل المخاطرة واللايقين قدر الإمكان بالدرجة التي تمكن الزراع من وضع خططهم الإنتاجية وتنظيم استثماراتهم في ظروف أفضل .

بعض أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية:

بعد أن يتم تحديد أسعار السلع الزراعية وفقاً للسياسة الموضوعة يصبح تنفيذ هذه السياسة الهدف الأساسي من وراء تعميمها. ومن الأهمية بمكان التعرف على أساليب تنفيذ السياسة السعرية كمثال لغيرها من السياسات. وقد يتبع بعض أو كل من الأساليب التالية لتنفيذ السياسة السعرية وهى :

1) التحديد المباشر للأسعار:

يعتبر التحديد المباشر للأسعار مرهوناً بتولى الدولة عن طريق مؤسساتها عمليات شراء السلع أو عندما تقوم تلك المؤسسات بعمليات الشراء والبيع وبعض العمليات التسويقية الأخرى أو تشرف عليها وتوجهها عن طريق

الجهاز السعرى تصبح الأسعار المحددة حقيقة واقعة . أي أن إمكانية وجود سعر محدد وحياديه هذا السعر تعتمد لحد بعيد على إمكانية مقدرة الدولة في السيطرة على العرض والطلب. لمختلف المنتجات أولمنتجات معينة وفكرة التحديد المباشر للأسعار ظهرت خلال الحرب الثانية والفترات التي تلتها كأجراء أساسي للتغلب على الارتفاع التضخمي للأسعار، وفى بعض الحالات قد يكون تحديد الأسعار ناجم من أهمية السلعة ومدى ضرورتها حتى يكون هناك عدالة في توزيعها بين مختلف فئات المجتمع، كما قد يكون التحديد السعرى بهدف الحد من إنتاج معين أو زيادة سلعة معينة أو قد يكون لتوجيه الموارد الإنتاجية لإنتاج محصول معين.

2- السيطرة على العرض:

ويعنى ذلك في المقام الأول موائمة المعروض السلعي مع احتياجات الطلب المستمرة في السوق في ضوء الأسعار التي سبق تحديدها وتهدف السيطرة على العرض في المدى القصير إلى تحقيق معدل نمو يتناسب مع محصول زراعي معين مساويا لمعدل نمو الطلب وفى المدى الطويل تستهدف السيطرة على العرض إيجاد تناسب لائق بين إجمالي الإنتاج الزراعي وإجمالي الطلب عليه بما يحقق الأهداف القومية ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إتباع أسلوب السيطرة على العرض مشكلة البدائل الإنتاجية للسلعة موضع الاعتبار ومرونة الطلب السعرية وبخاصة أن السلع الزراعية في معظمها سلع ضرورية تتسم بضعف المرونة الطلبية السعرية وهذا يؤدى إلي اتساع التقلبات السعرية عن غيرها من السلع التي لا تتسم بضعف مرونة الطلب السعرية لها . كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار مسايرة أسلوب السيطرة على العرض لبرنامج متعددة للشراء والبيع والتخزين .

ويرى البعض أن أسلوب السيطرة على العرض قد لا يؤدى الهدف المرجو منه وذلك لأنه يقلل من حرية الزراع كما يعد أداه غير مناسبة لمجابهة عدم الاستقرار في زراعة بعض المحاصيل والذي يظهر نتيجة تغير الطلب الكلى الناشئ عن تغيرات العمالة أو الدخول كذا تقلبات الدخول الناجمة عن التغيرات غير المتوقعة في الإنتاج . وهذا ولا يعد أسلوب السيطرة على العرض كافيا لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في الإنتاج لذا يلزم أن يصاحب إتباع هذا الأسلوب للتخزين حتى يمكن أن يؤدى دورة . ويتضمن أسلوب التحكم في العرض كل من التحكم في الإنتاج أو السيطرة علية وكذا ضبط التوزيع .

3- السياسة التجارية :

تؤثر أدوات السياسة التجارية على الأسعار الزراعية المحلية باستخدام الأساليب التالية :

أ – ضرائب الاستيراد أو الإعانات التي ترفع الأسعار المحلية أو تخفضها.

ب- القيود الكمية على الواردات الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية أكثر من سعر الاستيراد .

ج- ضرائب التصدير التي تؤخذ من سعر التصدير (فوب) والتي تؤدي إلى خفض الأسعار المحلية العائدة للمنتجين .

4- سياسة أسعار الصرف :

لمعدلات التحويل الرسمي بين العملة الوطنية والعملات المحلية أثر كبير على الأسعار المحلية للسلع الزراعية القابلة للمقايضة ، وهذا الأثر ذو اتجاه متماثل فيما يتعلق باستبدال الواردات بسلع التصدير ، حيث أن سعر الصرف المرتفع يؤدي إلى قدر اقل من العملة المحلية لمعادلة سعر السوق العالمي ، وبالعكس إذا كان سعر الصرف منخفض فإنه يؤدي إلى قدر اكبر من العملة المحلية لمعادلة أسعار السوق العالمية .

5- الضرائب والإعانات :

بالإضافة إلى ضرائب الاستيراد أو التصدير المذكورة سابقا ، فإن مستويات أسعار نواتج المزرعة يمكن أن تتأثر بأنماط عديدة من الضرائب المحلية أو الإعانات المفروضة عند نقاط مختلفة من سلسلة التسويق ، وهي كالآتي :

أ – ما تفرضه الحكومة المحلية على المنتجين عندما يبيعون عن طريق وكلاء تسويق محدودين .

ب- الضريبة المفروضة على السلع غير المصنعة عند نقطة دخولها إلى ميدان التصنيع .

ج – ضريبة الاستهلاك المفروضة على السلع في أسواق الجملة .

د – مدفوعات العجز إلى المنتجين حيث تدفع لهم إعانات متنوعة لتغطية الفرق بين السعر عند بوابه مزرعة مختارة والسعر الفعلي المقبوض .

6- تدخلات مباشرة :

غالبا ما تسعي الحكومات إلى التأثير على الأسعار عن طريق السيطرة المباشرة على تسعير السلع الزراعية وتسويقها وتخزينها . وهكذا يمكن عن طريق التحكم في توزيع السلعة الحفاظ على مستوى سعري معين بالنسبة للمنتج

أو المستهلك والذي سبق تحديده بواسطة الجهات الرسمية في الدولة ويشمل التحكم في توزيع السلع ما يلي :

أ - تنظيم أسواق السلع الزراعية .

ب - إتباع سياسة تخزينية رشيدة .

جـ - السيطرة على الصادرات والواردات .

د - إتباع نظام توزيع بعض السلع بالبطاقات وفرض إعانات لبعضها الأخرى

معايير تحديد مستويات الأسعار:

يشير هذا الأمر إلى إعطاء السلع والخدمات المختلفة المراد مقارنتها مباشرة أسعاراً نقدية ملاءمة حتى يمكن إدخال الفوائد والتكاليف ضمن تحليل المشروع الزراعي فالأساس الذي يقف عليه كل من التحليل الاقتصادي والمالي يتمثل في فرض يتضمن أن الأسعار تعكس القيم أو إنها يمكن أن تعدل كي تعكس القيم وقد يتطلب ذلك مزيداً من البحث داخل النظرية الاقتصادية وخاصة وان هناك حقيقة تشير إلى أن الأسعار السوقية لا تعكس دائماً القيم الاقتصادية .

فالمعروف أن توافر شروط السوق الكامل التنافسي يؤدى إلى أن أي سلعة اقتصادية تكون مسعره عند قيمة ناتجها الحدي وهنا فإن سعر أي سلعة أو خدمة سوف يعكس بالضبط القيمة التي تساهم بها الوحدة الأخيرة المستخدمة في الإنتاج وعلى ذلك فإن خدمة الوحدة من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تنتج أكثر من نشاط إنتاجي آخر فإن سعرها سوف يرتفع وستنتجه بالتالي إلى ذلك النشاط الإنتاجي .

ويستخدم السعر السوقي أو التقدير الأفضل له في التحليل المالي أما في التحليل الاقتصادي فإن السعر السوقي لا يستخدم حيث يسود الاعتقاد بوجود سعر يعتبر مؤشراً أحسن لقيمة السلعة أو الخدمة ويطلق عليه سعر الظل . أي انه يلزم استكشاف السعر السوقي الملائم أو أن يتم تحديد سعر الظل . وفى حالة قبول الأسعار السوقية كأفضل تمثيل أو قرب القيمة الحقيقية للسلع والخدمات في مشروع زراعي يبرز تساؤل عن أي الأسعار السوقية التي يجب أن تختار وهنا يلزم اختيار أفضل الأسعار السوقية وقد يكون اختيار المكان الأفضل لتقييم الناتج لمشروع ما - مع افتراض ثبات العوامل الأخرى - وهو عند موقع البيع الأول فلو كان هذا الموقع في سوق كامل التنافس لأمكن قبول السعر كسعر جيد نسبياً بمعنى انه يعكس بصورة ملائمة قيمة الناتج الحدي ولو أمكن الحصول على سعر الظل المقبول فإنه يعتبر مقياساً جيداً لقيمة المنتج .

ومن جهة أخرى قد يستخدم سعر باب المزرعة وهو السعر الذي يتسلمه المزارع حينما يبيع المنتج الزراعي عند حدود مزرعته أما القيمة المضافة على

المنتج حينما يعالج ويسلم إلى السوق للبيع فتظهر كمدفوعات للخدمات التسويقية، ولا تعزى هذه القيمة المضافة إلى استثمار إنتاجي في المشروع بل تعزى إلى عنصري العمل ورأس المال العاملين في الخدمة التسويقية . وفى عملية اختيار السعر يجب أن يراعى ظروف ملابسات الإنتاج الزراعي فضلاً عن ظروف الاقتصاد القومي ككل والمشاكل الاقتصادية المتعلقة به فهناك التقلبات الموسمية وعملية التدريج والتنبؤ بالأسعار المستقبلية والتقلبات السعرية من عام لآخر فضلاً عن مشكلة التضخم والتي تنعكس على كل من أسعار السلع النهائية الوسيطة وباقي عوامل الإنتاج . ويمكن استعراض كل من هذه الأمور باختصار فيما يلي :

1- **التقلبات الموسمية :** يخضع الإنتاج الزراعي بصفة عامة إلى تقلبات موسمية جوهرية . وهذا الأمر يتطلب اتخاذ قرارا حول الوضع الذي يمكن عنده اختيار السعر الذي يستخدم في التحليل . وكنقطة بداية جاده يستخدم سعر باب المزرعة في موسم الحصاد وعند قيمة موسم الحصاد على وجه الخصوص حيث يكون السعر في أدنى مستوى له خلال الدورات الموسمية للمحصول على مدار السنة ويجب الحذر من الأسعار المنخفضة جداً وقت الحصاد بصفة مصطنعة مما يستلزم الأمر اختيار سعراً أعلى من سعر باب المزرعة في موسم الحصاد .

2- **التدريج :** تختلف الأسعار ما بين درجات السلعة بحيث يكون اختيار السعر المناسبة متعلقاً باتخاذ قرارات معينة حول عملية التدريج ، وبصفة عامة يمكن افتراض أن الزراع سينتجون في المستقبل نفس النوعية تقريباً التي تم إنتاجها في الماضي وسيسوقون منتجاتهم دون تدريج .

3- **التنبؤ بأسعار المستقبل :** يقتضى الأمر في اغلب المشروعات الزراعية في ظل السياسات السعرية الموضوعة أن يتم التنبؤ بالتغيرات الحادثة في أسعار السلع الزراعية على طول اجل المشروع . ويلاحظ أن أسعار كثيرة من الزروع يمكن أن تتغير في المستقبل غير أن الأسعار النسبية لها يمكن أن تبقى دون تغير ووفقاً لذلك فإن المرشد العام للأسعار المستقبلة هو تلك الأسعار الخاصة بالفترة الماضية . وفى بعض الحالات لا تكون هناك سهولة في عملية التنبؤ بالأسعار المستقبلية .

4- **التقلبات السعرية من سنة لأخرى :** تخضع السلع الزراعية في معظمها للتقلبات السعرية المميزة من سنة لأخرى ويمكن معالجة هذه التقلبات عن

طريق استخدام المقاييس المخصومة عند تقييم المشروعات الزراعية فهذه المقاييس تسمح بتقدير العائد المتوسط لرأس المال على طول حياة المشروع الكلية .

5- **التضخم** : يعانى العديد من دول العالم من مشكلة التضخم وهذه المشكلة يمكن أن يكون لها بعد زمني في المستقبل بل من الشواهد ما تدل على استمرار المشكلة في المستقبل وتنعكس هذه المشكلة عند تحليل أي من المشروعات الزراعية على تقديرات العائد أو الفوائد والتكاليف وذلك فإن الحل الأنسب في هذا الشأن أن يعكس قدر الإمكان توقعات واقعية ، ويتمثل هذا الحل في افتراض أن جميع الأسعار في كل من جانبي التكلفة والمنفعة سترتفع بصفة منسقة بنفس النسبة وبالتالي لن تتغير قيمتها النسبية وعن هذا الطريق يمكن استخدام الأسعار المستقبلية عند مستوياتها الحالية وهذا الأمر بشأنه بالطبع تخفيض التكاليف والمنافع عن طريق استخدام الأرقام القياسية السعرية مثلاً عند سنة أساس ثابتة . وفى حالة ما إذا كان المتوقع أن التضخم سيكون له تأثير مختلف على بعض الأسعار دون الأخرى فإن الأمر يستلزم إتباع الوسائل التي يمكن أن تعكس التغير في الأسعار النسبية

6- **معيار السعر الحدودي** : يعني مصطلح السعر الحدودي انه السعر العالمي فوب للصادرات ، أو السعر العالمي سيف للواردات محولا إلى عملة محليه بسعر الصرف الرسمي ، ويتم تعديل السعر الحدودي من اجل مقارنته مع الأسعار المحلية مثل أسعار التجزئة أو أسعار الجملة أو أسعار باب المزرعة وتسمي الأسعار الناتجة بالأسعار المكافئة للقوة الشرائية للصادرات فيما يتعلق بسلع التصدير ، وبالأسعار المكافئة للواردات فيما يتعلق بالسلع المستوردة .

الأسعار الظلية (المحاسبية) :

تعتبر الأسعار الظلية ذات طبيعة دقيقة وهى تمثل الجانب الجدلي للتحليل الاقتصادي للمشروعات ، ويجب ملاحظة أن الأسعار الظلية تستخدم فقط في التحليل الاقتصادي أما التحليل المالي فيستعان بالأسعار السوقية عند إجرائه. وكثيراً تختلف الأسعار السوقية لعدد من السلع والموارد وعلى الأخص فيما يتعلق برأس المال والعمل والنقد الأجنبي عن الأسعار الظلية وذلك واضحاً إذا ما

إجرى تنفيذ برنامج استثماري على وجه الدقة وإذا ساد التوازن أسواق السلع سالفة الذكر .

وقد يعرف سعر الظل ولأغراض متعلقة بتحليل المشروع بأنه ذلك السعر الذي سيسود في الاقتصاد القومي حينما يكون هذا الاقتصاد في حالة توازن تام في ظل ظروف المنافسة الكاملة. وتوجد في المشروعات الزراعية بصفة عامة ثلاث مجالات يجب على كل من يحاول إجراء تحليل اقتصادي بها أن يستخدم الأسعار الظلية أكثر من استخدام الأسعار السوقية وهذه المجالات هي:

1- **التبادل الخارجي** : وهنا يستخدم سعر الظل في تحليل المشروعات الزراعية فيما يتعلق بالتبادل الخارجي ممثلاً ذلك بمعدل التبادل الذي تستخدمه وحدة التخطيط المركزية ويجب أن يراعى أن استخدام الأسعار الظلية للتبادل الخارجي يجب أن يكون منسق لكل القائمين بتحليل المشروعات الزراعية ، أما إذا اختلفت الأسعار الظلية من مشروع لآخر فإنها تفقد أهميتها ودورها في تقييم المحتوى الاستيرادى بصورة سليمة ومتسعة في تحليلات الاستثمار البديل .

2- **أسعار السوقي العالمية** : وتستخدم هذه الأسعار في تحليل المشروعات الزراعية بدلاً من الأسعار المحلية حيث أن الأسعار العالمية مهما كانت عوائقها هي اقرب ما تكون إلى الأسواق الكاملة التنافس عن الأسواق المحلية . وبالتالي فإن سعر السوق العالمي للقمح هو اقرب ما يكون كمقياس حقيقي لقيمة القمح عنه في الأسواق المحلية .

3- **عنصر العمل** : وهنا تبدو أصعب مشكلة للتسعير الظلى بالنسبة للعمل الزراعي فمن المعروف انه في السوق التنافسي الكامل يتحدد سعر العمل بقيمة إنتاجه الحدي بمعنى أن الأجر يتساوى مع ذلك المقدار من المنتج الذي يعطية عامل اضافى وإذا ما كان هناك عجز في عنصر العمل وكان سوق العمل نشطاً فإن معدل الأجر من المحتمل أن يصبح اقتراباً جيداً من قيمة الناتج الحدي الحقيقي لعنصر العمل . ومشكلة الأسعار الظلية لعنصر العمل تشتد صعوبة وقسوة في البلدان المكتظة بالسكان حيث البطالة وخلافة ومشاكل أخرى كما هو موضح سابقاً .

ثانيا : السياسة التسويقية :

أهمية السياسة التسويقية ودورها في التنمية الاقتصادية :

إن دور التسويق كعامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية لم يلق الأهمية المطلوبة في الدراسات المتعددة الخاصة بالتسويق الزراعي . وربما يرجع ذلك جزئيا إلى التطور البطئ للسوق نفسه من نظام المقايضة إلى السوق بمعناه الواسع . والإنتاج والتسويق عمليات متكاملتان فليس هناك قيمة للإنتاج بدون تسويقية ، كذلك ليس هناك داع للخدمات التسويقية بدون إنتاج ولذا فتنمية كل منهما من الممكن إن يؤدى إلى نمو الاقتصاد القومي ككل.

ولذا فان الاقتصاديين بتناولهم للجانب الإنتاجي فقط من النشاط الاقتصادي يعنى تغاضيهم عن النصف الثاني من المشكلة الاقتصادية ، فيجب إن يوزع الاهتمام على كل من الجانبين الإنتاج والتسويق ، فالأهمية النسبية لدور التسويق تعكس لمدى بعيد مرحلة النمو التي تمر بها الاقتصاد القومي ، فتزداد الأهمية النسبية للتسويق (الخدمات التسويقية) بزيادة النمو الاقتصادي.

وطالما كان هناك فجوه – واسترداد بزيادة النمو الاقتصادي بين المنتجين والمستهلكين من حيث المكان ، والزمن ، والأذواق ، والأسعار ، والعوامل الأخرى التي تؤثر في العرض والطلب . فهناك حاجة إلى الخدمات التسويقية لعبور الفجوة . ويمكن إيجاز دور التسويق في التنمية الزراعية فيما يلي :

(1) يلعب التسويق دورا أساسيا في تحويل الزراعة من نمط الاكتفاء الذاتي للسوق . ففي المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية يوجد العديد من العقبات التي تعوق الزراع من الإنتاج للسوق ، منها على سبيل المثال القصور في وسائل النقل والتخزين وغيرها . ويعد من أهم أهداف التسويق التغلب على مثل هذه العقبات . فإذا ما أمكن ربط الزراع بالسوق عن طريق تحسين الخدمات التسويقية فسيزداد حجم الإنتاج الموجه إلى السوق طالما استمرت حاجة المزارعين إلى الدخول النقدية .

(2) يساعد التسويق الزراعي على توزيع مواردهم الإنتاجية بكفاءة أعلى ، وذلك بمدهم بالمعلومات السوقية اللازمة عن أحوال الطلب التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإنتاجية . حيث يتم الإنتاج الزراعي في وحدات صغيرة ومتناثرة ، ولا يوجد بينها أي ارتباط يعطى الزراع أي قوة مؤثرة على ظروف السوق ، بالإضافة إلى أن الإنتاج ذاته يتم في ظروف اللايقين.

(3) النمو الحضري ظاهرة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، وهذه بدورها مرتبطة بنمو المؤسسات التسويقية . فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى انتقال العمال من الريف إلى الحضر وذلك يتطلب نقل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية (المواد الغذائية) كذلك من الريف إلى الحضر ليس هذا فحسب

بل أيضا نمو المؤسسات التسويقية يؤدى إلى زيادة الفائض التسويقي. حيث يقل مقدار ما يستهلك ذاتيا بواسطة المزارع وعائلته ويزداد نسبيا ما يوجهه إلى السوق .

(4) نمو المنظمات التسويقية يساعد عملية التنمية الاقتصادية حيث إنها تعمل على نمو الخدمات الأساسية التي تعد لازمة لعملية التنمية كالنقل والتخزين والصناعات الزراعية التسويقية .

ويعد النقل أهم هذه العوامل لعملية التنمية الاقتصادية . حيث يساعد على نقل السلع والأشخاص بين المناطق الإنتاجية والاستهلاكية .

الضرورة الملحة لتنظيم السوق الزراعية في الدول النامية :

تعانى الزراعة في غالبية الدول النامية من مختلف المشاكل التي تجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحة من هذه المشكلات على سبيل المثال نمط الاستهلاك العائلي الذاتي، المزارع الصغيرة المبعثرة، البطالة بأنواعها، الإنتاجية المنخفضة وبالتالي الدخل وبالتالي مستوى المعيشة وينتج عن هذه المشكلات محدودية السوق الزراعية في هذه البلاد .

وحتى يمكن أن تحل مشكلة الغذاء في معظم هذه البلاد لا بد أن ينظم السوق الزراعي بطريقة ليس فقط تشجع الزراع على زيادة إنتاجهم لمد المناطق الحضرية بالسلع الزراعية ولكن أيضا لزيادة الفائض التسويقي . وحيث أتضح أنه خلال فترات التنمية يذهب نصف الزيادة في الدخل كزيادة في الخدمات التسويقية للسلع الغذائية .

وبصفة عامة فان الجهاز التسويقي من الممكن أن يساعد أو يعيق خطط التنمية في الزراعة ، خاصة في الفترات الأولى لعملية التنمية وذلك لأنه خلال فترات التنمية تحدث التغيرات التالية :

أولا : بزيادة النمو الحضري والصناعي تزداد مبيعات الزراع الموجهة إلى السوق .

ثانيا : بزيادة الدخل يزداد الطلب على أنواع معينة من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات والألبان .

ثالثا : بزيادة الدخل أيضا يزداد الطلب على الخدمات التسويقية فإذا لم تستجيب المنظمات التسويقية لهذه التغيرات بما يخدم هذا النمو ففي هذه الحالة ستكون عائقا لعملية التنمية الزراعية ذاتها .

يضاف إلى ذلك مشكلات الوسطاء وما تؤدى إليه من زيادة في التكاليف التسويقية يتحملها المستهلك وتقطع من دخل المنتج .

ضرورة تدخل الدولة في السوق الزراعية :

تقوم الدولة بدور متزايد في تنظيم السوق الزراعية في الدول النامية الآن حيث تهدف الدولة من تدخلها في السوق إلى تنظيم المنافسة والحد من الاحتكار وتحسين الوسائل والخدمات التسويقية بالإضافة إلى حماية المنتجين والمستهلكين وبالتالي دفع عملية التنمية الاقتصادية . حيث تعد عملية تنظيم السوق في الدول النامية من الأهمية بمكان حتى يمكن القضاء على مختلف مظاهر الاختلال في الاقتصاد القومي ، وأهمها الاختلال في توزيع الدخل القومي والذي ينتج من ضعف هيكل السوق والقوى غير المتساوية في السوق الحر ، بالإضافة إلى ضعف النظام التسويقي ذاته .

وفى مثل هذه الحالات عادة ما ينظم السوق عن طريق تدخل الدولة حتى يمكن السيطرة على الحد من عوامل الاستقرار السالفة.

أهمية تدخل الدولة في السوق الزراعية :

(1) تؤدى السوق الحرة في بعض الحالات إلى ظهور ما يعرف بالاحتكار ، وما يترتب عليه من أضرار اقتصادية . ويعد هذا من الأسباب الرئيسية التي تؤدى بالحكومات إلى التدخل المباشر في السوق حتى تتحقق حماية صغار المنتجين والمستهلكين .

(2) تخطيط الأسعار الزراعية بما يهدف إلى استقرار الأسعار للمنتجين والمستهلكين تحتوى العديد من الإجراءات كتحديد الإنتاج ، وتنظيم العرض وتوجيه الطلب ومعظم هذه الإجراءات يتطلب بالطبع تدخل الدولة.

وأيضا قد تجد الدولة انه من الضروري اتخاذ الإجراءات التي تحقق الاستقرار السعرى لمجابهة التضخم ، وهذه الإجراءات بالطبع تتطلب إيجاد المؤسسات التسويقية التي تمكن الدولة من الإشراف عليها وتخطيط المشتريات والمبيعات والمخزون من السلع.

(3) تتصف الدولة النامية بان معظم منتجاتها وصادراتها من الموارد الخام الأولية وبصفة عامة تتصف سوق المواد الخام والمواد الغذائية تتصف بالتقلبات السعرية الشديدة وهذه التقلبات ينعكس أثرها على الدخل القومي في الدول المنتجة بما يعيق أو يضر بعملية التنمية فيها. وهذه التقلبات توضح أن الجهاز السعرى في أسواق هذه الدول غير كفء.

(4) الفائض التسويقي : وهو الكمية من الإنتاج التي تذهب إلى السوق ولا تستهلك بواسطة الزراع ، وهو عامل مهم في عملية التنمية ولذا فإنه لا يكفى فقط زيادة حجم هذا الفائض ولكن أيضا تحريكه إلى السوق (لمد سكان المدن والعمال الصناعيين والصناعات بالغذاء والمواد الأولية) .

ومن الممكن تجميع أو زيادة حجم هذا الفائض عن طريق الضرائب والطريقة المتبعة في ذلك هي ضريبة الأراضي الزراعية.

وتتمثل أهداف تدخل الدولة في السياسة التسويقية الزراعية فيما يلي:

1- الحد من تعدد الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين .
2- العمل على خفض التكاليف التسويقية .
3- منح وتقليل الفقد في الإنتاج الزراعي حتى يتم تسويقية .
4- تنظيم الأسواق وزيادة الإشراف الحكومي عليهما ، وتنظيم تدفق الزروع إليها تيسيرا للتمويل المنتظم والحد من تقلبات الأسعار .

ويعتبر تنظيم السوق الزراعية أحد الركائز الأساسية للسياسة التسويقية فعن طريق تنظيم السوق يتم السيطرة على تدفق السلعة إلى الأسواق وبالتالي التحكم في العرض ومن ثم في السعر . وعملية تنظيم سوق المنتجات الزراعية بواسطة الدولة ليست بالعملية السهلة فتعتمد على هيكل المؤسسات في الاقتصاد القومي ، ومدى قوة قطاع التجارة الحكومي وكذلك التعاونيات بشتى أنواعها :
ويتضمن تنظيم السوق الزراعية الصور التالية :

1) التسويق التعاوني .
2) التسليم الإجباري للحاصلات .
3) العقود .
4) الشراء من السوق الحرة .

وقد اتبعت الدولة هذه السياسات في الفترة الماضية ، حتى تم تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق. وفيما يلي استعراضا لما تم من أساليب تنظيم السوق.

1) التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية :

يعتبر التسويق التعاوني من أفضل النظم لتخفيض التكاليف التسويقية بالنسبة للمزارع الفرد، حيث يقل الوسطاء وبالتالي يتحول الجانب الكبير من أرباحهم لصالح الزراع كما يقلل من بنود التكاليف التسويقية الأخرى (كتكاليف النقل – التخزين والإدارة – ورأس المال) نظرا لما يتمتع به من مزايا الحجم الكبير هذا بالإضافة إلى ما يؤديه من خدمات أخرى للمنتجين خاصة بتحديد الرتب ومواعيد التسليم والشراء والبيع وبالتالي الحصول على سعر أعلى .وهكذا فعن طريق تنظيم التسويق التعاوني وتخطيطه يمكن السيطرة على كميات السلع المعروضة ومواعيد ومناطق عرضها (الأسواق) وبالتالي في مستويات أسعارها.

2) التسليم الإجباري للحاصلات الزراعية :

عادة ما يتبع هذا الأسلوب عندما يزداد الطلب على المنتجات الزراعية بمعدل أسرع من العرض، وبالتالي فإن الأسعار المحددة من جهة الدولة لتسليم الحاصلات عادة ما تكون اقل من أسعار السوق الحرة.وهذا يعنى أن الزراع ملزمين بتسليم الدولة كميات معينة من حاصلات معينة بأسعار تتحدد من قبل الدولة .

3) العقـــــود :

وفى هذا الأسلوب تتعاقد الدول أو الهيئات المعنية مع الزراع على زراعة مساحة معينة من محصول معين وبذلك فان السلع التي تباع وتشترى في المستقبل عبارة عن عمليات تعاقدية وهذه العقود عبارة عن تعهد بتسليم درجة معينة من السلع في ميعاد معين وكذلك في مكان محدد .

وبغض النظر عن التباين في الزمان والمكان ونوعية السلعة فان السعر الحاضر والمستقبل (التعاقدي) سوف يتغيران معا زيادة ونقصا ، ففي الغالب يتم تحديد سعر المنتج في العقد ، ويعتمد في هذا - ولو جزئيا على الأقل على سعر السوق عندما تكون السلعة جاهزة للبيع. وتتباين أنواع العقود كثيرا، ولكنها جميعا تقلل من مختلف المخاطر التسويقية حيث تضمن للمزارع دخل محدد من محصوله وتضمن للجهة صاحبة العقد مورد للسلعة. ويهدف نظام التعاقد إلى تلبية المتطلبات آلاتية فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية :

1- متطلبات التصدير من السلع ، حيث تتطلب نوعية معينه وفى مواعيد محددة
2- متطلبات التصنيع كالألياف ونباتات الزيوت وغيرها .
3- تشجيع زراعة بعض المحاصيل التي تلائم مناطق معينة والمحاصيل الجديدة التي يراد تنميتها .

هذا بالإضافة إلى اعتبار هذا الأسلوب وسيلة لتخطيط الإنتاج الزراعي ، ووسيلة ربط قطاع الزراعة وبالصناعات المؤمولة في الدول النامية .

وتجدر الإشارة هنا إلى ما يكتف طريقة التعاقد من عيوب حتى يمكن التغلب عليها . فباستمرار نمو الطلب في الكمية والنوعية يتطلب ذلك تصنيف السلعة نوعيا ، فالتصنيف غير الكافي للسلع يجعل طريقة التعاقد غير مجزية للمنتج حيث يساوى بين الإنتاج الجيد والأقل جدية .

هذا بالإضافة إلى ما تتطلبه طريقة التعاقد من تكاليف ومجهودات تنظيمية ولكن رغما عن ذلك يعتبر النظام التعاقدي من أفضل النظم لتخطيط الإنتاج الزراعي وربطة بالخطة الاقتصادية وتلبية حاجات التصدير ومراقبة الأسعار الزراعية والسيطرة عليها .

4) الشراء من السوق الحرة للمنتجات الزراعية :

ويعتبر من أساليب تدخل الدولة في أسواق المنتجات الزراعية حيث تدخل الدولة في السوق الحرة للمنتجات الزراعية كمشترية لكي تؤثر على السوق وتحد من المحاربين .

تطور السياسة الاقتصادية الزراعية المصرية

ترتكز السياسة الزراعية المصرية على مجموعة من الأهداف القومية في مجال الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من أنشطة والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف . فالسياسة الزراعية بهذا المفهوم تمثل دستورا عمليا لبرامج العمل في ميدان الزراعة ومن ثم فينبغي لهذه السياسة باعتبارها جزءا من السياسة العامة للدولة أن تنسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية وألا يكون هناك ثمة تناقض بين الإجراءات المطلوبة والإجراءات الحكومية التي جرى تخطيطها لتصحيح التناقصات أو لإزالة الغين الذي ينتاب طائفة معينة من طوائف المجتمع .

ينفرد الإنتاج الزراعي - دون غيره من الأنشطة الإنتاجية الأخرى بتأثرة بالعوامل البيئية والموسمية في إنتاج الحاصلات ، وهذه الحقيقة وحدها كافية لأن تجعل للسياسة الزراعية ملامح وخصائص متميزة نجمل بعضها فيما يلي :

1- أن الأساليب العلمية والتكنولوجية الزراعية غير قابلة للتطبيق المباشر ففي الوقت الذي يمكن فيه إدخال أحدث الأساليب الإنتاجية في قطاع مثل قطاع الصناعة أو الكهرباء أو النقل والمواصلات ، فان الأمر يحتاج عندما يتعلق بنشاط الزراعة إلى عملية مواءمة وتهيئة وأقلمة وهذه العملية تستغرق وقتا قد يطول أو يقصر تبعاً لنوع النشاط الذي ترتبط به العملية الإنتاجية وطبيعته.حيث أن التجارب الزراعية يمكن إجراؤها مرة واحدة في السنة في معظم الحاصلات النباتية .
2- نتيجة لارتباط الإنتاج الزراعي بالعوامل البيولوجية فان المعاملات الفنية التي تدخل في إعداد الخطة والتي تؤثر في تقديراتها وأهدافها لا تتسم بالدقة

التي تتميز بها المعاملات الفنية في قطاع الصناعة مثلا أو في غيره من القطاعات. وإنما تمثل هذه المعاملات-في أحسن الظروف- بمجرد تقديرات تبنى على أساس فروض معينه فيما يتعلق بالعوامل الجوية والإصابة بالآفات وغير ذلك من المتغيرات التي تؤثر بشكل أو بأخر في حجم الإنتاج الزراعي.

3- يتميز الإنتاج الزراعي المصري بكونه إنتاجا خاصا بالدرجة الأولى . إذ يتوافر على تحقيقه نحو 1.6 مليون حيازة مزرعية منها نحو 623 ألف حيازة مملوكة ونحو 524 ألف حيازة مؤجرة والباقي حيازات مشتركة . وتختلف هذه الحيازات في سعاتها ونشاطها ومنوال استغلالها ووسائل ريها وصرفها وان كانت تجمعها صفة التشتت وصغر الحجم، وفى ظل هذه الظروف فان إمكان تنفيذ القرارات المركزية ممثلة في الخطة الزراعية يصبح أمرا من الصعوبة بمكان، حيث تعتمد الخطة في تنفيذها على التوجيه غير المباشر للموارد التي كثيرا ما تنحرف عن نمط الكفاءة الإنتاجية نتيجة لإجراء التخطيط المزرعى على أساس فردى دون مراعاة للأربحيه النسبية للمنتجات على النطاق القومي .

4- أن الإنتاج الزراعي إنتاج موسمي ، وموسمية الإنتاج الزراعي تنعكس على عديد من المتغيرات الاقتصادية في القطاع الزراعي حيث يترتب على موسمية الإنتاج موسمية العمالة وموسمية الدخل الزراعي وعدم انتظامه . ونتيجة لهذه الموسمية بالإضافة إلى فترة الإبطاء المنقضية بين بداية العملية الإنتاجية الزراعية والحصول على الناتج الزراعي فان تخطيط ومتابعة أهداف الإنتاج والدخل والعمالة في قطاع الزراعة تتسم بالطابع الموسمي .

ولقد سارت سياسة التنمية الزراعية في مصر منذ عام 1952 حتى الآن في اتجاهين متوازيين **الاتجاه الأول:** ويتعلق بأحداث تغييرات هيكلية في البنيان الزراعي المصري عن طريق تغيير هيكلية أو الإطار العام الذي تتفاعل في داخلة عوامل الإنتاج . **والاتجاه الثاني:** ويتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية رأسيا وأفقيا .

والواقع أن تتبع مسار السياسة الزراعية المصرية منذ عام 1952 يكشف عن معالم بارزة لمراحل مختلفة من التطور الزراعي المصري . فقد تميزت **الفترة التالية** لثورة يوليو 1952 حتى صدور قرارات 1961 الاشتراكية بالتركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية داخل القطاع الزراعي وإعادة توزيع

الثروة وتحقيق نمط أكثر عدالة لتوزيع الدخول منها قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة وحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ، وتحديد الحد الأدنى لأجور العمال وغير ذلك من الإجراءات التي تعتبر معالم واضحة سادت تلك الفترة وركزت اهتماما واضحا على إيجاد قطاع زراعي جديد بعلاقات اجتماعية وسياسية جديدة . وما أن تحقق ذلك بشكل معقول حتى تميزت **المرحلة الثانية** والتي استغرقت فترة الستينات أو خلال سنتي الخطتين الأولى والثانية بالتزايد على زيادة الإنتاج رأسيا وأفقيا . على أن **المرحلة الثالثة** والتي بدأت مع بداية السبعينات قد تركز فيها الجهد إلى جانب التنمية الرأسية والأفقية على المشروعات المتعلقة بتغيير هيكل أو منوال الاستغلال الزراعي مرة أخرى .

صلة السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية- كما سبق القول – هي مجموعة الأهداف والأساليب والبرامج والوسائل والإجراءات التي يلجأ إليها المجتمع بغية معظمة الرفاهية الاقتصادية لمختلف أفراد ذلك المجتمع. وتنقسم السياسة الاقتصادية بدورها إلى عديد من السياسات الفرعية منها ما يتعلق بالتوازن النقدي وهو ما يعرف بالسياسة النقدية ومنها ما يتعلق بالإنفاق الحكومي وهو ما يطلق عليه السياسة المالية ومنها ما يتعلق بالإنتاج الصناعي أو التعديني ومنها ما يتعلق بتبادل السلع والخدمات سواء داخلياً أو خارجياً إما مجموعة الأهداف والأساليب والبرامج والإجراءات التي يلجأ المجتمع إلى تطبيقها في القطاع الزراعي بغية معظمة رفاهيته الاقتصادية هو ما يعرف بالسياسة الزراعية وبعبارة أخرى فالسياسة الزراعية هي ذلك الشطر من السياسة الاقتصادية الذي يجرى تطبيقه في القطاع الزراعي من البنيان الاقتصادي القومي.

هذا ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن تقسيم السياسة الاقتصادية إلى سياسات اقتصادية فرعية سواء كانت مالية أو نقدية أو تجارية أو صناعية أو زراعية يعنى أن كلا من تلك السياسات مستقلة تماما عن غيرها من السياسات الاقتصادية الفرعية ، بل على العكس تماما من ذلك ، فلا بد أن يسود التناسق والتكامل السياسات الاقتصادية الفرعية بل يجب أن يسود ذلك مختلف السياسات القومية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو دفاعية أو دولية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التدخل والتشابك بين هذه السياسات وفروعها وبعضها البعض .

وتتميز السياسة الزراعية بوصفها مستوى أدنى للسياسة الاقتصادية لأن أهدافها أكثر تحديدا ، فأهداف السياسة الزراعية عادة ما تكون كمية، كأن تستهدف السياسة الزراعية للدولة ازدياد المقادير المنتجة من مختلف الزروع بمقدار النصف أو الربع أو الثلث مثلا في خلال فترة زمنية محدودة ، ومن ناحية أخرى تنقسم السياسة الزراعية إلى السياسة الإنتاجية الزراعية والسياسة التسعيرية الزراعية والسياسة التسويقية الزراعية .

وتنقسم كل من هذه السياسات بدورها إلى مجموعة من البرامج لكل منها هدف وسيط بحيث يترتب على تحقيق الوسيطة تحقيق الهدف النهائي للسياسة الزراعية وإلا تعذر تقرير مدى صلاحية كل برنامج على حدة ، ومدى ملائمة أساليب ذلك البرنامج موضع التنفيذ . وتتوقف مدى سلامة أي برنامج من برامج السياسات الزراعية الفرعية على مدى تحقيقه لهدفه الوسيط كما تتوقف السياسات الفرعية على مدى تحقيقها لأهدافها الوسيطة. أما السياسة الزراعية فيتوقف سلامتها على مدى سلامة كل من سياستها الفرعية ، ويتوقف نجاح أي برنامج من البرامج الزراعية على مدى سلامة الهدف وكذلك على مدى سلامة الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك الهدف .

أهداف السياسة الزراعية :

من الصعب تحديد أهداف السياسة الزراعية بعدد محدود من الأهداف ، إذ أن هذه الأهداف تستخلص من المجتمع الذي تعمل السياسة الزراعية لخدمة أفراده كما أن هذه الأهداف تختلف في طبيعتها وفى درجة شمولها فمنها الخاص ومنها العام . كما أن بعض هذه الأهداف قد تتحد مع بعضها مثل زيادة الإنتاج وزيادة الكفاءة وقد تتعارض مع بعضها مثل تحديد المساحة المنزرعة من المحاصيل النقدية وزيادة دخل المزارعين .

وليس من السهل تحديد خط فاصل بين الأهداف والوسائل فيما يتعلق بالسياسة الزراعية فمثلا سياسة رفع أسعار بعض المحاصيل الزراعية قد تعتبر وسيلة لزيادة الإنتاج وفى نفس الوقت تعتبر هدفا لتحسين المستوى النسبي لدخل المزرعة . وتتمثل أهداف السياسة الزراعية بصفة عامة في بعض الأهداف العامة مثل :

1- زيادة الكفاءة .
2- زيادة وثبات الدخل المزرعى .
3- تحسين الأحوال الاجتماعية .

(1) زيادة الكفاءة الاقتصادية : Economic Efficiency

يوصف اقتصاد ما بأنه كفء اقتصاديا إذا ما استطاعت برامج السياسة الاقتصادية فيه تحقيق أقصى إنتاج قومي للسلع والخدمات من الموارد الاقتصادية المتاحة، وإذا ما تم توزيع هذا الناتج القومي بطريقة تحقق العدل الاجتماعي، وإذا ما تم توسيع الطاقة الإنتاجية لموارد المجتمع بمرور الوقت. إذن تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتضمن الوفاء بالوصول إلى الشروط الثلاث السابق ذكرها معا. وتنشأ المشكلة حقا حينما تحاول السياسة الاقتصادية تحقيق هذه الشروط آنيا ، أي أن السياسات الاقتصادية عليها أن تحاول تنفيذ برامجها على مستوى الأبعاد الثلاث لمفهوم تحقيق الكفاءة الاقتصادية . **البعد الأول** هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فعلا وهو ما يطلق عليه الكفاءة الاستاتيكية Static efficiency، **والبعد الثاني** هو التوزيع العادل للناتج المتصل عليه وهو ما يعرف بالكفاءة التوزيعية Distributional efficiency، أما **البعد الثالث** فهو الخاص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في متغير الزمن أي بضمان توسيع الطاقة الإنتاجية لموارد المجتمع في المدى الطويل، وهو ما يعرف بالكفاءة الديناميكية Dynamic efficiency.

وبصفة عامه فإن اهتمامات السياسات الاقتصادية بالدول النامية تنصب أساسا على محاولة تحقيق الكفاءة الديناميكية ،على عكس الحال من اهتمامات السياسات الاقتصادية بالدول المتقدمة التي تركز على تحقيق الكفاءة الاقتصادية الاستاتيكية، وتحظى الكفاءة الاقتصادية التوزيعية بأقل قدر من اهتمامات السياسات الاقتصادية بكل من مجموعتي الدول النامية والمتقدمة ، وفيما يلي شرحا مفصلا لكل من أبعاد الكفاءة الاقتصادية الثلاث السابق الإشارة إليها لأهميتها في السياسة الاقتصادية .

1 : الكفاءة الاستاتيكية :

وهى مفهوم ذو بعدين يتضمن تحقيق :

أ - أقصى إنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة (عمل ، رأس المال ، ..... الخ) وهو ما يمكن تمثيله بيانيا كما في الشكل رقم (10) .

ب -الإنتاج المتحصل عليه يعكس تفضيلات أفراد المجتمع بصفة عامة إلى جانب انه يعكس الإمكانيات الفنية المتاحة لاستخدام الموارد .

كما يتضح من الشكل رقم (10) فإن النقطة (ب) هي نقطة تحقيق الكفاءة الاستاتيكية الساكنة، وذلك حيث إنها تقع على منحنى الإمكانيات الإنتاجية أ أ (منحنى التحويل) ، الذي يشرح مختلف التوليفات من إنتاج المجتمع من كل من

مجموعتي السلع الغذائية وغير الغذائية التي يمكن تحقيقها باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لهذا المجتمع من عمل ورأس مال وارض وإدارة .

وبفرض تقسيم الناتج القومي المتحصل عليه من استخدام موارد المجتمع إلى قسمين : الأول لإنتاج سلع غذائية والثاني لإنتاج السلع غير الغذائية، فان منحنى الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع في إنتاج هاتين المجموعتين يتحدد بتوليفات تقع بين أ ، ب ، أ ، فهذه النقاط الثلاث ومثيلتها على المنحنى أ أ تعكس العمالة الكاملة لموارد المجتمع أي توظيفها الكامل أما في إنتاج الغذاء فقط (النقطة أ) أو في إنتاج السلع غير الغذائية فقط (النقطة أ) ، أو في توليفة من إنتاج المجموعتين (النقطة ب). إذن الكفاءة الاستاتيكية نقطة تقع على منحنى الإمكانيات الذي يعكس التوظيف الكامل لموارد المجتمع للحصول على أقصى إنتاج ممكن. إلى هنا وقد تحقق البعد الأول لمفهوم الكفاءة الاستاتيكية. وتحقيق هذا البعد يعد شرطا ضروريا necessary للوصول إلى الكفاءة الاستاتيكية إلا انه لا يعد كافيا Sufficient.

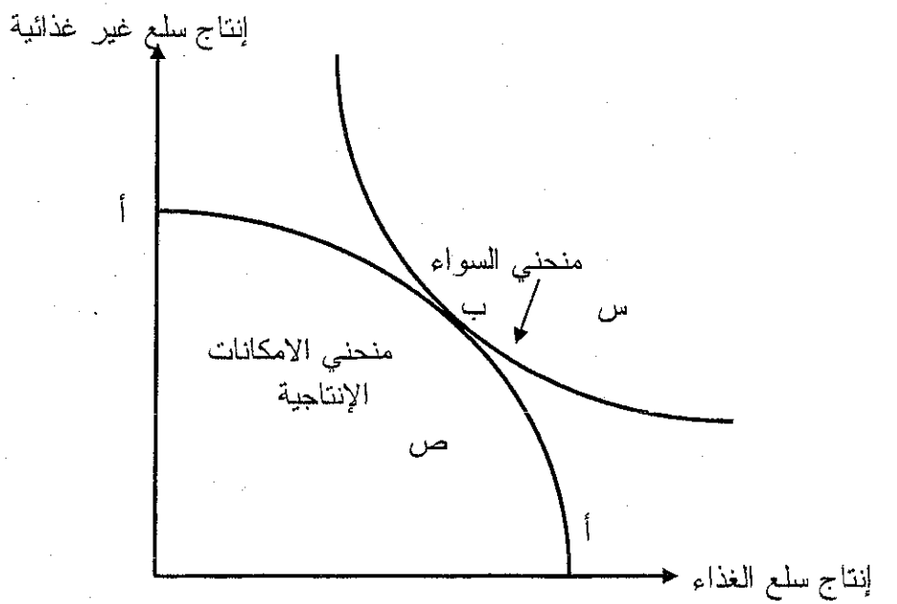

شكل رقم (10) الكفاءة الاستاتيكية

ويتحقق بعداً مفهوم الكفاءة الاستاتيكية فقط عند النقطة (ب)، حيث يتم تحقيق أقصى إنتاج من الموارد المتاحة ، وفى نفس الوقت التوليفة المرغوبة من الإنتاج لمجموعتي السلع الغذائية وغير الغذائية ، حيث تقع النقطة (ب) في ذات الوقت على المنحنى أ أ الذي يعبر عن منحنى السواء أو الإنتاج الأسرى Indifference Curve ، بينما النقطة (س) تعكس توليفة مرغوبة من إنتاج السلع إلا إنها خارج القدرة الكامنة للإنتاج لهذا المجتمع (منحنى أ أ). وبينما النقطة (ص) تعكس إمكانيات إنتاجية لإنتاج توليفة مرغوبة اجتماعيا بدرجة اقل . وتجدر الملاحظة هنا أن هذا الوصف التقليدي لمفهوم الكفاءة الاقتصادية الاستاتيكية يحوز الاهتمام خصوصا في اقتصاديات السوق المفتوحة التي تعتمـــد في توجيه مواردها على الطلب الفعال (تفضيلات المستهلك). والإمكانيات الفنية لاستخدام هذه الموارد، بعكس الحال في الاقتصاديات المخططة التي تتخذ فيها القرارات الاقتصادية دون ما اعتبار جوهري لتوازن الكفاءة الاستاتيكية عند النقطة (ب) السابق شرحها .

2 : الكفاءة التوزيعية :

وهو مفهوم أسهل أحيانا وأصعب أحيانا من مفهوم الكفاءة الاستاتيكية. فسهولته نابعة من تعريفة ، أي في كونه يعكس الكفاءة في توزيع الدخل والثروة على أفراد المجتمع . فهي ناشئة من تحديد مفهوم العدالة في التوزيع، فليس العدل هو المساواة في التوزيع، بل ربما كان العدل هو عدم التساوي في توزيع الناتج، فكيف تتساوى أنصبة عناصر الإنتاج من الناتج بينما تختلف نسب مساهمتها في تحقيقه ؟ وكيف يتساوى الأفراد عند حصولهم على الناتج بينما هم مختلفون بحكم خبرتهم وتجاربهم في مجهوداتهم وتفضيلاتهم ؟ وهو ما يدفعنا إلى القول أن العدل إذن هو إعطاء كل ذي حق حقه مهما تباينت الحقوق تبعا لتباين ما يقابلها من واجباته .

3 : الكفاءة الديناميكية :

يمكن تجزئة هذا المفهوم في متغير الزمن إلى :

أ- الكفاءة الديناميكية في المدى القصير Short-term dynamic efficiency

ب-الكفاءة الديناميكية في المدى الطويل Long-term dynamic efficiency

ويتصل بالكفاءة في المدى القصير كافة مشاكل توازن الاقتصاد الكلى وإدارته، وبالدرجة الأولى مشكلتي التضخم Inflationوعجز ميزان المدفوعات

Balance of payments deficit . وتتحقق الكفاءة الديناميكية في المدى القصير إذا ما تم التوصل إلى نوع من التوازن بين كل من الطلب الكلى والعرض الكلى لاقتصاد ما بحيث لا يتحقق معه أي من الحالات الثلاث التالية :

أ – بطالة تضخمية بسبب عدم كفاية الطلب الكلى .

ب – تضخم سعري .

جـ– خلل في ميزان المدفوعات .

ويتصل بالكفاءة الديناميكية في المدى الطويل المشاكل التي تعوق سرعة انتقال منحنى الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع بمرور الوقت ويتأثر انتقال منحنى الإمكانيات بعاملين اثنين رئيسيين هما: معدل الاستثمار وإنتاجية هذا الاستثمار . أما السؤال عن المعدل الأمثل للاستثمار فيدفعنا للعودة إلى مفهوم الكفاءة التوزيعية ،لإن عدا ذلك من العوامل تابعا في تغيره. فالمعدل العالي من الاستثمار يتطلب معدلا عاليا من الادخار، وهو ما يعكس تغيرا في الاتجاه الموجب لدوال الاستهلاك.

وابسط حالة لقياس الكفاءة هي الحالة التي يمكن قياس ما دخل في عملية الإنتاج-وما تنتج عنها بمقياس مادي ومثال ذلك مقارنة كمية الوقود المستخدم لإدارة أله بالقوة الناتجة منها مقدرة بالحصان الميكانيكي إلا أن هذا النوع من الكفاءة يعتبر فنيا ويمكن استخدامه في كثير من المجالات التطبيقية . إما بالنسبة لرسم السياسة فانه يجب أن يكون القياس ذو صفة اقتصادية لقياس الكفاءة الاقتصادية وتقاس الكفاءة الاقتصادية بأسعار وكميات السلع المنتجة منسوبة إلى أسعار وكميات الموارد المختلفة المستخدمة في إنتاج هذه السلع وتعنى الكفاءة الاقتصادية القصوي أن جميع الموارد مستخدمة في أحسن استخدام لها وانه يمكن بإحداث تغيير في طريقة استخدامها الحصول على زيادة في الإنتاج .

وأحيانا يعبر عن الكفاءة الاقتصادية بالإنتاج/رجل أو بالإنتاج / رجل ساعة. وعموما يعبر عن الزيادة في الإنتاج/رجل ساعة بالزيادة في الكفاءة الاقتصادية وقد تكون الزيادة في الناتج الاهلى دليلا على الزيادة في الكفاءة إلا إنها في بعض الأحيان لا يكون مرجعها ألاوحد وهو الزيادة في الكفاءة الاقتصادية التي قد تنخفض حتى مع زيادة الناتج وذلك إذا زاد عدد السكان بمعدل اكبر من معدل زيادة الإنتاج .

وتتلخص زيادة الكفاءة فى المجتمع فيما يلي :

أ – زيادة عرض العمال خارج الزراعة بمعنى إن يتناقص عدد السكان الزراعيين بالنسبة لعدد سكان المدن، والسبب المباشر في الزيادة النسبية السريعة

في نمو سكان المدن هو زيادة التقدم الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية الزراعية. وبزيادة كفاءة الزراعة أمكن نقل بعض الناس إلى العمل غير الزراعي وبذلك نمت التجارة والصناعة وكان التقدم الصناعي مسبوقا ومصاحبا لتقدم واضح في الوسائل الفنية المستخدمة في الزراعة .

ب – زيادة إنتاج الموارد الغذائية : على الرغم من تناقص أعداد العمال الزراعيين حيث اخذوا يعملون خارجها إلا أنه في نفس الوقت زاد الناتج الزراعي الكلى ، فمثلا تضاعف الناتج من المواد الغذائية منذ سنة 1900 ، بدون زيادة كبيرة في المساحة المنزرعة بل قد نقص عدد العمال في الزراعي وهذا يصور لنا الفائدة العامة التي تعود على المجتمع من زيادة الكفاءة في الزراعة .

ومن اجل ذلك يجب تدعيم الدولة للأبحاث والتعليم الزراعي من خلال زيادة أعداد المعاهد الزراعية والاهتمام بالإرشاد الزراعي والمحافظة على خصوبة التربة الزراعية وتخطيط وتنفيذ البرامج المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والتسهيلات الائتمانية الهادفة لزيادة كفاءة المزارع ، وإنشاء عدد كاف من المدارس الريفية .. الخ وكل هذه البرامج في النهاية إلى زيادة الكفاءة الزراعية .

(2) زيادة وثبات الدخل المزرعى :

نظرا لما تتميز به الزراعة من كبر عدد الذين يعملون فيها وعدم إمكانية تركهم للعمل فيها إلى غيرهم من المهن بسهولة فان الزراعة غالبا ما تتميز بوجود فائض في العمال الزراعيين وعدم وجود توازن بين حجم القوى العاملة الواجب وجودة والموجودين فعلا من اجل ذلك كان متوسط الدخل في الزراعة أقل من مستواه من مثيله في بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى وهذه المشكلة لها أهمية كبيرة عند رسم السياسات العامة لما لها من اثر كبير على فئة كبيرة من السكان. وتتمثل هذه الأهمية في :

أ – أن انخفاض الدخل دليل على عدم الكفاءة ، كما أن المزارعين ذوى الدخل المحدود فقراء لأنهم لا ينتجون إلا القليل فإذا أمكن زيادة كفاءتهم لكان ذلك سببا في رفع مستوى المعيشة العام .

ب – أن المزارعين ذوى الدخول المنخفضة يمثلون عائقا أمام الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي . كما أن بعض البرامج المؤدية لزيادة الدخول مثل تنظيم الإنتاج أو برامج تقييد التجارة قد تسبب بعض القصور لبرامج الخدمة

العامة وتصبح غير موائمة لبعض الأهداف مثل زيادة الكفاءة والزيادة في حجم التجارة أو الإنتاج .

جـ – لا يساهم أصحاب الدخول المنخفضة من المزارعين مساهمة ملموسة في تنمية المجتمع أو الخدمات الصحية والتعليمية كما يجب .

وقد احتلت الجهود المبذولة لتحسين مستوى الدخل المزرعى المكان الأول عند رسم السياسة الزراعية على مستوى الدولة وذلك نظرا لتفاقم هذه المشكلة بعد أن أصبح تزايد السكان بمعدل اكبر من المعدل الذي تزيد به الموارد خاصة في الزراعة .

أهمية ضرورة استقرار الدخل المزرعى :

يعتبر تغير الدخل من عام لآخر ناتج عن عدة عوامل أهمها التغيرات في العرض والطلب إذا كانا غير مرنين حيث ينتج عن ذلك تغيرات واسعة نسبيا أو أسعار المحاصيل الزراعية وبالتالي في الدخول ، بالإضافة إلى التغيرات السنوية التي تحدث في الإنتاج نفسه لذلك كان تثبيت الدخل المزرعى أمرا ضروريا للأسباب آلاتية :

أ – خلق صعوبات للعائلات الزراعية :

غالبا لا تكون العائلة المزرعية مهيأة لعديد من السنوات التي تحصل فيها على دخل منخفض فيها . فإذا لم يكونوا قادرين على الادخار لتأمين المصاريف الجارية أو إذا لم تكن هناك برامج لتثبيت الدخول فإن التغيرات في الإنتاج أو عدم ثبات الأسعار بسبب لهم صعوبات كثيرة حيث تنخفض مستوى معيشتهم في السنوات التي يحصلون فيها على دخل منخفض .

كما أن تغيرات الدخل تسبب تغيرات في أثمان الأراضي وينتج عن ذلك أحيانا خسارة المزرعة ورهنها ومصادرتها . أما في سنوات الرواج التي يزداد فيها الدخل فإن المزارعين يزيدون من إنفاقهم وتزداد القروض الزراعية غالبا وترتفع أثمان الأراضي ويرفع المزارعون من معدل مصاريفهم الاستثمارية . فإذا ما انخفضت الأسعار يجد الزارع أنفسهم مثقلون بديون كثيرة ومصاريف ثابتة عالية أكثر مما لو كانت على أساس معدل ثابت .

ب – التأثير على الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد :

يؤدى عدم ثبات الدخل المزرعى إلى عدم كفاءة اقتصادية في استغلال الموارد المزرعية، فإذا ما ارتفعت الأسعار يستثمر المزارعون جزءا أكبر من أموالهم في استثمارات طويلة الأجل قد تغل ربحا مرتفعا إذا لم تتغير أسعار المنتجات الزراعية. ولكن إذا انخفضت الأسعار الزراعية وإذا لم يكن لدى

المزارع مورد كاف للنقود السائلة فإنه لن يكون قادر على الحصول على قرض يستعين به على حسن استغلال العمال أو رأس المال والأرض في عملياته المزرعية، ويعود معظم عدم الكفاءة هذه إلى عدم الطمأنينة، فإذا كان من الممكن التنبؤ بالتغيرات في الأسعار والدخول المزرعية لاستطاع المزارع أن يخطط مقدما وأن يجعل استثماراته طبقا للأسعار التي ستكون وقت جمع المحصول وإذا كانت لدية فكرة أحسن عما سيحدث فإنه قد يعرف إلى أي نوع من الاستثمارات يتجه وبذلك يتجنب عدم الكفاءة المتسبب عن عدم الطمأنينة .

جـ – التأثير على الدخل المحلى الإجمالي :

من المعروف أن الأسعار الزراعية أكثر حساسية للتغيرات في الطلب كما أن انخفاض الأسعار الزراعية يسبق أو يصاحب هبوط النشاط التجاري والصناعي ، فانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية من سنة 1929 إلى سنة 1932 مثلا كان أحد المقاييس الدالة على قوة الكساد وازدياد البطالة في المدن الذي صاحبة انخفاض القوة الشرائية للمزارعين وكذلك الارتفاع الشديد في الأسعار الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كان مصحوبا بزيادة في العمالة والنشاط الصناعي . وعلى هذا الأساس يرى البعض ضرورة تثبيت الدخول المزرعية كوسيلة لتثبيت الدخل المحلى الإجمالي . على الرغم من أن التغيرات التي تحدث في الدخل الإجمالي قد تعود إلى أسباب خارج محيط الزراعة.

والتغيرات في المركز الائتماني للمزارعين وكذلك التغيرات في مقدرة المزارعين على تكوين رؤوس أموال للاستثمار لها أثر في تضخيم التغيرات في الدورات التجارية وفى أثناء فترة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يصبح المزارعين أكثر تحملا لمخاطر الاقتراض. ونظرا لان معظم الزراع حينئذ لا تملك الأرض أو الآلات الحد المناسب للاستغلال المريح فإنهم يقترضون بغرض تحسين دخولهم ويحدثون بذلك تطورات أعمق في مجال استثمار رؤوس الأموال

وفى فترات انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية تسوء مقدرة المزارعين الائتمانية على أحداث مثل هذه التوسعات وبالتالي يحدث تقلص ، تساعد التقلصات في الزراعة على تضخم اثر التغيرات في الدخل المحلى الإجمالي .

برامج زيادة واستقرار الدخول المزرعية :

من اجل كل هذه المساوئ التي تظهر نتيجة للتغيرات في الدخول كان من أهم أهداف السياسة الزراعية العمل على رفع وتثبيت الدخل المزرعى وتتبع في ذلك وسائل عديدة مثل دراسة وتحليل أسعار المحاصيل الزراعية لمعرفة ما

يمكن أن تكون عليه في المستقبل القريب لإحاطة المزارعين بذلك علما فيتجنبوا تلك التقلبات وقد تلجأ الحكومة إلى صرف معونات للمزارعين على المحاصيل التي يزرعونها وبذلك تحفظ لهم مستوى دخل معين . كما أن برامج الائتمان الزراعي يجب أن تكون بالمرونة والحجم المناسبين لمقابلة كافة التطورات التي قد تحل بالمحيط الزراعي.

ولا يخفى ما للسياسات التي تقع خارج المحيط الزراعي من اثر في بلوغ هذه الحكومات من زيادة وتثبيت الدخل المزرعى مثل سياسة التعليم والصحة وإنشاء الطرق والتخزين للمنتجات الزراعية والإرشاد الزراعي وحماية الأراضي الزراعية والسياسة التجارية وتحدَيد مساحة المحاصيل إلى غير ذلك مما قد تلجأ إليه الدولة لتحقيق هذه الأهداف ومع ذلك فغالبا ما يكون اثر كل هذه السياسات محدودا بالنسبة لتثبيت الدخل المزرعى .

(3) تحسين الأحوال الاجتماعية :

تعتبر زيادة الكفاءة وزيادة وتثبيت الدخل من الأهداف الاقتصادية الهامة ولكن معالجة السياسة الزراعية لها سيكون في حدود ضيقة ما لم تؤخذ بعض الأهداف الأخرى في الاعتبار . مثال ذلك الأهداف الاجتماعية والسياسية البعيدة الأثر مثل المزرعة العائلية وحماية حرية الفرد وتحسين وتوسيع فرص التعليم وتطوير خدمة المجتمع والخدمة الصحية الريفية ووسائل الترفية فانه يمكن اعتبار بعضاً من هذه كأهداف للسياسة الزراعية .

ويقصد بالمزرعة العائلية المزرعة التي تكون كافية لمد العائلة بدخل كاف نوعاً وكما بحيث تكون المزرعة قادرة على إتمام جميع الأعمال المطلوبة في المزرعة . وقد استطاعت المزارع العائلية أن تستمر لأنه أمكن تنظيم استخدام الآلات والأرض وبقية الموارد الأخرى في وحدات ذات كفاءة عالية على أساس عائلي .

أ – المزرعة العائلية :

يهتم المجتمع بكيفية توزيع الأرض بين الذين يقومون على استغلالها وقد أخذت بعض الحكومات خطوات حاسمة لتغيير طريقة توزيع الأراضي الزراعية بإن قسمت الإقطاعيات الكبيرة إلى مزارع صغيرة وذلك كما في الدانمارك وهولندا والسويد . أما في الدول الشيوعية فقد تم تجميع المزارع الصغيرة في هيئة مزارع جماعية تدار بواسطة الدولة ، وفى إنجلترا تركز الاهتمام في تحسين حالة المزارع المستأجر أما في مصر وسوريا والعراق ، طبق قانون الإصلاح الزراعي والذي بمقتضاه تم توزيع الحيازات الكبيرة على المنتفعين وانضمام المنتفعين في جمعيات تعاونية تحت أشراف الإصلاح الزراعي .

وإذا كانت المزارع العائلية غير كافية من ناحية الحجم ويكون الدخل منخفض فان المشكلة أمام السياسة الزراعية هي إيجاد طرق مقبولة لزيادة ناتج وكفاءة المزرعة العائلية ، وهذا يوجد مجالاً للعمل أمام السياسة الائتمانية والسياسات الأخرى لتسهيل نقل الأرض ورأس المال إلى مزارع أكثر كفاءة من ناحية الحجم .

ب – تحسين فرص التعليم :

غالبا يكون أن أطفال وشباب الريف اقل حظا في القسط الذي ينالونه من التعليم أو الوسائل التعليمية بالمقارنة بأطفال وشباب المدن. وهذه تسبب خسارة من ثلاثة وجوه فأولا إنها تحد من الفرص المتاحة لشباب الريف وثانياً تخفيض الدخل المزرعى بالحد من انتقال السكان الريفيين وتعمل على وجود فائض من العمال الزراعيين وثالثا فإنها تمثل خسارة وطنية لان العائلات الزراعية ليست على درجة من الوعي للأهداف الوطنية كما يجب وعلى ذلك فإن تحسين فرص التعليم يجب أن تكون أحد الأهداف الهامة للسياسة الزراعية .

جـ– تطوير الخدمات الصحية للمجتمع :

وتعتبر هذه الخدمات من أهداف السياسة الزراعية لما لها من أثر على صحة وإنتاجية العمال الزراعيين بل والسكان الزراعيين بل وللسكان الزراعيين بصفة عامة . وكلما ازداد انخفاض الدخل في منطقة ما كلما كان من الضروري للدولة أن تتدخل لتكمل هي بنفسها ما لم يستطيع الأفراد عمله في مجال تطوير الخدمات الصحية .

د – توفير السلام والحرية والضمان :

والواقع أن هذه الأهداف تخرج عن مجال عمل الزراعية قد يضع بسياسته أسساً كافية لأن تحول ظروف المجتمع بحيث يصبح تحقيق مثل هذه الأهداف صعبا أن لم يكن مستحيلا وعلى ذلك فمن وظيفة السياسة خلق الظروف التي يمكن أن نجد فيها السلام والحرية والضمان إلا أن رسم هذه السياسة يحتاج إلى كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الدراسات الأخرى

وسائل تحقيق أهداف السياسة الزراعية :

سبق أن ذكرنا أن السياسة الزراعية تستهدف :

1- زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة للقطاع الزراعي .
2- عدالة توزيع الدخل داخل قطاع الزراعة وفيما بين قطاع الزراعة وسائر قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى .

ولتحقيق هذين الهدفين معا يلزم الفصل بينهما فيما يتعلق بالإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيقها على أساس :

1- قصر استخدام الجهاز السعرى على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وهو إجراء سعيا وراء الكفاءة الإنتاجية وكذلك كتعبير أو علاقة رمزية معينة بين الموارد والمنتجات ويقتضى ذلك تخطيط جهاز الأسعار تخطيطا يمكن بمقتضاه قيادة استخدام الموارد في الإنتاج لتحقيق هدف الكفاءة الإنتاجية ويمثل هذا التخطيط للجهاز السعرى يتحقق ما يلي :

- إنهاء الجهاز السعرى القائم بما فيه من تدخلات عديدة منفصلة تتطلب على توزيع الدخل وتؤثر تأثيرا سيئا في كفاءة الإنتاج وعدالة توزيع الدخل .
- قيام جهاز سعري يحقق كفاءة الإنتاج ولا يتعارض مع إجراءات عدالة توزيع الدخل عن طريق إجراءات التوزيع المباشر .
- ملائمة الجهاز السعرى لإجراءات استقرار الدخل من سنة لأخرى للزراع الذين يقومون بزراعة محصول أساسي مرتفع مثل القطن في سنة ما وزراعة محصول أساسي آخر منخفض القيمة مثل القمح في السنة التالية، ويمكن أن يتم هذا التثبيت على مستوى القرية حيث يثبت مستوى الدخل خلال فترة الدورة الزراعية لكل حائز .

2- استخدام وسائل إعادة التوزيع المباشر (غير السعرية) لتحقيق هدف عدالة توزيع الدخل. وتنطوي وسائل التوزيع المباشرة على تنظيم الملكية الخاصة وتعديل الضرائب والإعانات والمنح وتقديم الخدمات الاجتماعية لرفع مستوى التعليم والصحة والثقافة ، وتستمد هذه الوسائل منطقها من ضرورة تحقيق أقصى دخل اقتصادي قومي أو على الأساس السعرى السابق ثم استكمال توزيع هذا الدخل وفقا لمقتضيات توفير مستويات معيشية عادلة يضع معاييرها المجتمع.

وبالنسبة للقطاع الزراعي يقتضي تحقيق الهدفين الإجراءات المكملة آلاتية التي تمليها طبيعة القطاع الزراعي .

1) تحقيق الوحدة الإنتاجية الزراعية ذات الحجم الاقتصادي الأمثل عن طريق تجميع الاستغلال الزراعي وتعميق دور التعاون في تحقيق حجم ونوع رأس المال الثابت الأكثر مناسبة من الوجهة الاقتصادية.
2) توفير الموارد الرأسمالية اللازمة لهيكل الوحدة الاقتصادية الأمثل عن طريق وسائل الائتمان الزراعي الطويل والمتوسط الأجل .
3) الوصول إلى التركيب المحصولى الأمثل على أساس الأثمان الحقيقية والنسبية للحاصلات والموارد عن طريق إدخال نظام التسعير مقدما الذي يمكن قيادة الإنتاج على أساسه .

4) تحقيق ترشيد الإدارة الزراعية وفاعليتها عن طريق وسائل الإرشاد الزراعي وعن طريق تدخل الدولة في بعض العمليات الزراعية التي يلزم أن تشرف عليها الجمعيات التعاونية .
5) تحقيق الكفاءة التسويقية للحاصلات عن طريق الفصل بين الإجراءات السعرية التي تؤثر في مجرى توزيع الدخل والإجراءات التسويقية البحتة ثم اتخاذ ما يلزم من الوسائل للحد من تكاليف العمليات التسويقية إلى اقل مستوى ممكن ، وإذا اقتصر الاهتمام على كفاءة الإنتاج وترك جانبا كفاءة التسويق انتهى الأمر إلى الفقد الاقتصادي والمثال على ذلك الاهتمام بكفاءة إنتاج القطن المصري مثلا بينما تركت كفاءة تسويقية لتنخفض إلى اقل من نصف الكفاءة التسويقية للقطن السوداني .

ويلزم قبل الانتهاء من تناول هدف الكفاءة الاقتصادية الزراعية أن تذكر الملاحظتين الآتيين :

(1) لما كانت الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية تأخذ في اعتبارها مستوى الإنتاجية القائمة كحقيقة تكنولوجية فيجب العمل على إيقاف الاتجاه النزولي لإنتاجية بعض الحاصلات لإن تحقيق هدف الكفاءة يتم على نفس المستوى المرتفع أو الصاعد للإنتاجية في حالة الحاصلات التي تحسنت إنتاجيتها في السنوات الأخيرة .
(2) لما كان معنى الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية هو مجموعة علاقات سعريه تحكم العلاقات التكنولوجية ، فان الحاصلات التي لا تنتج للسوق كالذرة الشامية مثلا يظل إنتاجها بعيدا عن إطار الكفاءة الإنتاجية ، فضلا عن استمرار انخفاض إنتاجيتها لان إنتاجها واستهلاكها يتم على المستوى المزرعى في غالب الأحيان .

العوامل المعدلة للسياسة الزراعية :

يتعرض التنظيم الإنتاجي الزراعي الأمثل للتعديل في ضوء الاعتبارات الآتية :

1- المنوال الزراعي العائلي :

إن تنظيم الهيكل الزراعي على أساس الأسرة الزراعية وحيازتها يفسح المجال للتفاوت في الإدخار والاستثمار والإنتاج والاستهلاك بين الأسر المختلفة حتى ولو تساوت مزارعها في المساحة والخصوبة نظرا لاختلاف الأسر فيما يتصل بعدد أفرادها واحتياجاتها والخصوبة في استعمال الدخل والحافز والقدرة على الإنتاج والهدف الذي تتطلع إليه الأسرة .

ويتصل بذلك التنظيم بعض مظاهر الإنتاج لغرض استكفاء الأسرة الزراعية ذاتيا ، فكما تحاول الأسرة الريفية أن تؤمن غذائها من الحبوب خارج

نطاق السوق يقتني الأسرة الحيوان لتأمين احتياجاتها الأخرى من منتجاته ، واقتناء الحيوان لهذا الغرض ، مما أصبح معه جزءا مكونا للبيئة الزراعية ، مع ما يخصص له من موارد إنتاج العلف يخرج بهذه الموارد وممكنات استخداماتها عن نطاق السوق وبالتالي عن ممكنات تنظيمها وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي القومي الذي ينصب على الحاصلات التجارية .

2- الاعتبارات التكنولوجية :

إن التنظيم الاقتصادي الأمثل للإنتاج الزراعي يرتكز فيما يختص بالوحدة الإنتاجية على مبدأ العائد النسبي لكل من الموارد المستخدمة مع تنظيمها في الإنتاج بما يعود بأقصى دخل على هذه الوحدة وبأقصى إنتاج للمجتمع المستهلك ، ولكن الاعتبارات التكنولوجية المتصلة بخصوبة الأراضي تضع حداً عينياً لممكنات تطبيق التنظيم الاقتصادي الأمثل ، إذ يلزم تبادل المحاصيل في دورة زراعية مناسبة تستهدف المحافظة على خصوبة الأراضي بدلا من تعظيم الدخل وحدة على حساب هذه الخصوبة .

3- الاحتياط للطوارئ :

في اقتصاد مفتوح يعتمد إلى حد كبير على مبادلاته مع العالم الخارجي يرتكز التنظيم الزراعي الأمثل فيه على مبدأ الميزة النسبية وما يستتبعه ذلك من التوسع في المبادلات الخارجية ، وفى عالم تسوده الحواجز الاقتصادية في وقت السلم وغلق كثير من سبل المبادلة في وقت الحرب تقتضى الحيطة بعض التجاوز عن التنظيم الاقتصادي الأمثل لضمان إنتاج جانب من الحاصلات الزراعية الضرورية للاستهلاك المحلى في أوقات الطوارئ ويصبح التعظيم في هذه الحالة مزدوجا ليشمل تعظيم الدخل الزراعي القومي وتأمين الاستهلاك في أوقات الطوارئ معا، وتقرر الدولة حدود نوعى التعظيم في ضوء تقديراتها الاقتصادية والدفاعية .

إجراءات السياسة الزراعية :

توجه السياسات الاقتصادية سواء في قطاع الزراعة أو في غيره من القطاعات نحو تحسين الأحوال الاقتصادية في المجتمع . والرفاهية الاقتصادية يجب أن تقاس وتقييم في ضوء الاعتبارين الآتيين :

1- معظمة الناتج القومي .
2- التوزيع الأمثل للدخل .

وبالطبع فإنه من غير الممكن أن تكون أهداف السياسة الاقتصادية ذات نفع شامل لجميع أفراد المجتمع ، بل غالبا ما تضر بمصالح البعض في نفس

الوقت الذي تحقق فيه المنفعة العامة أو تكون لمصلحة طائفة معينة على حساب الإضرار بباقي الطوائف . ويرسم السياسة تتحدد الإجراءات التي يتم فيها تحديد أهداف البرامج والمعايير المناسبة والتي تؤدى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهى عملية صعبة ومعقدة ويتلخص رسم السياسة في الاختيار بين الوسائل البديلة المختلفة لتحقيق أي هدف معين وتشمل هذه الإجراءات العناصر الأربعة التالية :

1- صانع القرار 2- الهدف
3- الوسائل 4- الجوانب المحيطة باتخاذ القرار

1- صانع القرار :

وهو بالنسبة لأي سياسة عامة جهة حكومية . فقد يكون مجلس تشريعي أو قانوني (مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو مجلس الدولة) أو قد يكون محليا مثل المحافظة . والمقرر في أي جهاز للإجراء التنفيذي يصدر القرارات الخاصة بكيفية استخدام الوسائل لتحقيق الهدف وفى بعض الأحيان يكون أمام المقرر فرصة الاختيار بين أهداف متعددة ، أما إذا كان الهدف محدد أمامه فإن عليه في هذه الحالة أن يوضح الوسائل ، ومعايير السلبية والبرامج الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

2- الهدف :

وهو هدف السياسة الذي يريد المقرر تحقيقه ويجب أن يكون محدودا بدقة ووضوح . وفى رسم السياسة يجب أن يؤخذ في الاعتبار تحديد جهاز الإجراء التنفيذي لكل هدف من أهدافها وإلا فإنه من الصعب معرفة إذا ما كانت الوسائل المستخدمة مناسبة للأهداف المطلوبة أم لا . فقد تكون مناسبة لهدف معين دون آخر وعلى ذلك فإنه من الواجب الاقتصار على إجراء تنفيذي واحد لكل هدف وأن يحدد بدقة ووضوح . وفى النهاية يجب أن يتمشى الهدف في أي برنامج اقتصادي مع الرفاهية الاقتصادية العامة .

3- الوسائل :

هي عبارة عن معايير السياسة أو البرامج المقترحة المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة. وبالطبع فان هناك العديد من الوسائل المختلفة التي يمكن أن توصل إلى الهدف. والاختيار بين هذه الوسائل أو توصل إلى الهدف . والاختيار بين هذه الوسائل أو المعايير هو الذي سيحدد بدرجة كبيرة درجة نجاح البرنامج وهذا يستوجب الإلمام بالقواعد الاقتصادية فقد يكون أحد هذه الوسائل أكفأ من غيره ولكن في نفس الوقت قد يكون أكثر تكلفة مما يفقده أهميته والعلاقة بين

الوسائل والأهداف نقطة هامة في تقييم السياسة فقد يكون الهدف من السياسة مفيد ولكن الوسيلة إذا كانت غير ملائمة فقد تؤدى إلى فشل هذه السياسة ويجب أن تقيم وسائل السياسة في ضوء ثلاث اعتبارات :

1) الهدف .
2) ظروف جهاز الإجراء التنفيذي في هذه السياسة .
3) اثر هذه الوسائل أو ردود فعلها خارج نظام الإجراء التنفيذي .

4- الجوانب المحيطة باتخاذ القرار :

وظروف أي إجراء تنفيذي هي كل الظروف الفنية والمؤسسية التي لا تخضع لسلطات صانع القرار ، أو على الأقل فيما يختص بالبرنامج المطلوب . وعلى ذلك فإن مشكلة واضع السياسة تتضمن الاختيار الوعي للوسائل أو المعايير التي تناسب أو يمكن أن تتمشى مع الظروف التي سيعمل من خلالها البرنامج المطلوب .

وعموما فإن المعايير والوسائل المستخدمة يجب أن تكون دستورية وأن تخدم الحقوق المدنية وحقوق الملكية وأن تكون في حدود السلطات القانونية للمقرر. كما يجب أن تكون وسائل السياسة مقبولة من غالبية الأفراد التي ستطبق عليهم وإلا فإنها قد تفشل بالطبع فإن تكاليف تنفيذ تلك السياسة ومدى الأعباء التي ستتحملها الدولة تجاهها ستكون هي الأخرى عاملا محدد بل وقد تكون مانعة من الأخذ بها في بعض الأحيان .

من كل ذلك نخلص إلى أن السياسة الزراعية ما هي إلا مجموعة مركبة من أهداف مختلفة ومجموعات مختلفة من الوسائل ، ومحددة بالكثير من الظروف المختلفة ولفهم هذه السياسة يجب أن تقسم إلى أجزاء محددة (برامج) لكل منها هدف محدد ، وأوضح موكل أمره إلى جهة حكومية كمقرر له. ويمكن حينئذ تقييم مدى ملائمة وكفاءة الوسائل في خدمة الأهداف وإمكان تمشيها مع الظروف السائدة خارج منطقة نفوذ هذا البرنامج. وهذه الشروط هي غالبا عوامل حاسمة في تحديد إذا ما كان من الممكن لأي برنامج أن يوضع موضع التنفيذ .

تذكـــــــــر

- السياسة الاقتصادية الزراعية هي ذلك الشطر من السياسة الاقتصادية التي يجرى تنفيذها في مجال القطاع الزراعي للمقتصد القومي .
- تنقسم السياسة الزراعية إلى سياسات أخرى أهمها السياسة السعرية والسياسة التسويقية وذلك بالإضافة إلى السياسة الأرضية الاستغلالية والسياسة الإنتاجية .
- تستهدف السياسة السعرية الزراعية تقليل التقلبات الكبيرة في الأسعار والدخول المرزعية بالإضافة إلى تحقيق العلاقات المثلي بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية والدخول الزراعية وغير الزراعية .
- للسياسة الزراعية ملامح وخصائص متميزة ويعزى ذلك نتيجة تأثير الإنتاج دون غيرة من الأنشطة الإنتاجية الأخرى بالعوامل البيئية الموسمية .
- سارت سياسة التنمية الزراعية المصرية منذ عام 1952 وحتى الآن في اتجاهية متوازيين ، أولهما يتعلق بإحداث تغيرات هيكلية في البنيان الزراعي المصري ، وثانيهما يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية رأسياً وأفقيا .
- تتمثل أهداف السياسة الزراعية بصفة عامة في زيادة الكفاءة وزيادة وثبات الدخل المزرعى وتحسين الأحوال الاجتماعية .
- تتمثل أهم الإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الزراعية المصرية في استخدام الجهاز السعرى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وإنهاء التدخلات في الجهاز السعرى ، هذا بالإضافة إلى وسائل إعادة التوزيع المباشر (الوسائل غير السعرية لتحقيق عدالة توزيع الدخل).
- توجد بعض الإجراءات المكملة لتحقيق أهداف السياسة الزراعية أهمها تحقيق الكفاءة الإنتاجية الزراعية وتوفير الموارد الرأسمالية وتحقيق الكفاءة التسويقية للحاصلات ، مع ترشيد الإدارة الزراعية .
- يتعرض التنظيم الإنتاجي الزراعي الأمثل للتعديل نتيجة عدة اعتبارات هي المنوال الزراعي العائلي ، الاعتبارات التكنولوجية ، الاحتياطي للطوارئ .

أسئلـــــة

1- عرف السياسة الاقتصادية الزراعية مبيناً كيفية استنباط أهدافها ؟

2- اشرح أهداف السياسة الزراعية المصرية ؟

3- بين التقسيمات المختلفة للسياسة الاقتصادية ؟

4- اذكر أهداف السياسة السعرية الزراعية ، موضحاً رأيك في أساليب تنفيذ تلك السياسة ؟

5- ناقش إجراءات تنفيذ السياسة الزراعية ؟

6- بين أهم العوامل التي تؤدى إلى تعديل السياسة الزراعية ؟

7- ناقش أهمية السياسة السعرية ودورها في التنمية الاقتصادية ؟

8- ناقش أهمية السياسة التسويقية ودورها في التنمية الاقتصادية ؟

9- ما هو وجهه نظرك في الرأي الخاص بضرورة تدخل الدولة في السوق الزراعي أو في الأساليب المستخدمة في ذلك ؟

10- اشرح مفهوم الكفاءة الاقتصادية مع استعراض الأبعاد الثلاثة لمفهوم تحقيق الكفاءة الاقتصادية ؟

11- تتبع مسار السياسة الزراعية المصرية واتجاهاتها منذ عام 1952 ؟

الباب السادس

التخطيط التأشيري في النظام الاقتصادي الحر

إن التخطيط في الاقتصاد الحر يبقي على كل السمات الأساسية للنظـام الاجتماعي السائد ، كالملكية الخاصة ، والمشروع الخاص ، ويتم هذا التخطـيط من خلال جهاز الأسعار كما تتحدد في السوق الحرة . وكما يقرر أرثر لويس – وهو من دعاة التخطيط في الاقتصاد الحر – بإن الدولة لا تـستطيع إن تخطـط كيفما تشاء ، غير أنه ينبغي عليها أن تخطط عن طريق السوق ، لا عن طريق التوجيه المركزي بعيدا عن جهاز الأسعار .

أما المجتمع الذي كان يتسم نظامه الاجتماعي فيما سبق بأنه نظام شمولي الطابع ، تسوده الملكية العامة ، ويتحدد مساره وفقا للتوجيه المركزي من خلال خطة قومية شاملة وقرارات سياديه أمره بعيدا عن آليات السوق الحـرة ، ثـم يتحول إلى مجتمع ذي اقتصاد حر تسوده الملكية الخاصة والمشروع الخـاص ، وذلك في أعقاب عمليات الخصخصة ليضطلع قطاع الأعمـال الخـاص بـدور محوري في العملية الإنمائية [1] ، فإن التخطيط يتم أيضا بعد هذا التحول الهيكلي في الاقتصاد القومي ، كيفما تشاء الدولة وبالأسلوب الذي تختاره عـن طريـق السوق ، أما بهدف تصحيح الاختلال في الاقتصاد الوطني وأما بهـدف تحقيـق الإنماء الاقتصادي بصورة جزئية أو شاملة . ومن ثم يجدر – بادئ ذي بـدء – مناقشة كل من التخطيط التقويمي والتخطيط الإنمائي الجزئـي ، قبـل مناقـشة التخطيط التأشيري في الاقتصاد الحر ، وهو جوهر الموضوع .

---

[1] ويجدر بالذكر إن الاقتصاد المصري كان قد بدأ يتحول منذ فترة من اقتصاد شمولي موجه مركزيا إلى اقتصاد حر يلعب فيه النشاط الخاص دورا محوريا في النهوض بالعملية الإنمائية ، ويقتضي الأمر لذلك أن تنتهج الدول أسلوب التخطيط التأشيري باعتباره تخطيطا غير مباشر ، يتم عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجيه الأمر ، ولعلنا نتذكر ، في هذا الصدد تصريح رئـيس وزراء مـصر فـي 28 ديسمبر 1994 من أنه لا رجعه عن مبدأ حرية السوق وتحرير الاقتصاد بالكامل باعتباره اسـتراتيجية متكاملة لتحقيق الخير والرخاء للمواطنين ، والنهوض بالاقتصاد المـصري ليتفاعـل بايجابيـة مـع المتغيرات الاقتصادية الدولية .

التخطيط التقويمي

هذا النوع من التخطيط الذي يطلق عليه أيضا "التخطيط التصحيحي" إنما يستهدف تصحيح بعض الاتجاهات التي تسيء إلى سير الاقتصاد القومي على الوجه المرغوب مثلما تفعله الرأسماليات الغربية من اجل تصحيح الاختلال الناشئ عن الموجات الانكماشية أو التضخمية . وتستهدف الدولة من وراء الأخذ بهذا الأسلوب التقويمي في التخطيط المحافظة على طريق وسط بين الكساد والتضخم .

ومقتضى ذلك أنه لو لاحت في الأفق بوادر الكساد ، فإن الدولة تتدخل ببرنامج للتوسع في المشروعات العامة وانتهاج " سياسة النقد الرخيص " وغير ذلك من التدابير . أما إذا مال الموقف نحو التضخم ، فإن الدولة تتخذ من التدابير الوقائية ما يحد من خطر هذا التضخم ، وإن كانت الدولة لا تخشي من التضخم قدر ما تخشي من الكساد . وقد كان " للثورة الكينزية في الفكر الاقتصادي الحديث أثر واضح في إتباع مثل هذه السياسة التقويمية [1]

تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على الكساد :

وعلى ذلك إذا كان الاقتصاد الحر يعاني من الكساد ، فإن الدولة – كما سبق البيان – تأخذ بأسلوب التخطيط التقويمي بهدف التغلب على الكساد . ويمكن تحقيق هذا الهدف بإتباع طرق ثلاث :

- زيادة الاستهلاك النهائي (بشقيه الخاص[2] والاجتماعي) .
- زيادة الاستثمار الخاص .
- التوسع في الاستثمار العام .

(أ) دعم الاستهلاك النهائي وفقا لأسلوب التخطيط التقويمي :

يمكن العمل على زيادة الاستهلاك بزيادة الميل إلى الاستهلاك عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول الدنيا ، إذ إن ميل هؤلاء إلى

---

[1] وضح هذا تماما في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تصحح الحكومة الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الأمريكي طبقا لقانون العمل الصادر عام 1946 ، وذلك بالاحتفاظ بجهاز مضاد للكساد يراقب بدقة الموقف الاقتصادي ، وعلى أهبة الاستعداد للعمل على الفور .

[2] الاستهلاك الخاص هو الذي يقوم به القطاع العائلي .

الاستهلاك اكبر من أصحاب الدخول العليا . ومن الممكن إعادة توزيع الدخل القومي على مثل هذا النهج بتحويل القوة الشرائية من أصحاب الدخول العليا إلى أصحاب الدخول الدنيا بفرض الضرائب التصاعدية على الدخول ، وتوجيه حصيلة هذه الضرائب لصالح الطبقات محدودة الدخل في شكل إعانات ، أو تخفيض تكاليف المعيشة بخفض الأسعار أو في شكل إنفاق على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من إنفاقات الرفاهية الاجتماعية . ومن الممكن أيضا إعادة توزيع الدخل بإتباع سياسة من شأنها أن يزيد نصيب الأجور في الدخل القومي ، أي تحويل الدخل من المجموعات التي تعتمد على عوائد الملكية إلى المجموعات التي تعتمد على الأجر أو عائد العمل . هذا ويمكن أيضا دعم الطلب الاستهلاكي عن طريق تشجيع منح التسهيلات الائتمانية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة .

(ب) زيادة الاستثمار الخاص وفقا لأسلوب التخطيط التقويمي

أما بالنسبة لزيادة الاستثمار الخاص في أوقات الكساد ، فيمكن للدولة أن تعمد إلى تخفيض الضرائب لتشجيع استثمارات رؤوس الأموال الخاصة ، وتخفيض سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته وفقا للنظرية الكنزية التي تبرز أثر تغيرات سعر الفائدة على السلوك الاستثماري لرجال الأعمال ، مع اخذ الكفاءة الحدية لرأس المال في الاعتبار ، بغية تشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمار .

ومع ذلك فقد دلت البحوث الميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية على ضعف حساسية رجال الأعمال لانخفاض سعر الفائدة ، لأن عنصر المخاطرة في كثير من المشروعات من الضخامة بحيث لا يعوضه انخفاض سعر الفائدة . وقد أعرب كينز في كتابة " النظرية العامة " عن الشكوك التي تخامره في صدد تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار . أما بالنسبة لتخفيض معدل الأجور في أوقات الكساد ، فقد عارضه كينز على أساس أن هذا التخفيض يفضي إلى النقص في حجم الطلب الفعال ، وهذا يفضي بدوره إلى النقص في حجم الإنتاج ومستوي التوظيف . ولهذا فقد بات من الضروري إتباع سياسة دعم الأسعار والتوسع فيها بحيث تشمل عددا كبيرا من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ، بما يؤدي إلى تأمين الاحتمالات المستقبلية بالنسبة للمستثمرين .

(ج) التوسع في الاستثمار العام وفقا لأسلوب التخطيط التقويمي

ومع ذلك فقد لا يستجيب الاستثمار الخاص لكل من التدابير التي تتخذها الدولة من اجل الارتفاع بمستواه ، لأنه يتسم بالتقلب والتردد إلى حد كبير . ولهذا يصبح التوسع في الاستثمار العام بمثابة " تغير معوض " لا مناص عنه لتصحيح الاختلال الناشئ عن الكساد . ولا يعني بذلك إحلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص ، وإنما يعني به تعويض الاستثمار العام للنقص في الاستثمار الخاص .

تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على التضخم :

تعرضنا في الجزء السابق للتدابير التي يتطلب التخطيط التقويمي اتخاذها من اجل القضاء على الكساد والبطالة . أما في حالة التضخم فيتطلب هذا التخطيط من الدولة أن تتخذ خطوات معينة لكبح جماح القوي المؤدية إلى التضخم ، والالتجاء إلى الحلول التي قدمها الفكر الكينزي لمقاومة التضخم ، وهي بطبيعة حلول مضادة للحلول الدائمة لمقاومة الانكماش والبطالة .

وتتلخص تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على التضخم فيما يلي :

- تخفيض الميل إلى الاستهلاك .
- تخفيض الميل إلى الاستثمار .
- تخفيض الإنفاق الحكومي .

(أ) تخفيض الميل إلى الاستهلاك

يمكن تخفيض الميل إلى الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب على الاستهلاك وزيادة المدخرات المحلية ، غير إن الضرائب المرتفعة على الإنفاق الاستهلاكي وإن كانت وسيلة فعالة للنقص في الاستهلاك . إلا أنها لا تلقي تأييدا كبيرا ، ولا تلجأ إليها الحكومات إلا في أحوال الضرورة القصوي . وأما زيادة الادخار بصورة اختيارية فقد لا تكفي لإنقاص الاستهلاك إلى الحد المطلوب. وهنا فقد تلجا الدولة كما يقرر كينز إلى الادخار الإجباري لمكافحة التضخم .

(ب) تخفيض الميل إلى الاستثمار الخاص

وأما بالنسبة لتخفيض الميل إلى الاستثمار الخاص فهو إجراء ضروري، لأنه في حالة ما إذا كانت الموارد الإنتاجية في المجتمع موظفة جميعها توظيفا كاملا ، فإن أية استثمارات إضافية من شأنها أن تزيد من ندرة الموارد ، فيدفع

ذلك إلى زيادة ارتفاع الأسعار وتفاقم مشكلة التضخم ، وهنا يتعين على الدولة أن تفرض رقابتها المحكمة على الاستثمار ، بحيث لا يجوز إقامة أي استثمار جديد في القطاع الخاص إلا بترخيص من الدولة .

(ج) تخفيض الإنفاق الحكومي :

وما دام السبب الرئيسي في التضخم هو زيادة الحجم الكلى للإنفاق على السلع عن المتاح منها في الأسواق ، فإن العلاج الوحيد هو الحد من هذا الإنفاق الزائد عن الحد . وهنا تتضح أهمية تخفيض الإنفاق الحكومي ، وأن كان هذا لا يعني تحقيق فائض في الموازنة في جميع الأحوال ، فقد ينطوي تخفيض الإنفاق الحكومي على تضيق نطاق العجز في الموازنة .

التخطيط الإنمائي الجزئي

قد لا يستهدف التخطيط في الاقتصاد الحر تصحيح اختلالات في الاقتصاد القومي ، كما أوضحنا فيما سبق ، بل يستهدف النهوض ببعض الصناعات الكبرى أو بعض القطاعات الاقتصادية الهامة ، كالزراعة أو التجارة الخارجية أو النقل والمواصلات . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التخطيط الإنمائي الجزئي لا يعتبر أسلوبا له فاعليته في تطوير الاقتصاد القومي ، لأنه يركز على قطاعات هامة قليلة ويترك القطاعات الأخرى دون تخطيط ، مع أن الاقتصاد القومي في أي مجتمع يقوم في الواقع على قدر كبير من الترابط والتشابك بين مختلف القطاعات [1]

التخطيط التأشيري

أما " التخطيط التأشيري " أو ما يسمي أيضا " التخطيط الإنمائي الشامل فإنه يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية ، ويضمن قدرا كبيرا من التناسق والتماسك في إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها . ولكن إذا كان التخطيط الرأسمالي كما قدمنا لا يتطلب أي تغيير جذري في التركيب الاقتصادي للمجتمع ، بمعني أنه لا يتطلب قيام قطاع عام كبير يقود عملية التنمية ، بإحلال المشروع محل المشروع

---

[1] من أمثلة هذا التخطيط الإنمائي الجزئي ، في إطار الاقتصاد الحر ، تخطيط الصناعة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية (خطة مونييه) ، وكان يستهدف أساسا استخدام المعدات الحديثة في المجال الصناعي أو ما يعرف عادة باسم " الترشيد الصناعي" .

الخاص ، فما طبيعة هذا الأسلوب الشامل في التخطيط الإنمائي في ظل الاقتصاد الحر ؟

أن هذا التخطيط يتم بأن تضع الحكومة خطة للاقتصاد القومي في مجموعة ، ثم تقدم هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة لتنفيذها ، كل قطاع فيما يخصه ، غير أنها لا تلزم القطاعات بهذا التنفيذ . ومع ذلك فقد تستخدم الحكومة بعض الوسائل المباشرة ، كمنح المساعدات المالية ، وتقديم التسهيلات المختلفة في مجال الصناعات التي توليها أهمية خاصة . وقد تلجا الحكومة أيضا إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرادعة ، إذا ما تكشفت لها بعض الانحرافات عن الخطة . وعلى أية حال فإن الحكومة لا تلجأ إلى إصدار توجيهات مباشرة إلى المنتجين إلا في أحوال الضرورة القصوي . ومن هنا فإن التخطيط التأشيري لا يعدو أن يكون تخطيطا غير مباشر ، يتم عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجيه الأمر .

ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع من التخطيط التأشيري ما اتبعته الهند في تخطيطها الشامل ، إذ تم تنفيذ الخطة الأولى من خلال جهاز الأسعار ، أما الخطتان الثانية والثالثة ، فقد نفذتا أيضا داخل هذا الإطار ، واقتصر دور الحكومة على وضع خطة القطاع العام وتنفيذها ، أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فقد وضعت لجنة التخطيط الأهداف الخاصة به ، وتركت تنفيذها للمشروعات الخاصة .

والجدير بالذكر هنا أنه في مثل هذا الإطار ، وفى ظل الاقتصاد الحر ، يتم تطبق ثلاث سياسات رئيسية في مجال التخطيط وهي .

- السياسة الاستثمارية .
- والسياسة الضريبية .
- وسياسة توفير المرونة في الجهاز الإنتاجي .

(أ) مبادئ تخطيط الاستثمار في نظام الاقتصاد الحر

إذ ما كان الهدف الرئيسي للتخطيط التأشيري هو تحقيق معدل من الاستثمار أعلى بكثير من معدلة في الاقتصاد غير المخطط – بمعدل يتراوح بين 15% و 20% من الدخل القومي مثلا – فان الأمر يتطلب إتباع بعض الوسائل غير المباشرة لتقييد الاستهلاك بغية زيادة حجم الادخار ، بل قد يكون في وسع الدولة أن تحقق قدرا من الادخار الراهن من خلال تكوين فائض في الموازنة العامة . ومع ذلك فقد لا تكفي المدخرات المحلية ، سواء كانت مدخرات القطاع

العائلي أم مدخرات قطاع الأعمال الخاص أم المدخرات الحكومية ، سواء كانت تتخذ صورتها الاختيارية أم الإجبارية ، لسد احتياجات الطلب الاستثماري . وهنا قد تدعو الحاجة إلى سد النقص في المدخرات المحلية بالحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الخارج .

وفى هذا المجال من موضوع التخطيط التأشيري ، يضع آرثر لويس ثلاثة مبادئ لتخطيط الاستثمار في الاقتصاد الحر وهو أنه :

- يجب تمويل الاستثمار بقدر الامكان من الادخار وآلا نشأ التضخم .
- ويجب إلا يتجاوز الاستثمار الموارد المادية المتاحة .
- ويجب إلا تبعثر الأموال المحددة المتاحة للاستثمار في إنتاج السلع الكمالية .

وللحد من الاستثمارات الموجهة للإنتاج الكمالي ، يمكن للدولة أن تتبع وسيلتين بدلتين : أما عدم الترخيص بإقامة مشروعات استثمارية جديدة لأغراض الإنتاج الكمالي ، وأما رفع تكاليف الاستثمارات الجديدة منها بما لا يتيح التنفيذ إلا للمشروعات الضرورية فقط ، أما ارتفاع التكاليف فقد يتأتى بدورة عن طريقين : رفع أسعار الفائدة (نفقة الاستثمار) أو فرض الضريبة على الاستثمارات الجديدة بمعدلات مرتفعة .

(ب) مبادئ التخطيط الضريبي في نظام الاقتصاد الحر

أما عن التخطيط الضريبي فان الأمر يدعو إلى وضع سياسة للضرائب الجمركية من شأنها أن تستبعد المنافسة الأجنبية ، أي فرض الحماية عن طريق المعدلات المرتفعة للضرائب على الواردات ، وإتباع نظام حصص الاستيراد ، ونظام التراخيص ، وما إلى ذلك هذا بالإضافة إلى منع تصدير بعض المواد الخام والسلع الضرورية اللازمة للنهوض بالصناعة المحلية .

ومع ذلك فإن الدولة ذات الاقتصاد المخطط تواجه ضغطا كبيرا على موازين مدفوعاتها بسبب الزيادة في استيراد السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأغراض التنمية . ولهذا فإن وضع القيود الضريبية والكمية على الواردات له حدوده ، ورغم وضع هذه القيود ، فلابد من الزيادة الكبيرة في الواردات ، وعلى الأخص في أولى مراحل التنمية .

ولهذا يقتضي الأمر اتخاذ كل التدابير والوسائل التي من شأنها أن تحقق زيادة مناظرة في الصادرات ، تقوم على أساس رفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية ورفع الكفاءة التسويقية من ناحية أخري . أن مثل هذا التوجه السليم لابد أن

يفضي في النهاية إلى انخفاض تكاليف إنتاج المنتجات المصدرة إلى الخارج ، وبالتالي انخفاض أسعارها مع الارتفاع بمستوي جودتها . ويمكن لهذه الزيادة في حصيلة الصادرات أن توفر بدورها العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون والالتزامات الخارجية الناشئة عن التوسع في الاستيراد .

(ج) سياسة توفير المرونة في الجهاز الإنتاجي في نظام الاقتصاد الحر

وأخيرا يركز بعض الاقتصاديين على سياسة توفير المرونة في الجهاز الإنتاجي ، ويولون هذه السياسة كثيرا من الأهمية في نجاح أسلوب التخطيط في الاقتصاد الحر ، حيث يؤكد أن مشكلة المرونة لا وجود لها في الاقتصاد المخطط مركزيا ، إذ في وسع الدولة أن تستخدم جهازها الإنتاجي الذي يأتمر بأمرها في إحداث المرونة في تنقل الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي .

أما في الاقتصاد الحر المخطط ، فإن إحداث هذه المرونة في الجهاز الإنتاجي هو من الصعوبة بمكان ، ولو أمكن تحقيق هذه المرونة بالقدر الكافي لما دعت الحاجة إلى إتباع نظام التراخيص أو نظام البطاقات ولما كان ثمة عجز في بعض الموارد والسلع أو فائض في البعض الأخر . ويقترح لويس لتحقيق المرونة في تنقل الموارد الإنتاجية بين فروع النشاط الاقتصادي – أو بعبارة أخري لتوفير المرونة في الجهاز الإنتاجي – تخطيط توطن الصناعة ، وتخطيط الأجور ، وتخطيط وتدريب القوي العاملة للحصول على القدر المطلوب من المهارات المختلفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

ويجدر بالذكر أنه في مرحلة التحول من اقتصاد شمولي مخطط مركزيا إلى اقتصاد حر ، وذلك من خلال عمليات " الخصخصة " ، وما يترتب على هذا التحول الهيكلي من انتهاج أسلوب " التخطيط التأشيري " كما سبق البيان فإنه ينبغي التنوية إلى أن عمليات " الخصخصة " لا تمضي بلا حدود أو ضوابط ، بل إن ثمة حدودا فاصلة يجب عدم تجاوزها بين القطاعين العام والخاص ، تأمينا لمسيرة الاقتصاد الوطني على النهج السليم ، وعندها تتخلى الدولة عن دورها في الإنتاج والاستثمار ، كما كان الحال في نظام الاقتصاد الشمولي ، لتقوم بدور أساسي في مجال الرقابة والإشراف وفقا لنظام الاقتصاد الحر المخطط تأشيريا.

وعلى ذلك فإن الحد الفاصل الأول يتمثل في وظيفة الدولة في إنشاء وإدارة الصناعات الجديدة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص إما لنقص في المعرفة ، وإما لضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإنشائها ، وإما لجسامة

المخاطر التي يتعرض لها المنظمون في القطاع الخاص إذا ما أقدموا على النهوض بها . وقد تتغلب الدولة على مشكلة عزوف القطاع الخاص عن إنشاء وإدارة مثل هذه الصناعات ، إذ تخطط الدولة – كما فعلت اليابان – مناطق صناعية جديدة ، وتقيم عليها الصناعات الجديدة ، ثم تديرها إدارة ناجحة لفترة من الوقت، وتبيع مصانعها بعدئذ أو تؤجرها للمؤسسات الخاصة بشروط ملائمة.

أما الحد الفاصل الثاني فإنه يمثل وظيفة الدولة في خلق ودعم المؤسسات المالية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها توجيها رشيدا . هذا في حين أن الحد الفاصل الثالث يتمثل في تلك الوظائف التي يتطلع القطاع الخاص إلى أدائها إلا أن المواطنين يدفعون الثمن باهظا في مثل هذا الوضع . أن هذه الوظائف تتمثل في إقامة الصناعات التي تكون فيها مساوئ المنافسة افدح من مساوئ الاحتكار ، الأمر الذي يترتب عليه إقامة وإدارة مثل هذه الصناعات على أساس الاحتكار الحكومي على نحو أفضل ، كما هو الحال بالنسبة للمرافق العامة .

وبناء عليه فإن نظام الاقتصاد الحر يقتضي من الدولة قيامها بدور رئيسي في وضع إطار تنظيمي للنشاط الاقتصادي ، وفى هذا الإطار ينبغي قيام الدولة بدورها في الاقتصاد الحر ، وذلك من خلال قيامها بأربع مهام رئيسية على نحو ما يلي :

- **المهمة الأولى :** هي أداء الدولة لوظيفتها الرقابية على النشاط الاقتصادي ، فللدولة أن تتدخل للحيلولة دون قيام المنافسة الضارة (في مجال مشروعات المرافق) ، ولمنع الاحتكار الضار ، ومنع الغش التجاري في تسويق المنتجات المحلية أو المستوردة حماية للمستهلكين ، ومنع الإغراق وتهريب السلع حماية للمنتجين ، ورقابة وضبط أسعار السلع الأساسية عند قيام ظروف غير عادية تأمينا لعدالة توزيع هذه السلع بالأسعار المناسبة .
- **المهمة الثانية : هي إدارة العلاقات الدولية على النحو الذي يدعم** الاقتصاد الوطني في تعامله مع دول العالم الخارجي ، وعلى الأخص في حالة وجود اختلال خطير في الميزان التجاري للدولة ، إذ ينبغي قيام الدولة بابتداع كل الحوافز التصديرية بغية توسيع نطاق التسويق الخارجي للسلع المنتجة محليا ، وذلك إلى جانب فرض ضوابط الاستيراد تفاديا لإغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية المناسبة .

- **المهمة الثالثة :** هي قيام الدولة بمهامها التقليدية في مجال الدفاع والأمن والعدالة والخدمات الاجتماعية وفى مقدمتها التعليم والصحة والثقافة .
- **المهمة الرابعة :** هي إدارة قطاع الأعمال العام في نطاق لا يتجاوز الحدود الثلاثة الفاصلة بين القطاعين العام والخاص السابق الإشارة إليهما ، بما يعنيه ذلك من أن مهمة قطاع الأعمال العام تنصرف فقط إلى إقامة الصناعات الجديدة التي لا يقبل قطاع الأعمال الخاص رغم أهميتها الاقتصادية . هذا فضلا عن خلق ودعم المؤسسات المالية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها توجيها رشيدا ، وكذلك إقامة المشروعات التي يكون من الأفضل كثيرا إدارتها على أساس الاحتكار الحكومي بديلا عن الاحتكار الخاص ، كما هو الحال بالنسبة لمشروعات المرافق العامة التي تشكل البنية الأساسية بفروعها المختلفة .

تـــذكـــــــر

- إن التخطيط في الاقتصاد الحر يبقي على كل السمات الأساسية للنظام الاجتماعي السائد ، كالملكية الخاصة ، والمشروع الخاص ، ويتم هذا التخطيط من خلال جهاز الأسعار كما تتحدد في السوق الحرة .
- التخطيط التقويمي يطلق عليه أيضا "التخطيط التصحيحي " ويستهدف تصحيح بعض الاتجاهات التي تسيء إلى سير الاقتصاد القومي على الوجه المرغوب مثلما تفعله الرأسماليات الغربية من اجل تصحيح الاختلال الناشئ عن الموجات الانكماشية أو التضخمية .
- تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على الكساد
  - زيادة الاستهلاك النهائي .
  - زيادة الاستثمار الخاص .
  - التوسع في الاستثمار العام .
- تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على الكساد
  - تخفيض الميل إلى الاستهلاك .
  - تخفيض الميل إلى الاستثمار .
  - تخفيض الإنفاق الحكومي .
- التخطيط الإنمائي الجزئي يستهدف النهوض ببعض الصناعات الكبرى أو بعض القطاعات الاقتصادية الهامة ، كالزراعة أو التجارة الخارجية أو النقل والمواصلات .
- التخطيط التأشيري أو ما يسمي أيضا " التخطيط الإنمائي الشامل يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية ، ويضمن قدرا كبيرا من التناسق والتماسك في إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها .

اســـــــئلة

1- اذكر بإيجاز ما تعرفه عن التخطيط التقويمي ؟

2- أكمل ما يلي

أ - تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على الكساد

1 - ----------

2 - ----------

3 - ----------

ب - تدابير التخطيط التقويمي للقضاء على التضخم

1 - ----------

2 - ----------

3 - ----------

ج - ما هي السياسات الرئيسية في مجال التخطيط

1 - ----------

2 - ----------

3 - ----------

3- اشرح بالتفصيل ما تعرفه عن التخطيط الإنمائي الجزئي ؟

4- عرف التخطيط التأشيري وما هي القطاعات التي يشملها ؟

5- اشرح المهام التي تقوم بها الدولة في إطار تنظيم الاقتصاد الحر ؟

الباب السابع

سياسة الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري

لقد عانى القطاع الزراعي المصري من العديد من التدخلات الحكومية خلال حقبتى الستينات والسبعينات من القرن الماضي، من خلال التحكم الكامل للدولة في توجيه سياسات الإنتاج (نظام الدورة الزراعية)، التسويق (نظام التسويق التعاوني) والتسعير سواء للمدخلات الإنتاجية أو للإنتاج النهائي (تحديد الأسعار للمنتجات ودعم المدخلات)، وكذلك السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لمعظم السلع الزراعية الرئيسية. ولقد كان الهدف من تلك السياسات هو تحويل الفائض (Surplus) من القطاع الزراعي إلى القطاعات غير الزراعية خاصة الصناعة، لتحقيق معدلات نمو سريعة في القطاع الصناعي المصري.

ولقد ترتب على تلك التدخلات ، انخفاض كفاءة القطاع الزراعي في استخدام الموارد وضعف مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، بالإضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات الزراعية. هذا ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري بالنسبة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأ إلغاء نظام التوريد الإجباري للحاصلات الزراعية وتقليل الدعم للمدخلات الإنتاجية وتحرير التجارة الداخلية للسلع الزراعية والإصلاح المؤسسي والتشريعي وغيرها من السياسات التي أدت إلى تقليص تدخل الدولة في القطاع الزراعي .

الإطار العام لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في القطاع الزراعي :

يمكن تلخيص المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي فيما يلي :

أولا : تحرير أسواق المدخلات والمخرجات الزراعية :

ولقد تضمن البرنامج في هذا الصدد تطبيق حزمة من الإجراءات الإصلاحية التي يمكن من خلالها تخفيف التدخل الحكومي في توجيه الإنتاج الزراعي وعمليات التسويق، وأسعار المنتجات وأسواق المدخلات الإنتاجية

والتجارة الداخلية والخارجية للمنتجات النهائية وللمدخلات الإنتاجية ، ويمكن إيجاز أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الخصوص فيما يلي :

1-إلغاء نظام التوريد الإجباري وتحرير أسعار وتسويق الحاصلات الزراعية:

تم إلغاء حصص التوريد الإجباري لجميع المحاصيل. ومن ثم أصبح من حق المزارع بيع منتجاته بأسعار السوق إلى جانب السماح للشركات الخاصة بالاشتراك في عملية التداول والتسويق. ومن ثم تركها لقوى السوق بهدف تحقيق الإيجابيات التالية : تحسين التبادل بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية لصالح الأولى الأمر الذي من شانه أن يحفز المزارعين على زيادة الاستثمار في الزراعة. كما يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي، وذلك من خلال التوسع في استخدام المدخلات المحسنة مما سيؤدى إلى زيادة ملموسة في مساحة المنتجات الزراعية التجارية على حساب المنتجات غير التجارية وكذلك زيادة الدخول الاسمية والحقيقية للمنتجين الزراعيين بصورة عامة في نفس الوقت زيادة الأجور الرسمية والحقيقية للعمال الزراعيين نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الزراعية واتساع فرص التشغيل نتيجة لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي .

كما استخدمت الحكومة أحيانا سياسة سعر الضمان (Floor Price) للقطن حيث تضمن الدولة شراء المحصول من المزارعين بحد أدنى للسعر، والهدف من تلك السياسة حماية دخول المزارعين من التقلبات السعرية الحادة، وكذلك تشجيع المزارعين على زراعة القطن لتوفير احتياجات المخازن المحلية، وطلبات التصدير منه، بالإضافة إلى انسحاب المزارعين من زراعة الأرز إلى زراعة القطن لتوفير مياه الري لزراعة مساحات جديدة من المحاصيل. هذا وفى حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج عن سعر السوق، فانه يمكن للمزارع بيع محصوله اختياريا بسعر الضمان والذي يتم تحديده على أساس تكلفة الإنتاج بما يضمن للمزارع تعويض الفرق بين التكلفة وسعر السوق. والجدير بالذكر، انه تم العودة مرة أخرى إلى نظام التجارة الحرة للقطن من خلال ثلاثة تشريعات. **أولها** : يختص بتحرير تجارة القطن في الداخل ، **وثانيها** خاص بإنشاء بورصة البضاعة الحاضرة والعودة إلى بورصة مينا البصل بالإسكندرية ، **وثالثها** خاص باتحاد مصدري الأقطان .

2- إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج :

اتجهت الدولة إلى وضع سياسة متكاملة لإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية تدريجياً وذلك وفق خطة زمنية تتضمن التقاوي والأسمدة والمبيدات .. الخ، وإعادة تقييم السياسات والتشريعات والقوانين المرتبطة بتسويق مستلزمات الإنتاج غير المدعمة. كما تم تحرير تداول وتسعير الأعلاف والسماح للقطاع الخاص باستيراد مكونات العلف وزيادة أسعار المكونات العلفية لكي تعكس التكلفة الاقتصادية لها. بالإضافة إلى دمج مراكز الزراعة الآلية التي تملكها الدولة في شركات قطاع الأعمال التي تمارس أعمالها على أساس الربح. وقد استهدفت سياسة إلغاء الدعم على المدخلات الزراعية الحد من عجز الموازنة العامة للدوله، ومن ثم المساهمة في الحد من الاختلالات الكلية. إلى جانب تصحيح التشوهات السعرية والوصول إلى الأسعار الحقيقية المحفزة للمنتجين، والحد من الإفراط في استخدام بعض المدخلات الضارة بيئيا والمسببة للتلوث مثل المبيدات والأسمدة النتروجينية .

3-التحول من التخطيط المركزي (نظام الدورة الزراعية الإلزامية) إلى التخطيط التأشيرى :

لقد تم إلغاء التركيب المحصولى الإجباري واستبداله بالتركيب المحصولى التأشيرى . وبذلك يتضح أن دور قطاع الزراعة يتركز في وضع الخطط والبرامج اللازمة لتوسيع نطاق القطاع الخاص وتعزيز دورة في مجال الزراعة حيث أصبح دور الوزارة البحث والإرشاد والمعونة الفنية والسياسات الاقتصادية الزراعية والإحصاء دون الدخول في مزاولة الإنتاج والتوزيع .

ثانيا : تعزيز دور القطاع الخاص وإصلاح السياسات التجارية وسوق الصرف:

ولقد اتخذت الدولة في هذا الصدد الإجراءات التالية :

1- تشجيع القطاع الخاص :

حيث تم تحديد دور الدولة في تملك الأراضي الجديدة، وتشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على استصلاح وتملك هذه الأراضي. ومن هنا اقتصر دور الدولة على المساهمة في أعمال البنية الأساسية والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل مواقع الإصلاح وتقديم كافة التسهيلات لعمليات الاستزارع كما تم السماح للقطاع الخاص باستيراد وبيع وتوزيع المدخلات الزراعية، إلى جانب

إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد الحاصلات الزراعية ، مع دعم نظم المعلومات والبيانات حول الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بهدف تسهيل حصول مصدري السلع الزراعية على معلومات عن مستلزمات الإنتاج المستوردة .

2- تحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية :

لجأت الدولة إلى تخفيض سعر العملة الوطنية والوصول بها إلى سعر الصرف التوازنى لتحقيق بعض الآثار الإيجابية مثل : زيادة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات التصديرية النسبية مقارنة بالأسعار العالمية للمنتجات المنافسة والحد من الواردات لزيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية الأمر الذي ينعكس في التوسع في إنتاج بعض المنتجات من خلال زيادة الميزة النسبية لها من ناحية، كما يؤدى ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الطلب الفعال على السلع والحد من الاستهلاك من ناحية أخرى. وكذلك تعديل التركيب المحصولى في اتجاه زيادة مساحة المحاصيل التصديرية عالية القيمة على حساب المحاصيل غير التجارية الأقل قيمة .

هذا وتنطلق برامج الإصلاح للسياسات التجارية من أن التجارة الخارجية اتسمت في ظل سياسات التدخل بالمغالاة في حماية الإنتاج المحلى من جهة، وبالاعتماد عليها كمصدر لزيادة موارد الحكومة من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس في ضعف قدرة القطاع الزراعي في ميدان المنافسة العالمية وعدم تخصيص الموارد بكفاءة. ويفترض في هذا الجانب أن تحرير التجارة الخارجية الزراعية عن طريق الحد من الحواجز غير السعرية وخفض الجمارك يمكن أن يساهم في زيادة الصادرات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، كما سيساهم تحرير التجارة الخارجية في ظل الحد من تدخل الدولة في التصدير في تحسين نوعية الصادرات الزراعية نظرا للاستجابة الإسراع من قبل القطاع الخاص لإشارات السوق ونوعية المنتجات المصدرة. وبالتالي الاستمرار في استقرار متطلبات التصدير ورفع كفاءته في نفس الوقت .

ثالثا : الإصلاح المؤسسي والتشريعي للقطاع الزراعي :

ولقد استهدفت برامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في هذا المجال إدخال العديد من الإصلاحات المؤسسية التي تضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة في القطاع الزراعي وصيانتها والمحافظة عليها ويمكن إيجاز أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن فيما يلي :

1- **قصر دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي:** ابتداء من 1987 على تمويل الأنشطة الزراعية بهدف تحرير الحاصلات الزراعية من كافة القيود الحكومية سواء نظام التوريد أو التحكم في كل من المساحة والأسعار عدا محصولي القطن وقصب السكر. وقد تم تحرير محصول القطن وإعادة فتح البورصة ابتداء من موسم 1994، ويجرى الآن تحرير محصول قصب السكر. كما عملت الحكومة على تحديث القطاع المصرفي النوعي المرتبط بالريف ليكون أكثر كفاءة ويشهد بنك التنمية والائتمان الزراعي نشاطا لتحويل الإقراض المدعم إلى إقراض غير مدعم .

كما أن من أهم عناصر سياسة التحرر الاقتصادي ذات التأثر المباشر على نشاط الائتمان الزراعي. وتحرير سعر الفائدة المدينة والدائنة اعتبارا من يناير 1991، والتدرج في تقليص حجم الدعم المالي الذي كانت تخصصه الدولة للزراع من خلال البنك، وتحرير أساليب تسويق الحاصلات الزراعية والسماح للقطاع الخاص بتداول كافة أنواع مستلزمات الإنتاج الزراعي استيرادا وتصديرا، وصدور القانون رقم 11 لسنة 1991 لفرض الضريبة العامة على المبيعات ، وتحرير سعر صرف العملة الأجنبية، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار تلك المستلزمات .

2- **إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص :** يعتبر تطوير دور الحكومة في القطع الزراعي أحد الوسائل لتحسين أداء هذا القطاع لمواجهة التحديات القومية والخارجية وقد عملت الدولة في هذا المجال على تشجيع دور القطاع الخاص وتحويل جزء من مشروعات القطاع العام تدريجيا إلى قطاع خاص وقيام البنوك بالمبادرة بشراء جزء من شركات القطاع العام والمساهمة في إنشاء بعض المشروعات الإنتاجية وفتح مجالات للقطاع الخاص بشراء مشروعات إنتاجية ناجحة وقائمة بالفعل. ولتصحيح مسار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنتهج الهيئة عدة سياسات إصلاحية تستهدف توسيع دور القطاع الخاص كالحد من ملكية الدولة للأصول والتحول إلى تشجيع القطاع الخاص. كما تم تحويل عدد من الهيئات العامة التي كنت خاضعة للقانون رقم 97 لسنة 1983 إلى شركات قابضة تخضع للقانون رقم 203 لسنة 1991.

3- سياسة الإصلاح التشريعي : يقوم قطاع الزراعة بإجراء تعديلات تشريعية تعيد تنظيم العلاقة بين أطراف التعامل في النشاط الزراعي، بصدور قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية ومن أهم ملامح التشريع الجديد رفع القيمة الايجارية من 7 أمثال الضريبة إلى 22 مثل الضريبة بدءاً من عام 1993/1992 على أن يشمل التعديل مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات انتهت في الموسم الزراعي 1997/1996، حيث تم بعدها تحرير القيمة الايجارية لتترك لقوى السوق.

هذا ويمكن تلخيص أهم برامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري على النحو التالي:

أولا : إلغاء دعم المدخلات الإنتاجية :

تم وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي المتضمن إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج بالإتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يتم هذا البرنامج بالنسبة للمستلزمات على النحو التالي :

1- تحرير أسعار الأسمدة :

تم في نهاية 1992 تعديل أسعار التجزئة للأسمدة المسوقة من قبل القطاع العام لتشمل مراجعة أسعار المصانع لكل نوع بحيث تتراوح أسعارها في حدود هامش حوالي 12% من السعر العالمي أو سعر الحدود مع مراعاة الجودة. ويقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بشراء الأسمدة من المصانع المحلية في إطار تنافسي مع كل من القطاعين الخاص والتعاوني حيث تم إلغاء كافة أشكال دعم الأسمدة قبل أول يوليو 1992 باستثناء الدعم المقدم لسلفات البوتاسيوم. كما تم تعديل الهوامش التسويقية والعملات بين المصانع ومراكز البيع بالتجزئة على أسس تجارية كاملة.

2- خفض دعم مكافحة آفات القطن :

تم تحديد أول مارس 1993 لمراجعة الدعم المباشر وغير المباشر لمكافحة آفات محصول القطن باستخدام المبيدات بحيث تقل بنحو 25% عما كانت عليه في 1992، وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة دعم الفدان قد زادت من نحو 200 جنيه في 1991 إلى نحو 254 جنيه في 1992 الأمر الذي يعود أساسا إلى التضخم في تكاليف إجـــراء عمليـــات المكافحـــة . ولقـــد انخفضت تكاليف

دعم المبيدات من نحو 116.7 مليون جنيه في عام 1991/1990 إلى 61.9 مليون جنيه في 1993/1992. وتشير البيانات التي توافرت حديثا إلى أن الدعم قد تقلص بنحو 23% الأمر الذي يشير إلى تحقيق الهدف فيما يخفض دعم المبيدات والمكافحة والذي كان مخططا له أن يلغى نهائيا عام 1994/1993 هذا مع العلم بان الحكومة قد تراجعت في بداية 1995 عن إلغاء دعم مكافحة آفات القطن مع الإعلان عن بقائه لموسم 1995.

3- إلغاء دعم الردة والكسب :

تم تحديد نهاية مارس 1993 لإلغاء الدعم عن كل من الردة والكسب وترك أسعارها لقوى السوق. وهذا ولقد تحقق هذا الإجراء حسب البرنامج المخطط له .

4- إلغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية :

تم الإتفاق على مراجعة نظام دعم الائتمان المقدم من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي مع تركيز الدعم على المزارعين المتضررين من بيع المحاصيل المسعرة حكوميا بأسعار منخفضة أو بالنسبة للأنشطة الجديدة التي تحتاج إلى تطوير. وفى هذا الإطار تحدد الحد الأقصى لدعم الائتمان في 1993/1992 بنحو 100 مليون جنيه سنويا. ولقد تم تنفيذ هذا الهدف وبنسبة اكبر من المقرر بحيث انخفض الدعم الموجه للقروض إلى نحو 92 مليون جنيه في 1991/1990 ثم إلى نحو 64.8 مليون جنيه في 1992/1991 والى نحو 32.4 مليون جنيه في 1993/1992. والجدير بالذكر أن دعم قروض الميكنة الزراعية والأمن الغذائي قد توقف في 1992 ولم يتجاوز حجم دعم القروض للمشروعات الاستثمارية نحو مليون جنيه كما تم توجيه الدعم إلى خمس محاصيل استراتيجية ولم يتجاوز نحو 23.4 مليون جنيه في 1993/1992.

ثانيا: تحرير سوق مستلزمات الإنتاج :

ويتضمن هذا الجانب قيام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتعديل السياسات التسويقية للمدخلات الزراعية المسوقة من القطاع العام من خلال ما يلي :

- السماح للقطاع الخاص بالإتجار في كل مستلزمات الإنتاج باستثناء بذرة القطن المخصصة للزراعة بما في ذلك استيراد معدات الميكنة الزراعية

- السماح للقطاع الخاص والتعاونيات والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في نهاية 1993/1992 بالدخول معا على أسس تنافسية في استيراد الأسمدة وغيرها من المستلزمات مع تحديد سقف لمبيعات الأسمدة من قبل البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بما لا يتجاوز 3 مليون طن مـــن النتروجين (15.5%) الذي توقف استخدامة اعتباراً من عام 1996.
- إلغاء استيراد الذرة الصفراء من قبل البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في نهاية 1992.
- إلغاء قيام القطاع العام ببيع العلف الموحد بأسعار مدعومة . ومع تنفيذ هذه الإجراءات تزايد عدد التجار والموزعين بدرجة ملموسة. ولا تتدخل الدولة في السوق إلا فيما يتعلق بإعطاء رخص العمل، ومع ذلك فان عددا كبيرا من التجار يعملون بدون رخص. ولم يحصل البنك الرئيسي للتنمـــــــية والائتمان الزراعي في عام 1992 / 1993 إلا على نحو 319 ألف طن من النتروجين (15.5%) ونحو 8300 طـــن من الفوسفات (15%) من المصانع المحلية وهى كميات تقل عن الحد الأقصى المسموح للبنك بالإتجار فيه. كما توقف البنك عن توزيع الأعلاف وكذلك استيراد الذرة الصفراء. وفى ضوء ذلك فلقد تحققت أهداف تحرير سوق المستلزمات بدرجة تجاوزت المقرر في إجراءات التحرير.
- تطوير إنتاج وتوزيع التقاوي : ويتضمن هذا الجانب من سياسات الإصلاح الاقتصادي وضع التشريعات الخاصة بالتقاوي والتي تتضمن تحرير سوقها ووضع نظام لمراقبة الجودة وإعطاء التصاريح وكذلك بيع وحدات إنتاج التقاوي التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. كما تم الإتفاق على عملية إعداد تقاوي القطن والإنتاج والتصنيع. وبمراجعة ما تم تنفيذه في هذا الجانب يلاحظ إنشاء مجلس التقاوي القومي منذ يونيو 1992 ولم يتم إعادة تنظيمه إلا بعد موافقة جهاز التنظيم والإدارة في نهاية 1993. ومن الملاحظ حتى الآن أن القطاعين الخاص والتعاوني لم يبديا رغبة في شراء وحدات إنتاج للتقاوي، ورغم ذلك فلقد تم تأجير البعض والذي يعد بداية لإمكانية الشراء في المستقبل. ولم يصدر التشريع الخاص بالتقاوي بعد، وكذلك تأخير خصخصة إنتاج

وتوزيع التقاوي ذات التلقيح الذاتي نظرا لدعم الإنفاق على السياسة السعرية.

ثالثا : تطوير الأوضاع المالية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي :

وتتضمن الإجراءات الخاصة بهذا الجانب ما يلي :

1- توقيع اتفاقية بين البنك ووكالة التنمية الدولية الأمريكية في 31 ديسمبر 1992 تتضمن التخلص من العمالة الزائدة والتي ارتبطت بأنشطة توزيع مستلزمات الإنتاج.
2- السماح للقطاع الخاص بتأجير مخازن البنك وإعادة دراسة لبحث إمكانية بيع أو تأجير هذه المخازن .
3- استخدام نظام تصنيف القروض الذي يتبعه البنك المركزي المصري والتعامل على أسس بنكية سليمة. ويعد هذا المكون من المكونات التي لم تتحقق أهدافها في ضوء المخطط .

رابعا : التصرف في أراضى الدولة والشركات الإنتاجية :

تم الإعلان مبكرا عن التصرف في أراضى الدولة المملوكة للشركات الزراعية، كما تم دمج الشركات الزراعية في شركة قابضة تقوم خلال مرحلة الانتقال بوضع أسس وأساليب التصرف فيها تمهيدا لبيعها للقطاع الخاص أو العاملين (في صورة أسهم). ولقد تم التصرف في نسبة كبيرة من المساحات المملوكة لأراضى الحكومة للقطاع الخاص.

خامسا : تحقيق الاستقلال الذاتي للتعاونيات :

لقد وضعت خطة من رقابة الدولة على التعاونيات من خلال وضع خطة لانسحابها في 1990 ليتم تنفيذها في عامي 1991 و 1992 مع وضع قانون جـــديد للتعاون يضمن للحركة التعاونية استقلالها يقدم للحكومة في أكتوبر 1991. ومن الملاحظ أن هذا الجانب من جوانب الإصلاح المؤسسي لم يتحقق بعد.

السياسة الزراعية المصرية الراهنة :

لقد شهدت السياسة الزراعية المصرية تغيرات جوهرية منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن في إطار برنامج قومي للإصلاح الاقتصادي، ولقد شملت

تلك التغيرات إلغاء نظام التوريد الإجباري لكافة المحاصيل وإلغاء نظام التسعير الجبري للمحاصيل وإلغاء الدعم لأسعار مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة والمبيدات وإلغاء الدعم لأسعار الفائدة للقروض الزراعية. وصاحب ذلك تحول كبير في دور القطاع الخاص الذي بدأ يقوم بدور أساسي في تسويق المحاصيل الزراعية ومستلزمات الإنتاج ، حيث تم إفساح المجال أمامه لممارسة هذه الأنشطة من خلال رفع القيود التي كانت مفروضة عليه ومن خلال تخلى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن الإقراض العيني لمستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات وتقاوي واقتصار دورة حاليا على توفير القروض للمزارعين بفائدة تجارية، علاوة على القيام بالوظائف البنكية الأخرى. بحيث لم يعد البنك المحتكر الوحيد لسوق الائتمان الزراعي في الريف المصري، حيث يستطيع كبار المزارعين التعامل مع البنوك التجارية مباشرة أو مع حماية الائتمان الخاصة.

كذلك تم إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية، ويستطيع المزارع الآن توزيع المساحة التي يحوزها بين المحاصيل المختلفة وفقا للبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل في إطارها، حيث أصبح للأسعار دور هام في تحديد استعمال الموارد الزراعية الأرضية. كما تم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية وهو ما يعد تحولا كبيرا عن قوانين الإصلاح الزراعي الصادرة في الخمسينات والستينات، حيث لم يعد إيجار الأراضي الزراعية محددا بسبعة أمثال الضريبة، ولم تعد عقود الإيجار سارية إلى الأبد وتورث من جيل لآخر، كما كان الحال في الماضي. وينص القانون الجديد المنظم لهذه العلاقة على زيادات كبيرة في إيجار الأراضي الزراعية، كما ينص على حق المالك في إلغاء العقود القائمة اعتبارا من عام 1996 واعتبارا من ذلك العام يكون للمالك والمستأجر حرية الدخول في عقد جديد محدد المدة وبالشروط التي يرتضيها الطرفان.

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للإصلاحات التي تمت في مجال السياسة الزراعية المصرية، فان تحقيق الاستفادة القصوي من تلك الإصلاح يتطلب إجراء إصلاحات مؤسسية موازية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى المرتبطة به بما يتلائم مع البيئة الاقتصادية الجديدة التي تحكم القطاع. ويتطلب الأمر مراجعة شاملة للهياكل المؤسسية الموجودة حاليا ودراسة مدى ملاءمتها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ومدى الحاجة إلى إجراء تعديلات هيكلية على تلك المؤسسات أو إلغاء البعض منها أو خلق مؤسسات جديدة أو دمج بعضها مع البعض الآخر.

ولقد كان من أهم المشاكل التي نتجت عن تطبيق برنامج إصلاح السياسة الزراعية مشاكل تسويق محصولي القطن والأرز، وبعض محاصيل الخضر والفاكهة وصعوبات في تسويق مستلزمات الإنتاج. فعلى سبيل المثال تخلى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن الإقراض العيني للأسمدة الكيماوية وإطلاق حرية التصدير لشركات إنتاج الأسمدة أدى إلى نقص في المتاح من الأسمدة الآزوتية للزراعة المصرية بالتصدير للخارج.

وكمثال آخر نجد أن سوق الأرز عانى الكثير من الاختلالات، فالمساحة المزروعة في الموسمين السابقين في عامي 1993، 1994 فاقت المساحة التي حددتها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بنحو نصف مليون فدان، مما يخلق ضغوطا شديدة على كمية المياه المتاحة للري نظرا لان الأرز محصول كثيف الاستخدام للمياه. وقد دفع ذلك وزارة الأشغال العامة إلى المطالبة بتحصيل غرامات نقدية من المزارعين المخالفين، ولكن ذلك قوبل بالرفض نظرا لتعارض ذلك الإجراء مع حرية المزارع في اتخاذ قراراته الإنتاجية . وربما هناك حاجة لابتكار شكل مؤسسي لا يتعارض مع اقتصاد السوق من ناحية ويعمل على ترشيد استخدام المياه من ناحية أخرى، ومن مظاهر اختلال سوق الأرز المصري أيضا صعوبة التصدير بالرغم من الفائض الكبير في الإنتاج وارتفاع الأسعار المحلية للأرز. وبالطبع فان هذه الاختلالات تعنى أن هناك حاجة إلى آلية للتنسيق الجيد بين وزارات الزراعة واستصلاح الأراضي والأشغال العامة والموارد المائية والتموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة قطاع الأعمال العام.

وتتناول السياسة الزراعية بالدراسة التشابكات المؤسسية داخل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك بين وزارة الزراعة والوزارات المعنية الأخرى، مثل وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والتجارة الداخلية. وتولى أهمية خاصة للهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ولنظام البحوث والإرشاد الزراعي وإنتاج التقاوي والتجارة الخارجية للحاصلات الزراعية وسياسة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وبعض الاعتبارات الحديثة مثل حماية البيئة والأمن الزراعي.

السياسة السعرية الزراعية والضرائب في مصر :

يمكن رصد نمطين رئيسيين للسياسة الضريبية الزراعية في مصر هما:

1- **الضرائب الزراعية المباشرة :**

والصورة الوحيدة لتلك الضريبة في القطاع الزراعي المصري هي ضريبة الأرض الزراعية، وهى تختلف من منطقة لأخرى حسب درجة خصوبة الأرض الزراعية. ولقد تم فرضها عند مستويات منخفضة نسبيا في ظل قوانين الإصلاح الزراعي التي تم العمل بها بعد ثورة 23 يوليو 1952م، وتلك الضريبة يتم ربطها على أساس القيمة الايجارية الرسمية(الاسمية) للأرض الزراعية، والتي تقل كثيرا عن القيمة الفعلية لها، وهى تمثل حوالي 14% من القيمة الايجارية الرسمية للأراضي الزراعية ويدفعها ملاك الأراضي الزراعية كل عام ومنذ عام 1952م، تم إعفاء الملاك الذين تقل ضريبة الأرض الخاصة بهم عن 4 جنيهات مصرية من دفع تلك الضريبة.

2- **الضرائب الزراعية غير المباشرة (الضمنية) :**

وهى تلك الضرائب أو الأعباء التي يتحملها المنتجون في القطاع الزراعي المصري، التي قد يكون لها آثار توزيعية هامة على كل من دخول المزارعين ومنطقة الموارد الزراعية بين الاستعمالات المختلفة، ويمكن رصد الصور التالية لها:

- **الضريبة الضمنية على الصادرات الزراعية :** وهى الضريبة التي يتم فرضها على الناتج من الأرض الزراعية، مثل تلك التي تفرض على صادرات القطن والأرز التي كانت الحكومة تقوم بشرائها من المزارعين، ثم تعيد بيعها في الأسواق العالمية عند أسعار مرتفعه، أي أن الحكومة كانت تحتكر عملية تصدير السلع الزراعية، قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي.

- **التوريد الإجباري للحاصلات الزراعية :** وهذه السياسة تعتبر إحدى صور الضرائب الزراعية غير المباشرة، حيث يتضمن ذلك تحويل للدخل من المنتجين الزراعيين إلى الحكومة أو المستهلكين من خلال عملية استلام الحكومة للإنتاج المحلى من السلع الزراعية عند أسعار ثابتة منخفضة، ثم بيعها بأسعار أعلى في السوق المحلى، كما كان الحال في السابق بالنسبة لمحاصيل الحبوب (كالأرز) ، القطن ، قصب السكر، الفول وغيرها من المحاصيل، حيث كانت سياسة التوريد الإجباري

إحدى أدوات تنفيذ سياسة الدعم الغذائي في مصر، حيث تستخدم عوائدها في تمويل وتوفير السلع المدعمة للمستهلكين.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار توريد الحاصلات الزراعية التي كانت سائدة وفقا لنظام التوريد الإجباري ، كانت تقل عن أسعار المستهلكين، وكذلك الأسعار العالمية لتلك الحاصلات، وبالنسبة للقمح كان نصيب المزارعين في سعر المستهلكين للقمح مرتفعا نسبيا، حيث بلغ حوالي 87% في عام 1970م، ثم انخفض إلى نحو 67% في عام 1980م، وبلغ حوالي 61% في عام 1985م، ويعنى ذلك أن التحويلات الداخلية Income Transfers بين المنتجين المحليين للقمح والمستهلكين كانت متغيرة خلال العقدين السابقين وكان اتجاهها في صالح المستهلكين.

وبالنسبة للحبوب الأخرى، فلقد بلغ نصيب المزارعين في سعر المستهلك للذرة الشامية حوالي 88% خلال حقبة السبعينات، ثم تناقص تدريجيا إلى أن بلغ نحو 63% في عام 1985م، وكانت الصورة مختلفة بالنسبة للأرز، حيث زادت الأسعار المدفوعة للمزارعين بصورة مضطردة خلال الفترة 1970-1985 ، حيث كان نصيب المزارعين في سعر المستهلك للأرز حوالي 45% خلال عقد السبعينات، ثم زاد إلى نحو 58% في عام 1980م، ثم قفز إلى 82% في عام 1985. وكمتوسط عام للفترة (1970-1985)، كان نصيب المزارعين من سعر المستهلك لكل من القمح والذرة الشامية والأرز حوالي 75%، 85%، 62% على الترتيب بمعامل الاختلاف C.V. بلغ نحو 13.2%، 14.5%، 15%، خلال تلك الفترة.

تـــذكـــــــر

- أدت التدخلات الحكومية خلال حقبتى الستينات والسبعينات في القطاع الزراعي المصري إلى انخفاض كفاءة القطاع الزراعي في استخدام الموارد مما أدى ضعف مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي ، بالإضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات الزراعية .

- اشتملت المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي المصري على ما يأتي :
  1- تحرير أسواق المدخلات والمخرجات .
  2- تعزيز دور القطاع الخاص وإصلاح السياسات التجارية وسوق الصرف .
  3- الإصلاح المؤسسي والتشريعي للقطاع الزراعي .

- تمثلت أهم برامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري في ما يلي :
  1- إلغاء دعم المدخلات الإنتاجية .
  2- تحرير سوق مستلزمات الإنتاج .
  3- تطوير الأوضاع المالية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
  4- التصرف في أراضى الدولة والشركات الإنتاجية .
  5- تحقيق الاستقلال الذاتي للتعاونيات .

- ارتبطت السياسة الزراعية المصرية بالضرائب من خلال نمطين من الضرائب،
  1 - الضرائب الزراعية المباشرة
  2 - الضرائب الزراعية غير المباشرة.

أســـــــئلة

1- ما هي التدخلات الحكومية التي حدثت خلال حقبتى الستينات والسبعينات في قطاع الزراعة ، وأثرها على هذا القطاع ؟

2- ناقش بإيجاز تأثير تحرير أسواق المدخلات والمخرجات الزراعية على القطاع الزراعي ؟

3- ما هو التأثير المباشر لإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي ؟

4- اذكر بإيجاز دور القطاع الخاص في إصلاح القطاع الزراعي المصري؟

5- ناقش أهم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية في القطاع الزراعي ؟

6- اذكر بشئ من التفصيل أهم برامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري ؟

7- شهدت السياسة الزراعية المصرية تغيرات جوهرية خلال الفترة السابقة ، اشرح هذه العبارة بإيجاز ؟

8- وضح كيفية استخدام الضرائب كوسيلة من وسائل توجيه السياسة السعرية الزراعية المصرية ؟

الباب الثامن

الخصخصة وإمكانية قيام القطاع الخاص بالخدمات المساندة للإنتاج الزراعي العربي والمصري

شهدت الفترة منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات اهتماماً متزايداً بين الدول العربية بقضية الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية وذلك لإصلاح ما حدث في مقتصداتها من اختلالات نتيجة لتطبيق بعض السياسات الاقتصادية السابقة . حيث أدت تلك السياسات إلى خلل في ميزان المدفوعات . وكذلك الموازنة العامة وأصبحت موارد الدول الخارجية غير كافية لتغطية وارداتها المختلفة ، وتزايدت الديون الخارجية حتى أصبح خدمة وسداد تلك الديون عبء كبير عليها، مما أدى إلى صعوبة الحصول على قروض خارجية ، ويتطلب ذلك ضرورة إصلاح تلك الاختلالات حتى يصبح الاقتصاد متزناً يتدنى فيه العجز في موازين الدولة سواء ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة ، وكذلك معدلات التضخم ، بالإضافة إلى سعر صرف مستقر .

ولقد انتهجت معظم الأقطار العربية سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية بمساعدة المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باستثناء بعض الدول التي بدأت إصلاحاتها ذاتياً في البداية إلا إنها استكملتها بالاعتماد على المنظمات الدولية . وتقوم برامج الإصلاح التي يدعمها صندوق النقد الدولي على استعادة التوازن الاقتصادي على المدى الزمني القصير وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخاصة بتعديل سعر الصرف المحلي ، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج والمنتجات النهائية ، والحد من الإنفاق الحكومي ، وتحرير التجارة الدولية سواء داخلياً أو خارجياً .

بينما يكون استعادة التوازن الاقتصادي للدولة على المدى الزمني الطويل هو هدف برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها البنك الدولي ، ويتم ذلك من خلال برامج تعمل على إعطاء حرية أكبر للنشاط الاقتصادي الخاص من خلال نظام يحفز دخول القطاع الخاص في المجالات التي احتكرتها الدولة سابقاً ، هذا بالإضافة إلى إزالة القيود على استخدام عناصر الإنتاج ، وزيادة الاستثمار والادخار .

ويعتبر القطاع الزراعي للكثير من الدول العربية من أهم القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد القومي ومساهم رئيسي في العائدات من الصادرات ومن ثم فإن الخلل الهيكلي في الاقتصاد الكلي كان له أثر بالغ على الزراعة تمثلت في ما يلي :

- انخفاض الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة كون السعر المحلي سواء للمحاصيل الغذائية البديلة للمستورد أو القابلة للتصدير في غير صالح القطاع مقارنة بالأسعار العالمية .
- تعرض الناتج الزراعي للتقلبات خاصة فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج الوسطية المستوردة كالأسمدة والكيماويات وطلمبات الري وغيرها .
- تضرر الصادرات الزراعية نتيجة تثبيت سعر الصرف مما أدى إلى ضعف القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية .
- تأثر الإنتاج الزراعي بتدهور البنيات الأساسية والرأسمالية نتيجة تزايد العجز خاصة في شبكات الطرق ومشاريع الري وغيرها.

ولا شك أن المقتصدات العربية تأثرت بشكل أو بأخر بهذا الخلل وكذلك تأثر قطاع الزراعة ، وأن اختلفت تلك الآثار نتيجة للحجم النسبي لقطاع الزراعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومدى توافر الموارد الزراعية المختلفة ، وكذلك مدى حجم الدعم الذي كان يحصل عليه القطاع الزراعي .

وعلى هذا الأساس فقد ركزت برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي على القطاع الزراعي ، وذلك لأحداث تنمية زراعية حقيقية تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسن نوعيته ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بما يؤدي لزيادة الناتج الزراعي الإجمالي وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج القومي . ومن أهم خطوات الإصلاح الزراعي الأساسية والتي تضمنتها برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي .

- زيادة أسعار المنتج في اتجاه أسعار المساواة عند المزرعة ، أو بمعنى آخر أسعار التصدير الموازية عند المزرعة للصادرات ، وأسعار الاستيراد الموازية عند المزرعة للواردات .
- توجيه حوافز الأسعار للزراعة في بعض إنتاج المحاصيل النقدية القابلة للتصدير وذلك لانخفاض معدلات تكلفة الموارد المحلية ومن ثم يتم الاستعمال الأمثل للموارد المحلية .

- إزالة الدعم عن مدخلات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والبذور والكيماويات حتى تتساوى مع أسعار الاستيراد عند باب المزرعة والهدف من ذلك تشجيع الاستخدام والتوزيع الأمثل لمدخلات الإنتاج .
- إزالة أو التقليل من ضريبة الصادرات على الصادرات الزراعية .
- إزالة الموانع الكمية على مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة ، وتخفيض وترشيد التعريفة على الواردات .
- تخفيض وترشيد أنشطة مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وتشمل أهم تلك السياسات تحرير وخصخصة الأسواق ، والتخلي عن الاستثمار الإنتاجي والتصنيع والاهتمامات الأخرى غير التسويقية ، وإزالة احتكار الشركات فيما يختص بشراء وتصدير المحاصيل وإمداد مدخلات الإنتاج .

ويلاحظ أن برامج الإصلاح الاقتصادي قد اهتمت بأسلوب الخصخصة وذلك إيماناً بأفضلية دور القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي ، ويلاحظ أن الخصخصة عادة تتم في مجالي الإنتاج والتوزيع ، ويتم الاكتفاء بدور الدولة في الإشراف والرقابة والتوجيه وتتم عملية الخصخصة بأسلوبين ، أحداهما يتم بتحويل رأس مال المنشأة إلى أسهم وسندات ويتم طرحها في البورصة لنقل ملكية رأس مال المنشأة للأفراد ، أما الأسلوب الآخر فيتم من خلال بيع المنشأة كوحدة متكاملة .

وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد كان يتمتع بأقصى درجات التدخل الحكومي ، سواء فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع وذلك في معظم الدول العربية ، كما كان يتم التدخل في أغلبه لغير صالح المنتجين الزراعيين ويتجه أغلبه في صالح المستهلكين الذين يتمتعوا بأساليب ضغط مختلفة على متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية وهو ما أدى إلى أن أصبح قطاع الزراعة قطاع طارد للمستثمرين ولا شك أن برامج الإصلاح وما تم بها من خطوات سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى القطاع الزراعي يمكن أن يكون لها أثر على القطاع الزراعي نحو تنميته وزيادة إنتاجيته وتحقيق الكفاءة القصوى من الموارد المتاحة بما يؤدي إلى زيادة العائد الاقتصادي من تلك الموارد .

ولقد اتجهت غالبية الدول العربية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي نحو خصخصة غالبية أنشطة الإنتاج والتوزيع وكذلك بعض مؤسسات الخدمات ، فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية حيث كانت تتولى مؤسسات الدولة الحكومية وشبه الحكومية توفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج خاصة المستوردة منها ومن ثم

أسهمت تلك السياسة في زيادة التكلفة على الدولة وتحملها بأعباء مالية في الموازنة العامة وذلك نتيجة للنظام الإداري المتضخم في تلك المؤسسات هذا بالإضافة إلى عدم توفير تلك المستلزمات في المواعيد المناسبة لاحتياجات المنتجين الزراعيين منها . ومن ثم فإن خصخصة تلك الأنشطة والسماح لشركات القطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج المختلفة من تقاوي محسنة ومبيدات وأسمدة ومكونات العلف الحيواني والداجني وتوزيع تلك المستلزمات سوف يخلق سوقاً تنافسياً يسمح بتوافر تلك المستلزمات وبأسعار مناسبة ويكون دور الدولة في هذه الحالة دور رقابي على النوعية والجودة لتلك المستلزمات .

وفيما يتصل بأنشطة التوزيع والتي كانت تتحكم فيها الدولة سواء من خلال نظام التوريد الإجباري وتحديد الأسعار المزرعية وملكية عناصر التسويق من مخازن عاديه ومبردة ووسائل نقل وإشراف على الأسواق . وقد تم إلغاء حصص التوريد الإجباري لمعظم الحاصلات الزراعية ، باستثناء بعض الحاصلات الاستراتيجية والتي تختلف من دولة لأخرى وتحرير بيع الحاصلات الزراعية من خلال إطلاق الأسعار وتحريرها وفقاً لآليات قوى العرض والطلب في السوق وكذلك تحويل ملكية معظم البناء التسويقي الزراعي من مخازن ومراكز تعبئة وفرز وغيرها إلى النشاط الزراعي الخاص .

كما شملت سياسة التحرر الاقتصادي عدداً من التعديلات في مجال إصلاح المؤسسات وإعادة هيكلة إدارة القطاع تستهدف توسيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في تلك المؤسسات سواء فيما يتعلق بالهيئات العامة العاملة في القطاع الزراعي ، أو الهيئات الخاصة بالخدمات المساندة للإنتاج الزراعي وذلك بما يتناسب مع ظروف ومرحلة تطبيق برامج الإصلاح وبما يساهم في تحسين أداء تلك الهيئات .

ولقد أسهمت برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها على القطاع الزراعي في تحقيق زيادة في جملة الإنتاج الزراعي في معظم القطاعات الزراعية ، كما أدت تلك البرامج إلى تحقيق زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات الزراعية كنسبة من جملة الصادرات إلا أنه في المقابل لم يكن لتلك البرامج تأثيراً على مساهمة القطاع الزراعي في نمو الناتج المحلى الإجمالي وتخصيص الموارد لإنتاج السلع الغذائية الزراعية ، وتعزى عدم استجابة القطاع الزراعي للتكييف لعدة أسباب أهمها أن استخدام الأسعار لم يكن بأسلوب صحيح حيث يتكون القطاع الزراعي في معظم الدول العربية من حيازات صغيرة ويوجه جانب كبير من إنتاجها للاستهلاك الذاتي ومن ثم فإن خفض الدعم لا يكون في

صالح هؤلاء الزراع ، كما أن هذه الحيازات الصغيرة لا تجعل أصحابها يقدمون على استخدام الابتكارات والتطورات التقنية التي تتطلب تكلفة إضافية على هؤلاء المزارعين ولا يستطيعوا توفيرها بسهولة . هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الخدمات لم يتم توفيرها قبل البدء في سياسة إصلاح السعر كالبنيات الأساسية ، وخدمات التخزين والنقل ، وضعف الإمداد بمدخلات الإنتاج والمعلومات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك بما يساعد في حسن اتخاذ القرار للمنتج الزراعي وبما يساعد في تحقيق نتائج مشجعة للقطاع الزراعي من تطبيق برامج الإصلاح . هذا بالإضافة إلى أن سياسات خفض الإنفاق وتقليل الاستثمار الحكومي في القطاع كان لها أثراً سلبياً على النمو الزراعي .

الآثار الإيجابية والسلبية لخصخصة الخدمات الزراعية :

تشتمل الخدمات الزراعية المساندة للإنتاج الزراعي على عدة جوانب وهي الإقراض والتمويل ، والإرشاد الزراعي ، والبحث العملي ، والتنظيمات الزراعية وبعض الوظائف التسويقية . وكانت تلك الجوانب قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي تتبع الهيكل التنظيمي والإداري للدولة ، وتقوم الدولة بالإنفاق على برامجها وذلك لكونها إحدى الأجهزة الحكومية وكانت تلك المؤسسات والهيئات يرتبط مسماها مع الهدف من إنشائها والوظائف المطلوب تنفيذها في إطار مسئولياتها ويلاحظ أن المستويات التنظيمية لتلك الأجهزة قد تكون إدارة مركزية ، دون أن يكون لها مستويات تنظيمية على المستوى الأدنى ويقع عبء تنفيذ أهداف تلك الأجهزة على عاتق بعض الأجهزة المتصلة بها داخل كل منطقة . وقد يكون المستوى التنظيمي للجهاز على مستوى مركزي ويتبعه مستويات إدارية على مستوى أقل كالمحافظة أو المنطقة أو المركز أو القرية . كما يلاحظ أن بعض تلك الأجهزة لم تكن مكتملة على المستوى الإداري والتنظيمي بما لا يسمح بتحقيق الأهداف المناطة بها .

ولقد تأثرت تلك الأجهزة بما حدث من خلل في هيكل الاقتصاد القومي شأنها في ذلك شأن القطاعات المختلفة . حيث أدت السياسات المالية لتقليل العجز في الموازنة العامة من خلال خفض الإنفاق على تلك الأجهزة والتي كانت في بعضها منخفضة أصلاً إلا أن طبيعة الإنتاج الزراعي تتطلب أن تكون هذه الأجهزة موجودة ويكون لها ميزانية كبيرة من قبل الدولة حيث أن طبيعة القطاع الزراعي من حيث تفتت الملكية يؤدي إلى عدم إمكانية الأفراد القيام بمهام تلك الأجهزة بما لا يمكن تعظيم الاستفادة من تلك الأجهزة ، وخاصة وأن سياسات

تقوية تلك الأجهزة يتعارض مع سياسات خفض الإنفاق ، وتتمثل المهام الأساسية للأجهزة المختلفة المساندة للإنتاج فيما يتصل بالإقراض والتمويل والعمل على توفير التمويل اللازم للمنتجين وذلك من خلال برامج دعم المزارعين سواء بسعر فائدة منخفض أو الإعفاء من الأقساط وجدولة الديون في حالة تعثر المنتجين عن سداد الأقساط . أما الإرشاد فيقوم بالعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب المزارعين عليها بما يحسن ويطور الجانب المعرفي والمهاري للزراع . في حين تقوم الأجهزة البحثية بدراسة مشاكل المزارعين والعمل على حلها من خلال برامج يمكن تطبيقها بينما يكون دور التنظيمات الزراعية المختلفة سواء التعاونية أو الأهلية تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع في إطار المشاركة الشعبية واللامركزية في التخطيط الإقليمي الزراعي . أما بالنسبة لبعض الوظائف التسويقية المساندة للإنتاج فتتمثل في دراسات السوق وأبحاث تطوير المنتجات والتمويل والتأمين وهي وظائف تسهم في تحسين العمليات التسويقية المختلفة .

ولقد أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي واتجاه الدولة نحو خصخصة القطاعات الزراعية المختلفة على تلك الأجهزة ، حيث تغيرت المهام المطلوبة من بعضها وتغيرت أشكال الحماية الكبيرة التي كانت تتمتع بها في ظل سياسة تبعيتها للدولة وذلك كما حدث لأجهزة الإقراض والتمويل والتنظيمات المختلفة . كما أن سياسة الإصلاح والعمل على تخفيض الإنفاق العام لعلاج الخلل الاقتصادي أدى إلى عدم زيادة التمويل للأجهزة التي تقع تحت إشراف الحكومة وذلك كما في مجالات الإرشاد والأجهزة البحثية .

الجوانب والآثار الإيجابية لخصخصة الخدمات الزراعية المساندة :

أ – الإقراض والتمويل :

نظراً لارتفاع نسبة المخاطرة في الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة لتأثره بعدة عوامل صعب التحكم فيها خاصة فيما يتعلق بالظروف الطبيعية كالمناخ أو الإصابة بالأمراض والآفات ، هذا بالإضافة على صغر حجم الوحدات الإنتاجية نتيجة التفتت الحيازي مما يؤدي إلى ضعف القدرات الإنتاجية وانخفاض العائد الاستثماري من المشروعات الزراعية . فإن القطاع الخاص غالباً ما يحجم عن تمويل الأنشطة الإنتاجية الزراعية المختلفة . وأدى ذلك إلى تدخل الحكومة ومؤسساتها العامة لتقديم التمويل والائتمان للمزارعين في معظم البلدان العربية وذلك سواء من المصارف الزراعية الحكومية المختلفة والتي يطلق عليها

مسميات مختلفة بالنسبة لكل دولة ، ومن خلال أشكال غير حكومية كالتعاونيات مثلاً . وقد صحب ذلك أن يكون الإقراض إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لتنفيذ سياستها . كما كانت الحكومة في حالة الظروف الإنتاجية الغير مواتية للمزارعين أو لأسباب سياسية تقوم بإسقاط جزء أو كل الديون أو فوائدها، ويلاحظ أن الضمانات التي كانت تتطلبها الحكومة ومؤسساتها الإقراضية كانت تتوافق وظروف وإمكانيات المزارعين .

ب- البحث العلمي :

قامت أغلب الدول العربية بإنشاء عدد من مؤسسات ومراكز البحث العلمي وذلك للمساعدة في تنمية القطاع الزراعي من خلال العمل على إيجاد حلول تطبيقية للمشاكل التي تواجه المزارعين والمنتجين . وتقوم تلك المؤسسات بالعمل على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية تتلائم وتتناسب مع معطيات الزراعة المحلية ، وكذلك تقوم تلك المؤسسات بالاتصال بنظيرتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي لنقل التكنولوجيا وإمكانيات تطبيقها واستخدامها على المستوى المحلي . وقدمت الدول العربية كل الإمكانيات التي يمكن أن تسهم في تأدية الدور المطلوب منها سواء من تقديم الدعم المالي أو الفني .

جـ - الإرشاد والتدريب :

يقوم الإرشاد على إقناع المزارعين بتبني التقنيات والمستحدثات في الإنتاج الزراعي وذلك من خلال خدمة تعتمد على التجربة والتطبيق والتقليد للأساليب التي يرغب الإرشاد في تعميمها ويقوم الإرشاد بالحصول على تلك التقنيات والمستحدثات من المراكز والمؤسسات البحثية المختلفة والتي تعالج مشكلة إنتاجية واجهت المزارعين وقام الإرشاد بنقلها للمؤسسة البحثية لإيجاد الحلول المناسبة لها . وتقوم الحكومة بتوفير التمويل المطلوب للعمل الإرشادي المطلوب سواء فيما يتعلق بتوصيل المشكلة للمعاهد البحثية ، أو الحصول على النتائج ، أو ما يختص بنشر تلك المستحدثات وتطبيقها بين المزارعين وذلك من خلال البرامج التدريبية المختلفة وتختلف هياكل وأنظمة الإرشاد في الدول العربية وفقاً للمهام المطلوبة منها .

د - التسويق :

توجد بعض الخدمات التسويقية تدخل ضمن الخدمات المساندة وذلك كعمليات النقل والتخزين ودراسات السوق وتطوير المنتجات ويضيف النقل منفعة

مكانية للمنتجات والطلب على النقل طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي يتم نقلها وتمثل تكاليف النقل للمنتجات الزراعية نسبة-عالية من السعر الذي يدفعه المستهلك وذلك نتيجة لما تتصف به المنتجات الزراعية من كبر الحجم فتشغل مساحة كبيرة تتطلب تكلفة أعلى . أما التخزين فيعتبر من أهم الخدمات المساندة ، حيث يقوم التخزين بضمان وجود عرض مستمر للسلعة الأمر الذي يؤدي إلى إضافة منفعة زمنية للسلعة ، وتختلف وسائل التخزين باختلاف نوع السلعة وطبيعتها ، ويساعد التخزين على الحد من التقلبات في الأسعار وضمان سعر مناسب لكل من المستهلك والمنتج أما بالنسبة لدراسات السوق وتطوير المنتجات فإنها ذات أهمية كبيرة في تحسين المنتجات الحالية وهي تزيد من منفعة المستهلك وتسهم في تنمية حجم السوق .

ويلاحظ أن أغلب الخدمات المساندة كان يتم تمويلها والإشراف عليها من خلال الدولة أو مؤسساتها الحكومية ، ولا شك أن تلك الخدمات تأثرت بمدى الحالة الاقتصادية للبلاد فترتقي بتقديم الحالة الاقتصادية وتتأخر بانخفاضها . وبالتالي فقد انعكس الخلل الاقتصادي لمعظم الأقطار العربية على أداء تلك الخدمات ، كما أصابها تغيرات الخصخصة نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي . والجدير بالملاحظة أن بعض الخدمات تم تخصيصها وتخلت الدولة عنها بالكامل، بينما استمر وجود الدولة في بعض الخدمات مع إضافة مؤسسات للقطاع الخاص.

ولقد كان لتدخل الدولة وتحكمها في الأسعار للمنتجات الزراعية وعدم وجود حوافز للاستثمار سبباً رئيسياً في ابتعاد النشاط الاستثماري الخاص الكبير، وبقاء النشاط الصغير وهو ما لا تسمح إمكانياته بالإنفاق على الخدمات المساندة ومن ثم كان الأمر يتطلب دعم وتدخل الحكومة . وبعد تطبيق برامج الإصلاح ودخول القطاع الخاص الاستثماري الكبير فإن الأمر تغير وقامت الحكومة بالتخلي عن معظم تلك الخدمات ، وتم خصخصة تلك الخدمات وقد انعكس ذلك إيجابياً على عدة جوانب أهمها : استغلال الموارد استغلال أفضل ورفع كفاءة الأداء : وذلك لأن الأداء الخاص لتلك المؤسسات تحت الإدارة الحكومية كان يتسم بالتعقيد والبيروقراطية وعدم الإدارة الجيدة . ودخول القطاع الخاص أسهم بلا شك في عدم هدر تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الكفء .

ومن ثم فإن خصخصة الخدمات التسويقية السائدة أسهمت في تخفيض الهوامش التسويقية وزيادة الخدمات التسويقية المساندة وتوفيرها بصورة أفضل وهو ما يؤدي إلى خفض الأسعار على المستهلكين .

الجوانب والآثار السلبية لخصخصة الخدمات الزراعية المساندة :

لم تكن عملية الخصخصة للخدمات الزراعية السائدة كلها إيجابيات ، وإنما كان لها بعض السلبيات والتي انعكست على أداء القطاع الزراعي ولم تحدث الزيادة المتوقعة لمعدلات النمو الزراعي . وتتمثل أهم الآثار السلبية في:

1- حدوث استغلال من قبل بعض شركات القطاع الخاص نتيجة احتكار الشركة للخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتحميلها على المنتج فلم تتغير أوضاعه قبل وبعد تطبيق برامج الإصلاح .

2- أدت إجراءات تحرير سعر الفائدة إلى رفع الفائدة على القروض والودائع مما أدى إلى انخفاض الطلب على الاستثمار .

3- قيام البنوك التجارية أو البنوك الزراعية بطلب ضمانات كثيرة لتوفير الائتمان وهو ما لا يتوافر لصغار المزارعين ، مما كان عقبة في استغلال الموارد المتاحة .

4- عدم إمكانية الاستفادة الكاملة من برامج البحث العلمي فقد أدت خصخصة القطاع البحثي إلى انخفاض الدعم الموجه للبحث العلمي ومن ثم فإن التمويل المتاح أصبح غير كاف لتحقيق أهدافه الكاملة خاصة في مجالات البحث الأساسية غير التطبيقية والتي تكون هدف البحث العلمي الحكومي .

5- سيطرة بعض منشآت القطاع الخاص وذلك من خلال الاحتكار على أداء بعض العمليات التسويقية المساندة وهو ما كان يتم خلالها حدوث بعض حالات الاستغلال .

مجالات قيام القطاع الخاص بالخدمات الزراعية :

أسهم دخول القطاع الخاص في مجالات الإنتاج والتوزيع المختلفة في الخدمات الزراعية المساندة إلى خلق المنافسة مع القطاع العام وتوفيرها بصورة أفضل وذلك لأنه من المجالات التي تم خلط بين أعمال القطاعين العام والخاص. كما أنه ساعد في نفس الوقت على تخفيض الإنفاق العام وذلك كاتجاه أساسي لبرامج الخصخصة التي تقتضيها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، وذلك لكونها من المجالات التي لا يمكن انسحاب الدولة منها تماماً لاحتياجها لاستثمارات كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص النهوض بها بمفرده ، هذا بالإضافة إلى أن بعض المشروعات لا تحقق عوائد سريعة يمكن أن تغطي التكاليف

الكبيرة للاستثمار بها وهو ما يتطلب اشتراك القطاعين العام والخاص معاً في تقديم تلك الخدمات . ويمكن تحديد المجالات المناسبة وغير المناسبة لكلا القطاعين العام والخاص تقديم تلك الخدمات في الآتي :

* مجال التمويل والإقراض :

أدى تحرير سعر الفائدة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بأسعار تقترب من أسعار الفائدة للقطاعات الأخرى والتي تختلف في طبيعتها وظروفها عن القطاع الزراعي والذي يتميز بسيادة نمط الحجم الصغير في الإنتاج والذي لا تتوافر لديه القدرات التمويلية على سداد الفوائد المرتفعة أو تقديم الضمانات التي تطلبها البنوك لتمويل المشروعات الزراعية ، وهو ما نتج عن عدم استفادة كثير من المنتجين الزراعيين من القروض الموجهة للمجال الزراعي . ومن ثم فإن مجال الإقراض والتمويل من المجالات التي لا يمكن تخلي الدولة عنها بالكامل للقطاع الخاص سواء في بعض المجالات مثل إقراض المشروعات الكبيرة وتوفير الائتمان لها ، أما القروض الخاصة بصغار المنتجين الزراعيين فيمكن أن تتم من خلال المؤسسات التمويلية التي تراعي اعتبارات وظروف الإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بموسمية الإنتاج والتي ترتبط بها موسمية الدخل الزراعي . وكذلك تأثيرها بالظروف الطبيعية والمناخية بدرجة كبيرة مما يكون لها تأثيرها على حجم الإنتاج والإيرادات المتحصل عليها .

* مجال البحث العلمي :

ينقسم مجال الأبحاث إلى الأبحاث الأساسية والتي تهتم بتنمية وسلامة الإنتاج وتطوير تكنولوجيا إنتاج المحاصيل والتكنولوجيا الحيوية وهذه المجالات لا يتدخل فيها القطاع الخاص حيث تقل فيها إمكانية حق التملك الذي يسعى إليها القطاع الخاص .

بينما يكون مساهمة القطاع الخاص في مجال البحوث التطبيقية والخاصة بمدخلات الإنتاج وتوفيرها على مستوى المزرعة وكذلك تقنيات ما بعد الحصاد وتقنيات التصنيع الزراعي والتي يزيد فيها إمكانية فرص حق التملك الذي يستهدفه القطاع الخاص للحصول على أقصى عائد ممكن منها .

وعموماً فإن الحد الفاصل بين تدخل القطاع العام والخاص يعتمد بصفة أساسية على مجال التكنولوجيا المتعلقة به وحجم السوق الذي سوف يخدمه

البحث العلمي ، فكلما زادت التكنولوجيا ونطاق السوق فإن دخول القطاع الخاص يكون أفضل .

*** مجال الإرشاد والتدريب :**

يعتمد هذا المجال في المقام الأكبر على مساهمة القطاع العام والذي يسعى إلى نشر التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي بصفة عامة وعلى نطاق أكبر . ولكن يمكن للقطاع الخاص المساهمة في إقامة مراكز تدريب وإرشاد متخصصة وفي مجال محدد يمكن من خلاله تقديم مساهماته مقابل عائد مادي وتكون عادة خارج اهتمامات القطاع الحكومي .

*** مجال التسويق :**

يمكن للقطاع الخاص الدخول في مجالات التسويق السائدة للإنتاج الزراعي كالتخزين والنقل وذلك نتيجة لعدم كفاية الخدمات الحكومية في هذا النطاق وهو الأمر الذي يساهم في توفير إمكانيات إضافية تسهم في تحسين الإنتاج الزراعي وزيادته . كما يوجد مجال تطوير المنتجات ودراسات السوق والذي يمكن أن يسهم فيه القطاع الخاص ببعض المجهودات والتي تزيد من الطلب الفعال على المنتجات الزراعية .

أما بالنسبة للقطاع العام فإن استمرار الخدمات المساندة من تخزين ونقل أمر هام وضروري وذلك لإحداث توازن في سوق تلك الخدمات وبما يمنع إمكانية حدوث استغلال من قبل القطاع الخاص وقد يكون ذلك لفترة محدودة حتى يتم التأكد من قيام القطاع الخاص بالدور المطلوب منه في تلك الخدمات واستقرارها بما يسمح بخصخصة هذا المجال بالكامل .

مدى التكامل والاستبدال بين بحوث القطاعين العام والخاص :

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً أكبر كلما تيسر له تخصيص جزء من العائد من الاستثمار في البحوث وتعتمد إمكانية التخصيص على نوع البحث ومجال التكنولوجيا . وتضعف محفزات القطاع الخاص لإجراء أو تمويل البحوث وفي الحالات التالية : -

1- البحوث البيولوجية والفيزيائية البحتة .
2- البحوث العامة ذات النطاق الواسع للتطبيق في مختلف السلع .
3- مجالات التكنولوجيا التي لا تجسد المعرفة العلمية في خصائص المنتج.
4- عندما تكون القوانين الموضوعة لحماية ملكية حق الاختراع غير فعالة .

وعموماً ، تزداد محفزات القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا الميكانيكية ، تليها الكيمائية ثم الحيوية ، بينما تأتي تكنولوجيا إنتاج المحاصيل في المؤخرة . معنى ذلك أنه يمكن أن يكون هناك تعاوناً بين بحوث القطاعين العام والخاص وعلى القطاع العام إجراء أو دعم البحوث ، وهذه حجة قوية لتدخل القطاع العام في توظيف الموارد للبحث كما أن على القطاع العام أن يغطى أخر مراحل البحث الأساسي ، وإذا فشل في ذلك فلن يكون هنالك إلا بحوث قليلة تنتج بواسطة القطاع الخاص تلك التي لا يجد معاناة في إجراءها ، وبالتالي قلة الزيادة في الإنتاجية . إضافة لذلك هنالك تكاملية بين القطاعين العام والخاص حسب نوع التكنولوجيا ، مع ضرورة نشاط القطاع العام في مجالات كتكنولوجيا إنتاج المحاصيل والتكنولوجيا الحيوية التي تقل فيها إمكانية حق التمليك .

أن الديناميكية تضيف شكلاً أخر للتكامل بين القطاعين ذلك لأن البحوث التطبيقية تتوصل للنتائج عن طريق استغلال حقيقة أن الاكتشافات التكنولوجية تكمن وراء الحقائق العلمية . وإذا فشلت البحوث الأساسية في دفع عجلة الحقائق العلمية للأمام ، تناقصت المعرفة العلمية التي يمكن أن تستغل في الاكتشاف ، ويتناقص العائد من البحوث التطبيقية تبعاً لذلك . وهذه العلاقة التكاملية تسود في الأمد الطويل بين القطاعين العام والخاص في مجال البحوث الزراعية ، لكن هنالك أيضاً علاقة استبدالية في البحوث الحيوية ، مثلاً ، يتحكم القطاع العام في النشاطات التي تتطلب جهداً كبيراً ، كالمعدات الأساسية المختصة بالتركيبات الوراثية ويمكن أن يعمل القطاع الخاص جيداً في أسواق ذات صلة بذلك ، كصناعة التفاوي، والفاصل بين القطاعين متغير ، وأي من القطاعين أو كلاهما ربما ينطلق في مجال تربية النبات . بالطبع هنالك درجة من التداخل ربما يؤدي ذلك لتبديد الموارد ، أو ربما يكون ذلك مجال منافسة يزيد من الكفاءة .

متطلبات السياسات الخاصة للتدخل الحكومي :

قامت أغلب الدول في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالحد من تدخلها في أغلب النواحي الإنتاجية والتسويقية وذلك نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها هو تخفيض الإنفاق العام وتقليل العجز في الموازنة العامة للدول وتحميل القطاع الخاص بعض المهام التي كانت تقوم بها الدول ومن ثم فقد شهدت السنوات التالية لعمليات الإصلاح تعاظم دور القطاع الخاص في مجالات عديدة ، وزيادة نسبة مساهماته مقارنة بالقطاع الحكومي والعام والذي انخفضت نسبته ، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء دور الدولة فهنالك العديد من المجالات التي

يستلزم تدخل الدولة فيها ولا يستطيع القطاع الخاص التدخل فيها وهناك بعض المجالات التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص مع القطاع الحكومي العام .

وهناك مجالات عديدة تتطلب تدخل الدولة منها حالة إذا ما كان أحد أنشطة الاقتصاد تتعدى مباشرة على أنشطة الآخرين فمثلاً استخدام قمائن الطوب للطمي في إنتاج الطوب يؤثر على التربة الزراعية ، صرف المصانع الموجودة على النيل لمخلفاتها في مياه النهر يؤثر على البيئة وصحة الإنسان كذلك عدم وجود أسواق كافية هو ما يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين الأسعار في الأسواق المختلفة وهو ما يؤدي إلى حدوث اختلال في الهياكل الإنتاجية المستخدمة للعناصر الإنتاجية وامتداد التأثر على الإنتاج تعرض الاقتصاد لظروف خارجية غير طبيعية كالكوارث والفيضانات وغيرها وأخيراً عدم إمكانية دخول القطاع الخاص نتيجة تزايد الاحتياجات المالية المطلوبة عن قدرة القطاع الخاص هذا بالإضافة إلى الحاجة لتدخل الدول في تحقيق هدف عدالة التوزيع ودعم السياسات التوزيعية .

أما المجالات التي تسمح فيها الدولة للقطاع الخاص بالدخول فيها وتترك له المجال تماماً فإن ذلك لا يعني إلغاء دور الدولة تماماً ، وإنما يكون باتجاه الدولة نحو تعظيم دورها في اتجاه أخر وهو الرقابة والإشراف والتنظيم وذلك لأن ترك الأمر للقطاع الخاص بالكامل قد يؤدي إلى سلبيات خاصة ما ينتج عن الاحتكار للقطاع الخاص وتكون عواقبه شديدة على المستهلكين . ولعل ما يتسم به طبيعة القطاع الزراعي في أغلب الدول العربية من تفتت الحيازات وصغرها مما يؤدي إلى سيادة نمط الإنتاج الصغير ، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع يتعاملوا مع منتجات هذا القطاع وبالتالي فإن خروج الدولة من العمليات الإنتاجية والتسويقية يعني إمكانية تحكم القطاع الخاص في المنتجين الزراعيين نتيجة عدم قدرتهم على التكتل واستغلاله من خلال توفير عناصر ومدخلات الإنتاج كما أن المستهلك النهائي يمكن أن يتحكم فيه أيضاً القطاع الخاص من خلال التحكم في حجم الإنتاج والأسعار ومن ثم فإن الأمر يستلزم وجود رقابة وإشراف حكومي لحماية كل من المنتج والمستهلك .

ويستلزم وجود الرقابة والإشراف الحكومي وجود مؤسسات حكومية قادرة على أداء تلك الأهداف المطلوبة منها وتوفر التسهيلات والمناخ المناسب للقطاع الخاص بالعمل وليس معوقاً له وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فإن التدخل الحكومي يتطلب العمل على .

- وضع مواصفات قياسية للسلع المنتجة أو مستلزمات الإنتاج ويمكن تعدد مواصفات الدرجة للسلعة بحيث تتعدد الأسعار وفقاً للمواصفات الخاصة بالدرجة ويمكن الاستعانة في ذلك بالمواصفات القياسية للدول الأخرى ، وخاصة التي تهتم بجانب التصدير حتى يسهل تصدير تلك المنتجات في حالة توافر أسواق خارجية لها .
- تعزيز الدور الرقابي للدولة على السلع والمنتجات الموجودة بالأسواق وذلك من خلال توفير المعدات والأدوات اللازمة والتدريب الكافي للأفراد على استخدام تلك المعدات والآلات .
- إنشاء جهاز مراقبة عادل للممارسات التجارية للقطاع الخاص ويشمل ذلك الممارسات بين المنشآت الإنتاجية الخاصة ، والمنشآت الإنتاجية والمستهلكين وتكون مهام هذا الجهاز هي منع التحكم في الأسعار أو الاستغلال ، ومنع الممارسات الخاصة بالغش والتدليس والخداع .
- توفير المعلومات الكاملة أمام المنتجين والمستهلكين بحيث لا يمكن لأي منهما أن يتعرض للاستغلال سواء من ناحية الأسعار أو النوعية والجودة للسلع التي يتم التعامل فيها .
- رقابة الأسواق بصورة جيدة وبما يسمح بإمكانية التدخل لتعديل الأوضاع فيها إذا ما تطلب الأمر سواء لأسواق مستلزمات ومدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية .
- وبذلك، يتضح أن خروج الدولة من العمليات الإنتاجية والتسويقية لا يعني إطلاق الأمور كلها للقطاع الخاص بل يستلزم الأمر توفير المجال والمناخ المناسب للإنتاج وبما يؤدي إلى إحداث التنمية المطلوبة من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي فتقوية وتعزيز الإشراف الرقابي للدولة على العمليات الإنتاجية المختلفة سوف يؤدي إلى إنتاج بمواصفات ومعايير محددة تسهم في تحقيق هدف الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق معدلات نمو متسارعة للقطاع الزراعي تزيد من مساهمته في المقتصدات القومية العربية وكذلك ما يضمن استدامتها للأجيال القادمة .
- توجيه الإنتاج وذلك من خلال دراسة الاحتياجات الخاصة للمجتمع من السلع والخدمات وتوجيه القطاع الخاص نحو إنتاجها وذلك من خلال منح الإعفاءات للدخول في هذا المجال أو توفير مستلزمات الإنتاج

الخاصة بها وبما يؤدي في النهاية إلى أحداث توازن في أسواق المنتجات.

التجربة المصرية في مجال الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع الخاص الزراعي :

أن برنامج الخصخصة المصري يعتبر حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ منذ منتصف 1991 . حيث يهدف البرنامج إلى زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام ووقف نزيف خسارته علاوة على إتاحة الفرصة للانفتاح على الأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين مع العمل على تنشيط سوق رأس المال باعتبارها أداة تمويل هامة ورئيسية في اقتصاديات السوق .

وعلى الرغم من وجود العديد من الأشكال التي يمكن الأخذ بها عند تطبيق سياسة الخصخصة ، إلا أنه يمكن أن تندرج هذه الأشكال تحت أربعة بنود تتمثل في إزالة القيود على الاستثمارات الخاصة ، أو خصخصة الإدارة وذلك بنقل إدارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة أو التأجير وذلك من خلال القيام بتأجير المنشآت أو تأجير بعض خطوط الإنتاج بها مقابل إيجار سنوي أو البيع الجزئي أو الكلي ، بمعنى تصرف الدولة في ملكية المنشآت العامة عن طريق بيع كل أو جزء من الأسهم إلى القطاع الخاص.

وتتحدد الأساليب التي يتم من خلالها عملية البيع لتشمل البيع المباشر بالكامل للقطاع الخاص أو البيع الجزئي أو طرح أسهم الشركات العامة للاكتتاب العام من خلال سوق الأوراق المالية أو البيع للعاملين أو اتحادات العاملين لجزء من الشركات بشروط ميسرة أو البيع لمستثمر رئيسي ذي خبرة في الشركة المطروحة.

أولاً : تطور الخصخصة في مصر ومراحلها :

ترتبط عملية التحول إلى الملكية الخاصة بمراحل وآليات متتالية لابد من إتباعها حتى يتم تهيئة البيئة المواتية واللازمة لتقبل وإنجاح عملية التحول ويمكن إيجاز تلك الخطوات فيما يلي :

1- إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم :

وتتميز هذه الخطوة بخلق بيئة تنافسية تساعد بصورة أكبر على تطبيق آليات السوق من خلال ما يلي :

أ – توسيع مجال المنافسة : بمعنى توفير نفس الظروف لكل القطاعات على اختلاف ملكيتها ، وقيام الحكومة بتوفير أعلى درجة من المنافسة ووضع الضوابط اللازمة لسلوك المؤسسات التي تتسم بالطبيعة الاحتكارية.

ب– تحرير أسعار الفائدة : بما يحقق التفاعل الحقيقي لقوى العرض والطلب والعمل على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة .

ج– تحرير أسعار الصرف والتجارة الخارجية : وحيث تهدف تلك العملية إلى الاستفادة من المنافسة الخارجية .

د– تهيئة المناخ السياسي والرأي العام لقبول عملية التحول .

2- اختيار المشروعات المطروحة لعملية الخصخصة :

تبدأ تلك العملية بعد الانتهاء من توفير الإطار التشريعي والتنظيمي ويتوقف عليها إعطاء مؤشر عن إمكانية نجاح تجربة الخصخصة فاختيار مشروعات رابحة ذات جدوى اقتصادية لبدء عملية الخصخصة يسهم في إعطاء الثقة لدى المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية الشراء كما أنه يمكن استخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة مما يمهد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة .

3- التقييم :

تمثل عملية التقييم خطوة متقدمة خلال عملية التحول وهي تكتسب تلك الأهمية نظراً لارتباطها بتقييم أصول ثروة المجتمع . والتي تكون دائماً محل انتقاد خاصة في الدول النامية ولذلك تكتنف عملية تقييم المشروعات صعوبات كثيرة سواء في تقدير قيمة الوحدات المباعة أو في تحديد شكل الملكية المطلوب، وتمر عملية التقييم بالعديد من المراحل والحسابات الدقيقة حتى يتم الوصول إلى السعر العادل ويمكن تمثيل أهم خطوات تلك المرحلة فيما يلي :

أ – مرحلة التحليل والدراسة المتعمقة للشركة .

ب– عملية التقييم .

4- التنفيذ :

تمثل عملية التنفيذ ونقل الملكية الخطوة الأخيرة في عملية التحول إلى الملكية الخاصة حيث يتم ذلك بشكل أساسي من خلال بورصة الأوراق المالية .

ثانياً : الآثار المتوقعة للتحول :

يترتب على عمليات الخصخصة مجموعة من النتائج ذات الأثر العميق على مستوى الاقتصاد الكلي والتي يتمثل أهمها – بالنسبة لمصر فيما يلي :

أ – الأثر التمويلي :

يسيطر القطاع العام في مصر على نحو ثلثي الإنتاج غير الزراعي ويتكون القطاع العام من شركات المرافق العامة التي تتبع عادة هيئات عامة إلى جانب الصناعات العسكرية ، وتلحق هذه المرافق ضمن الميزانية العامة للدولة . ويمكن تحديد أهم الآثار التمويلية المرجوة لسياسة الخصخصة في النقاط التالية :

1- تخفيض الطلب على الموازنة العامة للدولة لتمويل الإنفاق على الاستثمارات العامة وتمويل خسائر المشروعات والشركات المملوكة للقطاع العام .

2- تحقيق دخل للحكومة من بيع أصول القطاع العام . مما يساعد في خفض عجز الموازنة العامة للدولة وسداد جزء من الدين العام وخفض التمويل بالعجز .

3- تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي وجذب المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج للاستثمار في مصر . مما يعد تدفقاً داخلاً يساهم في إنعاش ميزان المدفوعات .

4- القضاء على مشكلة السحب على المكشوف من الجهاز المصرفي نظراً لتطبيق القواعد المصرفية والاقتصادية السليمة على قروض المشروعات العامة بعد خصخصتها .

5- الحد من الاقتراض الخارجي لاعتماد القطاع العام على الحكومة في مثل هذا النوع من القروض .

6- زيادة الإنتاج كماً ونوعاً ورفع مستوى الإنتاجية نتيجة رفع كفاءة الاقتصاد القومي بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى خفض جماح التضخم .

7- زيادة الصادرات وخفض الواردات وتقليص العجز في الميزان التجاري مما يساعد على خفض المديونية الخارجية .

8- تخفيض عبء المديونية عن ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة التي تتحمل أعباء أقساط وفوائد ذلك الدين من خلال شراء الديون مباشرة من السوق الثانوية .

إلا أن الواقع العملي قد أثبت أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج لا يعد الوسيلة الوحيدة لإدارة الاقتصاد بشكل كفء حيث يمكن أن يشكل إهدار لموارد المجتمع وعبئاً كبيراً على موازنة الدولة . ومن هنا فإن نقل الملكية للقطاع الخاص يمكن أن يمثل خطوة نحو حسن استخدام وإدارة موارد المجتمع على أن يتم ذلك في إطار كامل من الشفافية مما يضفي المصداقية السياسية والاجتماعية على عملية التحول .

ب – الأثر على الاحتكار :

تشكل مكافحة الاحتكار أهمية كبرى في أي اقتصاد خلال عملية التحول نحو الملكية الخاصة في الدول النامية أو المتقدمة نظراً لما تتمتع به هذه المشروعات من قوة احتكارية في مجال الإنتاج والتوزيع . ولذلك من الصعب خصخصتها في الدول ذات الدخل المنخفض . حيث لا يوجد عدد كافي من المستثمرين القادرين على تحمل مسئولية هذه المشاريع بالإضافة إلى ضعف أسواق رأس المال مما يهدد تحولها إلى احتكار القطاع الخاص بما لذلك من أثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل والثروة في المجتمع .

ثالثاً : الإجراءات والتدابير الحكومية لتنشيط الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي :

تحرص الدولة على تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بما لديه من إمكانيات في مشروعات التنمية الاقتصادية ودعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري – والارتفاع بمعدل نمو كل من الإنتاج والصادرات .

وتأكيداً لذلك ركزت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على دعم القطاع الخاص المنتج وتوفير المناخ المناسب له ليلعب دوره المطلوب بكفاءة ويزيد من استثماراته في المجالات الإنتاجية مع العمل على إزالة المعوقات وحل المشاكل التي تواجه المستثمرين باعتبار أن ذلك من الوسائل التي يمكن أن تستقطب الاستثمارات العربية والأجنبية وتجذب مستثمرين جدد في مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

أ- الإجراءات التشريعية وتوحيد قوانين الاستثمار :

أثبتت الممارسة الفعلية والتجارب السابقة أنه من الأسباب الرئيسية التي تواجه الاستثمار الخاص عدم وجود قانون موحد مع المستثمرين بدلاً من الجهات

العديدة التي كثيراً ما تختلف أو تتعارض قراراتها وإجراءاتها كنتيجة لاختلاف طبيعة نظرتها أو مفهومها لعملية الاستثمار وعدم التوافق بين أولويات التنمية في الدولة وبين هدف الربح الذي ينشده المستثمر وكذلك اختلاف تفسيراتها لنصوص القوانين المتعددة .

فمنذ أوائل السبعينات صدرت في مصر العديد من القوانين التي استهدفت تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الخاص والقضاء على ما يعترضه من عقبات... بدأت بالقانون رقم 65 لسنة 1971 ثم القانون 43 لسنة 1974 – المعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 ثم صدرت مجموعة من القوانين الأخرى التي تستهدف تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق منح بعض المزايا والإعفاءات ومن أهمها القانون 59 لسنة 1979 والقانون 143 لسنة 1981 المعدل بالقانون 157 لسنة 1981 والقانون 159 لسنة 1981 وبصدور هذه السلسلة من القوانين والقرارات العديدة أصبح مجرد تفسيرها والتنسيق بينها يمثل في حد ذاته عقبة في طريق المستثمرين وفي ضوء ما استهدفته خطط التنمية الاقتصادية الحالية من إسناد جزء كبير من جملة الاستثمارات للقطاع الخاص .

فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى إصدار قانون موحد للاستثمار كمظلة شاملة تتكامل فيها مصلحة المستثمر في الأمد الطويل فتم إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 230 لسنة 1989 لتوحد بموجبه كافة القوانين والقرارات السابقة الخاصة باستثمار المال العربي والأجنبي ولكي يسد الثغرات التي ظهرت من خلال التطبيق العملي لهذه القوانين والقرارات خلال المرحلة السابقة .

ب– إجراءات الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي :

تتخذ الحكومة المصرية إجراءات جادة نحو تبني وتنفيذ سياسات وبرامج إصلاح اقتصادي تستهدف تجريد الاقتصاد المصري من التدخل الحكومي وتحرير التجارة الخارجية بإزالة وتخفيف القيود عليها وللتخفيف من قوائم حظر الاستيراد السلعي وفتح باب المنافسة للقطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية، وتقليص ملكية الحكومة والقطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص مع إجراءات اقتصادية تستهدف تحرير أسعار الصرف والفائدة بما يعكس القيمة الحقيقية للعملة المصرية وترك الأسعار لقوى العرض والطلب ، مع إجراءات إصلاح الخلل التنظيمي والإداري خاصة في الوحدات الإنتاجية كخطوة هامة نحو معالجة أسباب تعثر العديد من المنشآت التابعة للدولة ودعم مشروعات البنية الأساسية خاصة في مجال الطاقة والمرافق العامة والطرق والنقل والمواصلات والخدمات

الصحية والتعليمية . وقد قطعت مصر شوطاً مقبولاً بشهادة صندوق النقد الدولي – في هذا المجال وكانت النتائج إيجابية ، وتطرقت إجراءات الإصلاح الاقتصادي إلى القطاع الزراعي حيث استهدفت :

1– إلغاء نظام التسعير الجبري الحكومي للمحاصيل الزراعية .
2– إلغاء تحكم الحكومة في تحديد المساحات المحصولية .
3– إلغاء نظام التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية .
4– رفع المعوقات أمام القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر ومتزايد في مجال تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية ومستلزمات إنتاجه .
5– إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج .
6– إلغاء ملكية الحكومة للأراضي الزراعية وتمكين القطاع الخاص من ملكية أراضي الدولة .

وقد تم ذلك تدريجياً حيث اكتمل في غضون عام 1993 وقد أدت هذه الإجراءات إلى خلق التنافس في سوق المنتجات الزراعية مما مكن القطاع الخاص من أن يعمل في ظروف سوق حرة نسبياً وفقاً لقوى العرض والطلب وأن تنفتح المجالات الاستثمارية أمام القطاع الخاص ليعمل على تنمية الزراعة مستفيداً بذلك من إمكانية هذا القطاع الإدارية والمالية .

وحصل القطاع التعاوني والخاص على دور متزايد في التجارة الحرة ومجال توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي (أسمدة–تقاوي– مبيدات–آلات زراعية – علف) وتقلص دور القطاع العام تدريجاً لصالح القطاع الخاص والتعاوني .

أما في مجال ملكية الأراضي الزراعية فقد بدأت الحكومة العمل على تحديد ملكية الدولة من الأراضي وتبني سياسة تشجيع ملكية القطاع الخاص من خلال ثلاث محاور هي :

1– بيع شركات القطاع العام الزراعية للأراضي القديمة والجديدة .
2– بيع الأراضي بعد إقامة البنية الأساسية بها .
3– تأجير أو بيع أراضي مستصلحة حديثاً قابلة للزراعة للقطاع الخاص .

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية الجاري تنفيذها سوف يكون لها أثر ملموس في تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في مسيرة التنمية وذلك عن طريق :

1- خلق النظم الإدارية التي تتعامل بمرونة وتفتح مع المستثمرين وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص .

2- قصر التدخل الحكومي على التأكد من جدوى المشروعات قبل تنفيذه ثم متابعة أدائه بعد التنفيذ للمساعدة في حل المشاكل التي تواجهه دون أن تشكل تلك المتابعة نوع من السلطة الرقابية على المشروع .

3- تعديل القانون 230 لسنة 1989 فيما يختص بتوزيع نسبة 10% من الأرباح على العاملين ، والتدخل الحكومي في تسعير منتجات مشروعات الاستثمار .

4- العمل على استقرار التشريعات المرتبطة بالاستثمار وإزالة الغموض والتعارض بينها والعمل على استقرار السياسات المالية والنقدية .

5- الاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية لتشجيع الاستثمار وتمويل المشروعات الاستثمارية .

6- الاهتمام بتوجيه استثمارات الحكومة نحو تطوير البنية الأساسية خاصة في المناطق الجديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي الخاص بها .

7- إزالة المحددات الخاصة بالتسويق والتجارة الخارجية وتوفير الحماية للمنتجات المحلية خاصة الناشئة منها وتسهيل عمليات الائتمان اللازمة لمشروعات الاستثمار الزراعي .

8- الاهتمام بوضع خرائط للاستثمار الزراعي يوضح فيها مجالات الاستثمار الزراعي ومواقعة وترتيب أولوياته والأراضي القابلة للاستصلاح والمرافق المتاحة بها وكيفية الحصول عليها .

9- الاهتمام بالترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي داخلياً وخارجياً . وذلك يتطلب الاهتمام بالإعلان الاستثماري عن المجالات الاستثمارية .

10- تدعيم مراكز الاستثمار المتخصصة مثل " مكتب الاستثمار الزراعي التابع لوزارة الزراعة لتمكينه من توفير البيانات والمعلومات عن المجالات الاستثمارية الزراعية المتاحة .

11- التوسع في إقامة المعارض لعرض منتجات شركات الاستثمار في الداخل والخارج .

12- تدعيم دور الدولة في البحوث والإرشاد والتوجيه والرقابة والاستثمار في مجالات البنية الأساسية وفي المجالات التي لا يقبل عليها المستثمر الخاص والضرورية لإقامة المشروعات الاستثمارية واستكمال حلقاتها الإنتاجية .

بعض الخدمات المساندة في خصخصة القطاع الزراعي :

يتناول هذا الجزء بإيجاز بعض الخدمات المساندة في خصخصة القطاع الزراعي بصفة خاصة وهي أنظمة البحث الزراعي ، والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا .

أ – نظام البحث الزراعي في مصر :

يتكون نظام البحث الزراعي في مصر من عدة مراكز ومعاهد تعتمد في تمويلها على مصادر متعددة كما تقوم بجهود إرشادية متنوعة تستهدف نقل التكنولوجيا الزراعية المحسنة ونشرها بين الزراع ويمكن عرض التنظيمات البحثية التي تتشكل نظام البحث الزراعي في مصر فيما يلي :

1- مركز البحوث الزراعية :

بدأت الزراعة التجريبية في مصر عام 1897 بالجيزة باسم (الجمعية الزراعية الملكية) والتي تبلورت إلى مركز البحوث الزراعية وفي عام 1913 صدر قرار إنشاء وزارة الزراعة . وفي عام 1971 صدر قرار جمهوري بإنشاء مركز البحوث الزراعية، ويضم مركز البحوث الزراعية 14 معهداً إضافة إلى أربعة معامل مركزية ، ويمكن تحديد اختصاصات المركز فيما يلي :

أ – وضع البحوث الزراعية الإرشادية وتنفيذها .

ب – نشر نتائج البحوث وتطبيقها .

جـ– توثيق العلاقات في الميادين الزراعية الفنية مع الهيئات الخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الهيئات .

د – وضع تنفيذ سياسات تجديد وإكثار الأصناف المحسنة من جميع أنواع الحاصلات الزراعية .

هـ– اقتراح التشريعات الجديدة التي يتطلبها تنفيذ السياسات الزراعية .

و – الاشتراك في وضع البرامج الإرشادية طبقاً لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب تمهيداً لنشرها .

ز – الإشراف على إدارة جميع محطات البحوث الزراعية .

2- مجلس بحوث الغذاء والزراعة والري بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا:

وترتكز نشاطات المجلس على عدد من المحاور الآتية :

1- توجيه الموارد لتحقيق الأهداف التنموية .

2- الاهتمام ببعض برامج البحوث الأساسية والمرتبطة بالتكنولوجيا الزراعية .

3- تطوير وتطويع التكنولوجيا الملائمة للبيئات المصرية ونقلها وتعميمها بين جماهير المستفيدين .

4- التكامل بين مشروعات بحوث الخطة .

5- الاستمرار في تنفيذ العمل القومي للنهوض بإنتاجية المحاصيل الغذائية والبستانية والسكرية والزيتية .

6- دعم وتكوين القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية .

7- توجيه الاهتمام بالأعلام العلمي والتكنولوجيا .

3- المركز القومي للبحوث :

وقد أنشأ عام 1956 ويختص بإجراء البحوث البحثية والتطبيقية في العلوم الطبيعية للإسهام في تحقيق الرخاء القومي ومنذ عام 1975 تم تنظيم نشاطات المراكز التنموية والبحثية في البرامج الخمس التالية :

نقل التكنولوجيا مع تركيز خاص على القطاع الصناعي – الزراعة والغذاء – البيئة والصحة والطاقة والموارد الطبيعية – تقديم النصح والمشورة الفنية والعلمية – التدريب وتنمية الموارد البشرية .

4- مركز البحوث المائية :

وقد تم إنشائه عام 1975 باعتباره مركزاً بحثياً تطبيقياً في علوم المياه وهذا يعتبر ناتج من الضرورة الملحة لتوليد تكنولوجيا وطنية في مجالات الري والصرف والموارد المائية تتلائم وظروف المجتمع المصري واحتياجاته . وقد حدد قرار إنشاء المركز أهدافه في النقاط الرئيسية التالية :

1- بحث ودراسة الأسس والقواعد اللازمة لوضع السياسات طويلة المدى لتوفير مصادر المياه اللازمة للوفاء باحتياجات البلاد .

2- اقتراح الحلول للمشاكل العلمية والتطبيقية المتعلقة بالسياسات العامة للري والصرف .

3- إجراء الدراسات والبحوث المائية المتصلة بالسد العالي وتوسيع الرقعة الزراعية وتقدير الموارد المائية بكافة مصادرها .

4- اقتراح أساليب وطرق الاستخدام الأمثل للمياه .

5- متابعة البحوث والدراسات المتعلقة بتحقيق أهداف المركز بالداخل والخارج.

6- تطوير التكنولوجيا المتاحة في مجالات الري والصرف والموارد المائية لتناسب ظروف المجتمع المصري . مع العمل على توليد تكنولوجيا وطنية في هذه المجالات .

5- المركز الدولي للتنمية الريفية :

قام بعدد قليل من البحوث بهدف توجيه أعمال الإدارة والتوطين بالأرضي الجديدة وركزت هذه البحوث في مجالات حفر الآبار والسلوك الجيولوجي والمياه الجوفية وأداء طلمبات الري والدراسات المسحية للتربة وتصنيف الأراضي .

6- المركز القومي لبحوث الأحياء المائية :

يقوم المركز بإجراء البحوث في أربعة مجالات تتعلق بالتربة والأمراض والتغذية والتفقيس في المزارع السمكية كما يوفر الخدمات الإرشادية والتدريب لمزارعي الأسماك – وتقديم التسهيلات الائتمانية إليها من خلال البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

7- مركز بحوث الصحراء :

انشأ عام 1934 وتم افتتاحه عام 1951 وتنحصر أهدافه الرئيسية في إجراء الدراسات المفيدة لتنمية الصحراء . ويركز في بحوثه على موارد التربة والمياه والإنتاج النباتي والحيواني .

8- مراكز البحوث في وزارة الكهرباء :

يتبع وزارة الكهرباء المركز القومي لبحوث الإشعاع والتكنولوجيا كما يتبعها مركز بحوث الذرة والذي يتضمن قسم بحوث الأراضي والمياه وقسم بحوث الإنتاج الحيواني .

9- كليات الزراعة بالجامعات :

مهمتها الأساسية هي التعليم – إلا أنها تقوم بإجراء بحوث زراعية عن طريق طلبة الدراسات العليا في مختلف التخصصات الزراعية بكلياتها .

10- الوحدات البحثية بالقطاع الخاص :

تقوم بعض الوحدات البحثية في شركات القطاع الخاص بإجراء الدراسات المتعلقة بتطوير أصناف جديدة لمحاصيل الحبوب الرئيسية كما تقوم بإجراء الدراسات الخاصة بتربية الدواجن والأسماك والحيوانات .

آثار البحث العلمي الزراعي على الإنتاج الزراعي :

أ - زيادة الإنتاج الزراعي :

كان من نتيجة تطبيق نتائج البحوث الزراعية في مجال الإنتاج الزراعي بعض التأثيرات الجوهرية في العديد من المحاصيل المصرية حيث زادت إنتاجية القطن بنحو 14% كما ارتفع متوسط إنتاج القمح إلى أكثر من 16 أردب للفدان في التسعينات كما وصل متوسط إنتاج الأرز إلى أكثر من 3.5 طن في نفس الوحدة كما زاد إنتاج قصب السكر حتى وصل إلى نحو 45.6 طن للفدان في منتصف التسعينات كما تضاعف إنتاج كل من الخضر والفاكهة خلال السنوات العشر الأخيرة . ونفس الحال تقريباً في مجال الإنتاج الحيواني والدواجن والأسماك .

ب- نقل التكنولوجيا الزراعية والإرشاد الزراعي :

يعتمد تحقيق التنمية الزراعية في مصر على الربط الجيد بين البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والزراع ، ولذلك فإن تحديد معوقات الإنتاج الزراعي وقيام الجهات البحثية بإيجاد الحلول له وإجراء التجارب للتأكد من سلامة النتائج تطبيقياً واقتصادياً وتقبل الزراع لها تحت ظروفهم الخاصة حتى يمكن نشرها بينهم ومساعدتهم على تبنيها من خلال التخطيط والتنفيذ الجيد لبرامج العمل الإرشادية .

ويسهم المرشدون الزراعيون في دراسة الموقف الإنتاجي الحالي للزراع لمعرفتهم واحتكاكهم المستمر بالزراع ومناقشتهم وعملهم بين الزراع وكذلك يفيد في هذه المرحلة استخدام الاستبيانات ومقابلة عينة من زراع المنطقة لتشخيص وتحديد مشاكلهم بدقة أكبر .

وفي عام 1988 انشأ مكون لنقل التكنولوجيا كأحد المكونات الرئيسية بالمشروع القومي للأبحاث الزراعية إيماناً من المشروع بضرورة امتداد نشاطاته البحثية لتشمل الإرشاد الزراعي لتحقيق الربط الفعال بين الباحثين والزراع ونقل التكنولوجيا الحديثة إليهم وتحفيزهم على تبنيها . هذا ويهدف مكون نقل التكنولوجيا إلى تحقيق الأهداف التالية :

الهدف الأول : تدعيم قدرات الإدارة والتخطيط على المستوى المركزي .

الهدف الثاني : تدعيم قرارات نقل التكنولوجيا لنظام البحث والإرشاد الزراعي .

المعوقات التي تواجه الجهاز الإرشادي الزراعي :

يمكن إيجاز المعوقات التي تواجه الجهاز الإرشادي الزراعي المصري فيما يلي :

1- عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية وأجهزة البحث العلمي الزراعي سواء بوزارة الزراعة أو كليات الزراعة بالجامعات أو المركز القومي للبحوث من ناحية أخرى .

2- افتقار العاملون الإرشاديون الميدانيون إلى التدريب العملي في مجالات تطبيق التكنولوجيا المحسنة .

3- عدم توفر الفرص الكافية لتدريب العاملين الإرشاديين في مجالات أسس ومبادئ تعليم الكبار ، ومبادئ العمل الفعال ، وطرق ومهارات الاتصال الإرشادي والاستخدام الفعال للمعينات الإرشادية ، والجوانب الاجتماعية والثقافية للعمل الإرشادي ، وبناء البرامج الإرشادية ، ونشر وتبني المستحدثات ، واختيار وتنمية القيادات المحلية الريفية .

4- ندرة توفر المعينات السمعية والبصرية التي تستخدم في التدريب ، وكذلك عدم كفاية النشرات الإرشادية .

5- اقتصار العمل الإرشادي وتركيز أنشطته وبرامجه على الناحية الإنتاجية الزراعية وعدم الاهتمام الكافي ببرامج الشباب الريفي أو الاقتصاد المنزلي الريفي ، وكذلك باختيار وتنمية القيادات المحلية الريفية .

6- مركزية العمل الإرشادي .

7- عدم وجود تنظيمات إرشادية فعالة وقوية على المستويات المحلية يمثل فيها جمهور الزراع تمثيلاً صحيحاً .

8- عدم التحديد الواضح للمهام والمسئوليات الخاصة بالعاملين الإرشاديين على اختلاف مستوياتهم التنظيمية .

9- قلة فاعلية نظم المتابعة والرقابة والتسجيل والتقارير في العمل الإرشادي.

10- عدم وضوح العلاقة بين الجهاز الإرشادي والجهاز التعاوني .

11- تتعدد الأعمال الإرشادية الزراعية بمصر والتي تقوم بها أجهزة أخرى غير الجهاز الإرشادي ، كالإرشاد البستاني ، والبيطري ، والسمكي ، والإنتاج الحيواني ، والإعلام الريفي .

12- عدم الفهم الواضح لمفهوم الإرشاد الزراعي وطبيعته باعتباره بالدرجة الأولى عملية تعليمية يترتب عليها تغيرات سلوكية تؤدي إلى نتائج اقتصادية مرغوبة .

الهدف الثالث : تدعيم إدارة وتخطيط الأجهزة الإرشادية لا مركزياً .

الهدف الرابع : تشجيع أجهزة الإرشاد الزراعي الأخرى على المشاركة في نقل التكنولوجيا .

الهدف الخامس : تنمية الموارد البشرية .

المعوقات التي تواجه أجهزة البحث العلمي الإرشاد والتدريب الزراعي :

ولاً : المعوقات التي تواجه أجهزة البحث العلمي الزراعي :

وتتركز أهم هذه المعوقات فيما يلي :

1- عدم الإلمام الكامل بالنظم المزرعية وعادة ما تتميز هذه النظم المزرعية بأنشطة ترتبط بإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني والاستهلاك الأسري وأنشطة تطوير ونقل التكنولوجيا التي لا تأخذ هذه النظم المزرعية في الاعتبارات ومن ثم لا تستطيع تقديم تكنولوجيا ملائمة للمزارعين وبالتالي لا ينقلها المزارعين .

2- عدم تلقي ردود الفعل الكافية من المزارعين على برامج البحوث الزراعية وهذا يكون من خلال نقص وسائل الاتصال والمعلومات المرتدة من المزارعين إلى الباحثين .

3- عدم الفهم الكافي للبيئة التي يعمل في نطاقها المزارعون .

4- عدم توافر الأساليب اللازمة لتطوير وملائمة التكنولوجيا الزراعية .

فلكي تنجح عملية نقل التكنولوجيا يجب أن تتم عمليات الاختيار على مستوى المزرعة بالتعاون مع المزارعين والمرشدين الزراعيين في مواقع متعددة وعلى نطاق غير محدد . هذا بالإضافة إلى أن ضعف التنسيق بين مختلف أجهزة البحث الزراعي وعدم توفر التمويل الكافي لتنفيذ برامجها البحثية وضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي ونقص إمكانيات المعامل البحثية وحاجتها إلى الأجهزة الحديثة المتطورة ومحدودية فرص التدريب الخارجي ، تعتبر من العوامل المؤثرة سلباً على أجهزة البحث العلمي والإرشاد والتدريب الزراعي .

تذكـــــــر

- أهم خطوات الإصلاح الزراعي الأساسية والتي تضمنتها برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي .
  - زيادة أسعار المنتج في اتجاه أسعار المساواة عند المزرعة ، أو بمعنى آخر أسعار التصدير الموازية عند المزرعة للصادرات ، وأسعار الاستيراد الموازية عند المزرعة للواردات .
  - توجيه حوافز الأسعار للزراعة في بعض إنتاج المحاصيل النقدية القابلة للتصدير وذلك لانخفاض معدلات تكلفة الموارد المحلية ومن ثم يتم الاستعمال الأمثل للموارد المحلية .

- تشتمل الخدمات الزراعية المساندة للإنتاج الزراعي على عدة جوانب وهي الإقراض والتمويل ، والإرشاد الزراعي ، والبحث العلمي ، والتنظيمات الزراعية وبعض الوظائف التسويقية .

- الجوانب والآثار الإيجابية لخصخصة الخدمات الزراعية المساندة
  - الإقراض والتمويل
  - البحث العلمي
  - الإرشاد والتدريب
  - التسويق

- يهدف مكون نقل التكنولوجيا إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تدعيم قدرات الإدارة والتخطيط على المستوى المركزي .

2- تدعيم قرارات نقل التكنولوجيا لنظام البحث والإرشاد الزراعي .

3- تدعيم إدارة وتخطيط الأجهزة الإرشادية لا مركزياً .

4- تشجيع أجهزة الإرشاد الزراعي الأخرى على المشاركة في نقل التكنولوجيا .

5- تنمية الموارد البشرية .

أســـــــــئلة

1 – اشرح تأثير وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الكلى على القطاع الزراعي ؟

2– ما هي أهم خطوات الإصلاح الأساسية في القطاع الزراعي المصري ؟

3– ناقش بإيجاز الآثار الايجابية لخصخصة الخدمات الزراعية المصرية ؟

4– وضح الآثار السلبية لخصخصة الخدمات الزراعية على الزراعة المصرية ؟

5– ما هي مجالات قيام القطاع الخاص بالخدمات الزراعية في قطاع الزراعة المصرية ؟

6– وضح كيف يمكن وجود تكامل في مجال البحوث بين القطاعين العام والخاص ؟

7– ما هي مقومات التدخل الحكومي في القطاع الزراعي المصري ؟

8– ناقش بإيجاز تطور الخصخصة في مصر ومراحلها المختلفة ؟

9– ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة عن التحول إلى نظام الخصخصة ؟

10– وضح الإجراءات والتدابير الحكومية لتنشيط الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي ؟

11– ما هي الإجراءات التي استهدفتها سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر ؟

12– ما هي وظائف مجلس بحوث الغذاء والزراعة بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ؟

الباب التاسع

مصفوفة تحليل السياسات (P A M)
Planning Analysis Matrix

الغرض الأساسي هو شرح المفاهيم والفوائد التطبيقية من تقدير واستخدام مصفوفة تحليل السياسات والتي تستخدم أساسا لقياس التشوهات في الأسواق الخاصة ببعض السلع موضع الاعتبار وخاصة السلع القابلة للاتجار سواء كانت سلع موجهة للتصدير أو سلع استيراديه، وتساعد مصفوفة تحليل السياسات على معرفة مقدار التشوه في سوق سلعة معينه تعانى من تدخلات خارجية وداخلية بنسبة ما مما يحد من قدرة جهاز السعر على توجيه النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك بالنسبة لمنتجي السلعة أو للمتعاملين في تسويقها أو الهيئات التسويقية المهيمنة على تصدير أو استيراد هذه السلعة، مما يعطى درجة من الرؤية الصادقة لحجم التشوه السعري وكذلك الخلل السوقي ومما يصنع مؤشرات صادقة عن حجم التشوه والخلل السوقي مما يتيح إمكانية رسم سياسة واقعية ومستقبلية وتقدير الحجم اللازم لعلاج هذه التشوه السعري ومما يعطى كفاءة مستقبلية اكبر لجهاز السعر ومما يتيح توجيه أفضل لنشاط المنتجين ويعطى نظره واقعية لقدرات المسوقين مما يعطى السلع أو السلعة موضع الاعتبار تقييم اقتصادي أفضل لواقعها الإنتاجي والتسويقي والتوزيعى.

❖ ما هي تشوهات الأسواق؟

في حالة انحراف أحوال السوق عن الصفات اللازمة في حالة المنافسة الكاملة أو التامة (حالة المنافسة الكاملة حالة نظرية) فان هذه الأسواق يطلق عليها الأسواق المشوهة ويمكن تقسيم تشوهات الأسواق إلى ما يلي:-

أ- تشوهات داخلية : وهى راجعة إلى بنية السوق أو نظامه مثل الاحتكار أو عدم توافر المعلومات أو عدم حرية الدخول والخروج من السوق وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على كفاءة العملية التسويقية مثل وجود نظام جباية أو عوامل تؤدى إلى الحد من حرية التعامل .

ب- تشوهات خارجية : ترتبط بالسياسات المطبقة وتدخل الدولة أو السلطة أو المبالغة في فرض الرسوم والضرائب المباشرة أو الغير المباشرة أو التحكم في السوق وفرض أنظمة خاصة بالحصص أو التوريد الجبري أو احتكار

الدولة لبعض الأنشطة وكذلك تؤدى سياسات الدعم أو التسعير الجبري وكذلك تدخل الحكومة لتصحيح بعض التشوهات الداخلية بطريقة تعسفية أو إجرائية إلى زيادة هذه التشوهات السوقية.

تؤدى تشوهات السوق الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معا إلى أن الأسعار السائدة بالأسواق لسلعة ما قابلة للاتجار ليس بالضرورة أن تكون هي الأسعار التي يتم تحديدها من خلال تفاعل قوى العرض والطلب وإنما عادة ما يكون هذا الانحراف بين أسعار السوق الفعلية وأسعار التوازن الاقتصادي نتيجة لتشوه الأسواق وتقوم مصفوفة تحليل السياسات بقياس الآثار المترتبة على هذه التشوهات.

❖ أسعار الكفاءة أو الفعالية:

تسمى أسعار التوازن التي تسود في الأسواق حينما تكون في حالة منافسة كاملة بأسعار الكفاءة أو الفعالية ويطلق عليها أيضا الأسعار الاقتصادية (والاجتماعية)، وإذا سادت في السوق تشوهات داخلية وخارجية، فهذا يؤدى إلى أن تنحرف الأسعار الحقيقية عن أسعار الفعالية وبما أن أسعار الفعالية تؤدى إلى توظيف امثل للموارد مما يؤدى إلى الحصول على أقصى إنتاج وبالتالي معظمة منفعة كل من المنتج والمستهلك، ومن ثم فان تشوهات السوق وتشوهات الأسعار تعنى أن توظيف الموارد سوف يكون اقل من الحد الأمثل، ومن ثم الحصول على إنتاج اقل من الحجم الأمثل وبالتالي قدر اقل من المنفعة للمنتج و للمستهلك، ومن ثم تظهر الحاجة لمصفوفة تحليل السياسات لمعرفة التشوهات الداخلية والخارجية للأسواق السابق الإشارة إليها لمعرفة أسباب القصور والمساعدة للتوصل إلى أساليب المعالجة الاقتصادية الهادفة إلى تقليص حجم التشوه و زيادة كفاءة الإنتاج ومعظمة المنفعة الاقتصادية.

❖ الهدف الاقتصادي من بناء مصفوفة تحليل السياسات :

تصمم مصفوفة تحليل السياسة لمعرفة مقدار تشوهات السوق ومدى تأثير سياسات التدخل وذلك عن طريق قياس التأثير على نظام السلع الرأسي – أي المراحل الإنتاجية والتسويقية للسلعة موضع الاعتبار حتى وصولها للمستهلك النهائي سواء كان مستهلك محلى أو من خارج القطر وهو ما يطلق عليه نظام السلع الرأسي vertical commodity systems – وذلك من خلال متابعة نظام تدفق أو تداول السلعة منذ إنتاجها في المزرعة مرورا بمراحل التسويق

والتصنيع (التسويق التكنولوجي) وحتى وصول السلعة لمستهلكها النهائي، والغرض الأساسي من تطبيق مصفوفة تحليل السياسات، هو تحليل تأثير سياسة تدخل الدولة، أي التشوهات الخارجية، حيث تستطيع المصفوفة تحليل اثر قدر كبير من التدخلات الحكومية مثل السياسات الخاصة بالضرائب على السلع والدعم لكل من مدخلات الإنتاج والنواتج النهائية، بالإضافة إلى السياسات التي تؤدى إلى غياب عمل قوى السوق مثل التسعير الجبري وسياسات الحد الأدنى للأجور وكذلك بعض السياسات الاقتصادية الكلية مثل تحديد قيمة سعر الصرف والسياسة المالية والنقدية ولذا فتعتبر مصفوفة تحليل السياسة هي أداه فحص واختبار التأثير الصافي لوسائل السياسة المتعددة على كل مراحل النظام الرأسي للسلعة وذلك بدء من المنتج وانتهاء إلى البيع المحلى على مستوى الجملة أو التجزئة أو التصدير.

❖ بناء مصفوفة تحليل السياسة (P A M) :

لبناء المصفوفة تقسم التكاليف إلى مدخلات إنتاج قابلة للاتجار ومدخلات إنتاج غير قابلة للاتجار تسمى الموارد المحلية، يحسب العائد الكلى والربح وكذلك تكاليف المدخلات القابلة للاتجار وكذلك الموارد المحلية باستخدام سعرين أولهما باستعمال الأسعار الواقعية (أسعار السوق) أو الأسعار التي يتعامل بها كل المتعاملين في السوق، أما السعر الثاني فهو سعر الفعالية (الأسعار الاقتصادية).

يسمى الفرق في الحساب لكل من العائد والربح وتكلفة كل من المدخلات القابلة للاتجار والموارد المحلية بالتحويلات، وتعكس هذه التحويلات مدى انحراف كل من العائد والربح والتكاليف عن معيار الكفاءة.

ويمكن تمثيل مصفوفة تحليل السياسات بالجدول رقم (1)

البيان للوحدة	المدخلات القابلة للاتجار	المدخلات الغير قابلة للاتجار	العائد	صافى العائد (الربح)
أسعار السوق	B	C	A	D
الأسعار الاقتصادية	F	G	E	H
التحويلات	J	K	I	L

* والغرض الأساسي من بناء مصفوفة تحليل السياسات هو دراسة تأثير تدخلات الدولة، أي التشوهات الخارجية ، وتستطيع المصفوفة قياس انحراف الأسعار الواقعية عن أسعار الفعالية، ولما كان حساب أو تقدير أسعار الفعالية أمر بالغ الصعوبة لاستحالة توافر أسواق تسودها المنافسة الكاملة ولذلك تستعمل مصفوفة تحليل السياسة بدلا من أسعار الفعالية ما يسمى بأسعار الحدود Border Prices – لكل من الصادرات والواردات، أي الأسعار المحسوبة بالسعر سيف (C.I.F) و هو سعر ميناء الوصول أو الاستيراد والذي يشمل كل من التامين والشحن، والسعر فوب (F.O.P.) وهو يمثل سعر ميناء التصدير وذلك للوصول إلى أرقام تقريبية لأسعار الفعالية هذا بافتراض أن الأسعار العالمية اقرب الأسعار لأسعار المنافسة الكاملة.

وهذا يخالف الحقيقة لحد كبير في عدد كبير من السلع حيث يسود الأسواق العالمية أوضاع لها نسبة كبيرة من الاحتكار أو الاستحكار ولكن مع ذلك يتبقى أسعار الحدود هي اقرب المقاييس السعرية دقة وقربا لأسعار الفعالية أو أسعار المنافسة الكاملة– حيث تعكس أسعار الفعالية الكفاءة التوظيفيه والتي تظهر عندما تكون كل الموارد قد وظفت بطريقة مثلي وعادلة وحصل كل مورد على العائد العادل لاشتراكه في العملية الإنتاجية أو التسويقية . وللوصول إلى الكفاءة التوظيفية يجب أن تكون تكاليف الفرص البديلة للموارد المستعملة لإنتاج أي وحدة إضافية من سلعة مساوية لقيمة ندرة السلعة بالنسبة للمستهلك وفى هذه الحالة يجب أن يتم العمل الاقتصادي في مجال إنتاج وتسويق سلعة وفقا للامركزية قرار كل من المنتجين والمستهلكين، أي أن الكفاءة التوظيفيه ممثلة في أسعار الفعالية تعكس تكاليف الفرص البديلة وقيم الندرة.

إذا لبناء مصفوفة تحليل السياسة تحتاج إلى أسعار فعالية تقريبية والتي هي أيضا تسعر مدخلات الإنتاج بتكلفة الفرص البديلة وتسعر المنتجات بقيمة ندرتها، وفى ظل التحرر الاقتصادي وحرية التجارة وديناميكية جهاز السعر تصبح أيضا أسعار الحدود الواقعية والمحتملة لكل من الصادرات والواردات هي عبارة عن انعكاسات لكل من تكاليف الفرصة البديلة للإنتاج وقيم الندرة في الاستهلاك.

أن استعمال الأسعار الحدودية لتعبر عن أسعار الفعالية، تعنى أن الفعالية والأرباح الاقتصادية قد قدرت استنادا إلى مبادي الميزة النسبية العالمية، حيث يصبح معظمة الإنتاج ومعظمة الاستهلاك لدولة معينه ممكن أن يتم عن طريق إنتاج السلع التي تكون لها فيها ميزة نسبية عالمية ، ويتم تداولها في الأسواق

العالمية من غير قيود تجارية (وهذا يتلائم تماما مع اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية وغيرها) ويجب أن تأخذ في الاعتبار أن التحليل الاقتصادي السلعي باستخدام مصفوفة تحليل السياسة هو تحليل جزئي يعطي مؤشرات لمدي الانحراف عن الأسس الخاصة بالكفاءة والأمثليه ولكنه لا يوضح مقدار العائد الاقتصادي من العملات الأجنبية من إنتاج سلعة معينة ، كما أنها لا تخبرنا بالأسواق أو الدولة التي يجب أن تصدر أو تستورد سلعة معينة إذ أن تحديد الأسعار المحلية للسلع يجب أن يستند على أسس أسعار المساواة الحدوديه لكل من الصادرات والواردات والوارد .

❖ خطوات بناء مصفوفة تحليل السياسة :

هناك أربع خطوات رئيسية لبناء هذه المصفوفة هي

أولا : جدول لميزانية الموجودات أو الجرد :

وهو عبارة عن جرد لكل من مدخلات الإنتاج والمنتج لكل مراحل نظام السلع الرأسي وذلك مقيماً بأسعار السوق والأسعار الاقتصادية (أسعار الفعالية) وعلى مستوى الوحدة المنتجة (المزرعة مثلا لإنتاج القمح على سبيل المثال) يأخذ هذا الجدول الشكل التقليدي لميزانية المزرعة بالإضافة لميزانية لمراحل التسويق والتصنيع وذلك لوحدة إنتاج موجدة (كمية فيزيقية معادلة ولكل مثلا طن).

ويشمل هذا الجدول ما يلي :

متوسط الإنتاج (طن/ فدان) – العائد الكلى للطن – التكاليف المتغيرة لإنتاج طن قمح (كمية البذور وقيمتها – كمية السماد وقيمته – كمية الكيماويات وقيمتها – تكاليف نقل طن ، العمالة اللازمة لإنتاج وتسويق طن قمح)، التكاليف الثابتة لإنتاج طن قمح – إيجار الأرض اللازمة لإنتاج طن قمح – المعدات أو راس المال اللازم لإنتاج طن قمح مثلا:

ويتم تقدير البنود السابقة لمتوسط الإيراد ولمتوسط كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة لإنتاج طن قمح بأسعار السوق والأسعار الاقتصادية.

ويجب أن نلاحظ أن 1– المعدات والنقل تقدر تكلفتها لكل طن من المنتج 2– الأسعار الاقتصادية تحسب باستعمال أسعار سيف (C.I.F) أو فوب (F.O.P.) محولة إلى العملة المحلية باستخدام أسعار الصرف الفعلية وتعدل بخصم أسعار تكاليف النقل بين باب المزرعة وحتى الميناء.

الأسعار الاقتصادية لكل من الأرض- العمل - راس المال تحسب باستعمال أسعار الظل (تكلفة الفرصة البديلة).

ثانيا : جدول تفاصيل مدخلات الإنتاج :

يحتوى هذا الجدول على كل السلع والخدمات بالتفصيل التي تعتبر من مدخلات الإنتاج بالنسبة لإنتاج السلعة (فدان/ قمح مثلا) وتقسم إلى مدخلات إنتاج قابلة للاتجار وعناصر أو عوامل إنتاج غير قابلة للاتجار (ويشمل الجدول تفاصيل قيمة المدخلات للوحدة الأرضية المنتجة للسلعة موضع الاعتبار وليكن القمح مثلا مطروحاً منها الدعم ومضافاً إليها الضرائب)

أ- مدخلات الإنتاج القابلة للاتجار وتشمل عناصر الإنتاج أو مدخلات الإنتاج التي تتوافر لها أسعار عالمية (أي مدخلات الإنتاج التي يمكن تداولها في السوق العالمي كما يستعمل كل من السعر سيف وفوب لحساب أسعارها الاقتصادية) .

ب- عناصر أو العوامل المحلية الغير قابلة للاتجار ولا توجد لها أسعار عالمية- مثل الأرض - العمل - راس المال- النقل الداخلي - الكهرباء - خدمات التامين (وتحسب على أساس تكلفة الفرصة البديلة- كما يشمل هذا الجدول التحويلات بإضافة الضرائب وطرح الدعم وهذان العنصران تتضمنها فقط أسعار السوق ولا توجد في الأسعار الاقتصادية لأنها ليست جزء من تكلفة الإنتاج (ليس لديها تكلفة فرصة بديلة)

ثالثا : اشتقاق جدول ميزانية النظام:

يمكن أن نبنى جدول ميزانية النظام من الجدولين السابقين بعد إعادة تبويبه بحيث يحتوى على الإيرادات ومدخلات الإنتاج القابلة للاتجار والموارد المحلية في صورة إجمالية وذلك للوحدة الأرضية ولتكن فدان ينتج القمح ، وذلك بالأسعار الاقتصادية وأسعار السوق ويمكن أن يشمل الجدول (جملة الإيرادات - تكاليف المكونات القابلة للاتجار مثل المخصبات والتقاوي والكيماويات، وان كان هناك دعم لمستلزمات الإنتاج تخصم قيمته وان كانت هناك ضرائب تضاف قيمتها ، تكلفه النقل والموارد المحلية من مخصبات وبذور وكيماويات، وكذلك تشمل الجدول العمل وإيجار الأرض وراس المال المستخدم للوحدة الأرضية).

رابعا : بناء مصفوفة تحليل السياسة :

من ميزانية النظام للوحدة الأرضية (فدان قمح مثلا) على مستوى المزرعة يتم تكوين مصفوفة تحليل السياسة للطن المنتج من القمح مثلا ويمكن إيضاحها في

جدول معاملات مصفوفة تحليل السياسة لطن القمح المصري على سبيل المثال كما يلي:

جدول (2) معاملات مصفوفة تحليل السياسة

البيان للطن	مدخلات قابلة للاتجار	مدخلات غير قابلة للاتجار	العائد	صافى العائد
سعر السوق	140	260	500	100
السعر الاقتصادي	270	370	800	160
التحويلات	130-	110-	300-	60-

- التحويلات السالبة لإجمالي الإيرادات تمثل ضريبة ضمنية والعكس يمثل دعما
- التحويلات السالبة لبنود التكاليف تمثل دعماً ضمنيا والعكس يشمل ضريبة ضمنيه.

وينطوي استخدام مصفوفة تحليل السياسات على استخراج بعض المعاملات الاقتصادية التي تفيد صانع القرار ويمكن احتسابها من الجدول رقم (1)

* صافى عائد الطن المنتج (الربح من وجهة نظر المنتج).

$$D = A - B - C$$

* صافى العائد الاجتماعي (الربح من وجهة نظر المجتمع)

$$I = E - F - G$$

*تحويلات المنتجات (تحويل للدولة أو المجتمع على حساب المنتج)

$$I = A - E$$

* تحويلات عناصر الإنتاج القابلة للاتجار

$$J = B - F$$

* التحويلات الصافية (صافى التحويل للمجتمع)

$$L = D - H = I - J - K$$

ومن المعاملات السابقة يمكن استخراج المعاملات الاقتصادية التالية :

(1) معاملة الحماية الإسمي (NPC)على السلع القابلة للاتجار

$$NPC = A/E$$

(2) معامل الحماية الإسمي على عناصر الإنتاج القابلة للاتجار

$$NPCT = B/F$$

(3) معامل الحماية الفعال (EPC)

$$EPC = (A-B) / (E- F)$$

(4) معامل الميزة النسبية نسبة تكلفة الموارد المحلية

$$DRC = G/ (E- F)$$

(5) نسبة التكلفة الخاصة للموارد المحلية

$$PCR = C/ (A-B)$$

(6) معاملات الربحية

$$Pc = D/H$$

(7) معامل دعم المنتج أو فرض ضريبة عليه (SRP)

$$SRP = L/I$$

حساب معاملات الحماية

إن حجر الأساس لمصفوفة تحليل السياسة هي ميزانية جرد موجودات المزرعة لكل مستوى من مستويات نظام السلعة- وعادة ما تنشأ بعض المصاعب بسبب أن كل مزارع سيستعمل كميات مختلفة من المدخلات وبذا يحتمل أن يتحصل على إنتاجيات مختلفة، كذلك قد تحدث عمليات تصنيع أو تسويق تكنولوجي على المحصول حيث أن كل منهم يستخدم آلات مختلفة النوع والعمر، مما يؤدى إلى نسب تحويل مختلفة لتصنيع المحصول موضع الدراسة، وفى ضوء ذلك يجب تصميم ميزانية جرد لكل مستوى إنتاج أو مستوى تسويق أو مستوى تطبيق تكنولوجي على مستوى المزرعة أو على مستوى الخدمات التسويقية التابعة، ويجب أن تحدد البيانات لعمل مثل هذه الميزانية على ضوء المتغيرات التي يراد دراستها من خلال مصفوفة تحليل السياسة، فمثلا قد يرغب المحلل الاقتصادي في بناء مصفوفة تحليل السياسات لسلع مختلفة بحيث يمكن معرفة الكفاءة أو الفاعلية النسبية وبذلك يمكن معرفة إمكانية النمو الاقتصادي لكل سلعة وذلك بمقارنة معامل الميزة النسبية لكل سلعة (DRC) حتى يمكن

معرفة أي السلع التي يجب أن تهتم بها الحكومة وتشجعها وفى اغلب الأحيان، يحتاج الأمر إلى أكثر من مصفوفة واحدة لتحليل السياسة خلال فترات زمنية مختلفة أو خلال أوضاع إنتاجية أو تسويقية مختلفة أو خلال الإنتاج في مناطق مختلفة أو لأصناف مختلفة من السلعة أو قد يحتاج الأمر أن تبنى مصفوفة تحليل السياسة لكل وضع حيازى أو خلال اختلاف المستويات المختلفة للإنتاج والتسويق بحيث تسمح لاختلافات في الغلة وممارسات المزارع، وفى هذه الحالات غالبا ما يكون تأثير التحويلات أو الانحرافات بين أسعار السوق والأسعار الاقتصادية مختلفة تماما في كل مصفوفة تحليل سياسة منفصلة. وعموما يجب على كل محلل للسياسة أن يستخدم قدرته الخاصة في تحديد عدد مصفوفات تحليل نظام السياسة التي يحتاجها، اعتمادا على الزمن والموارد المتاحة وأنواع أسئلة السياسة التي تستخدم مصفوفة تحليل السياسة لدراستها، ويجدر ملاحظة أن نظم المحاصيل المختلفة تسبب مشاكل كبيرة عند بناء مصفوفة تحليل السياسة.

يعتبر الموقع الجغرافي للمزرعة أو للمطحن أو وكالة التسويق والتي تبنى لها ميزانية الجرد، أشياء هامة لحساب الأسعار الاقتصادية للسلع القابلة للاتجار، وهذه الأسعار مؤسسة على أسعار الحدود أي أسعار الميناء (F.O.B) للسلع القابلة للتصدير، وأسعار التكلفة والتامين والشحن (C.I.F) بالنسبة للسلع القابلة للاستيراد، وعلى كل حال إذا لم تكن مناطق الإنتاج والتصنيع والتسويق المحلى على الحدود فسوف نحتاج لان تحسب التكاليف المحلية المتعلقة بنقل الصادرات من والى الحدود.

❖ **حساب الأسعار الاقتصادية (أسعار المساواة) للصادرات والواردات :**

أولا : يجب أن يحدد أولا إذا ما كانت السلعة موضع الدراسة قابلة للاستيراد، أم قابلة للتصدير؟ وهذا لا يعنى أنها بالفعل قد استوردت أو صدرت ، إنما المهم ماذا سيحدث إذا ستحث الفرصة للتجارة فيها.

ثانيا : يجب أن يحدد أين يقع السوق العالمي الأساسي الذي سوف تصدر إليه السلعة أو المدخل في حالة القابلية للتصدير، أو من أين تستورد هذه السلعة أو المدخل في حالة القابلية للاستيراد؟ كما يجب معرفة التكاليف التي يجب أن تضاف أو تخصم لاستخلاص سعر المساواة الحدودي من سعر السوق

$$= \frac{370}{(270-800)} = \frac{370}{530} = 0.698$$ توجد ميزة نسبيه للمنتج

إذا كان معامل الـ (DRC) اقل من الواحد الصحيح فان إنتاج هذه السلعة بـه ميزة نسبية والسلعة يمكن تصديرها أو الحد من استيرادها بإنتاجها محليا.

إذا كان معامل (DRC) يفوق الواحد الصحيح لا يوجد للسلعة المنتجـة ميزة نسبية والأفضل التوقف عن إنتاجها والاستيراد من الخارج.

إذا كان معامل (DRC) اقل من الواحد الصحيح ولكن هـذا المعامـل يتزايد فمعني ذلك أن الميزة النسبية تتلاشي ويجب دراسة الأسـباب والعكـس صحيح.

تذكـــــــر

- الأسواق المشوهة : في حالة انحراف أحوال السوق عن الصفات اللازمة في حالة المنافسة الكاملة أو التامة .
- التشوهات الداخلية للأسواق : وهى راجعة إلى بنية السوق أو نظامـه مثـل الاحتكار أو عدم توافر المعلومات أو عدم حرية الدخول والخروج من السوق وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على كفاءة العملية التـسويقية مثـل وجود نظام جباية أو عوامل تؤدى إلى الحد من حرية التعامل .
- التشوهات الخارجية للأسواق : ترتبط بالسياسات المطبقة وتدخل الدولـة أو السلطة أو المبالغة في فرض الرسوم والضرائب المباشرة أو الغير المباشرة أو التحكم في السوق وفرض أنظمة خاصة بالحصص أو التوريد الجبري أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة وكذلك تؤدى سياسـات الـدعم أو التـسعير الجبري.
- أسعار الكفاءة أو الفعالية : هي أسعار التوازن التي تسود في الأسواق حينما تكون في حالة منافسة كاملة ويطلق عليهـا أيـضا الأسـعار الاقتـصادية (والاجتماعية).
- تصمم مصفوفة تحليل السياسة لمعرفة مقدار تشوهات السوق ومدى تـأثير سياسات التدخل وذلك عن طريق قياس التأثير على نظام السلع الرأسي – أي المراحل الإنتاجية والتسويقية للسلعة موضع الاعتبار حتى وصولها للمستهلك النهائي سواء كان مستهلك محلى أو من خارج القطر .
- لبناء مصفوفة تحليل السياسات يتم تقسم التكاليف إلى مدخلات إنتـاج قابلـة للاتجار ومدخلات إنتاج غير قابلة للاتجار تسمى الموارد المحلية، يحـسب العائد الكلى والربح وكذلك تكاليف المدخلات القابلة للاتجار وكذلك المـوارد المحلية باستخدام سعرين أولهما باستعمال الأسعار الواقعية (أسعار الـسوق) أو الأسعار التي يتعامل بها كل المتعاملين في السوق، أما السعر الثاني فهـو سعر الفعالية (الأسعار الاقتصادية).
- خطوات بناء مصفوفة تحليل السياسة
  - جدول ميزانيه الموجودات أو الجرد .
  - جدول تفاصيل مدخلات الإنتاج .
  - اشتقاق جدول ميزانيه النظام .
  - بناء مصفوفة تحليل السياسة

أســـــــئلة

1- فرق بين كلا من :
- تشوهات الأسواق الداخلية
- تشوهات الأسواق الخارجية

2- ما هو المقصود بأسعار الكفاءة أو الفاعلية ؟

3- وضح بإيجاز كيفية بناء مصفوفة تحليل السياسة ؟

4- إذا علمت من ميزانية افتراضية لإنتاج الذرة الشامية في منطقة ما أن
- ❖ سعر الصرف الرسمي = 240 قرش للدولار
- ❖ سعر الصرف الظلى = 340 قرش للدولار
- ❖ رسوم الشحن والنقل لطن الذرة أو لأي مدخل إنتاج 10 جنيه للطن
- ❖ رسوم الاستيراد = 10%
- ❖ أيجار الأرض الرسمي = 300 جنيه للفدان ينتج 10 طن
- ❖ أيجار الأرض الحقيقي= 660 جنيه للفدان
- ❖ سعر الطن المستورد= 300 دولار
- ❖ تكاليف الإنتاج للفدان 600 جنيه للفدان
- ❖ مدخلات إنتاج محلية 350 جنيه للفدان
- ❖ مدخلات إنتاج كلية 250 جنيه للفدان
- ❖ التكاليف الثابتة تشمل أدوات يدوية قيمتها 1000 جنيه تستعمل لمدة 3 سنوات منها 10% هي تكلفة أدوات مستوردة ، عمالة دائمة 500 جنيه في الشهر، محصول الذرة يستثمر في الأرض 6 شهور

والمطلوب

أ – حساب معامل الميزة النسبية والتعليق الاقتصادي.

ب – حساب كل من معاملي الحماية الإسمي والفعال والتعليق الاقتصادي على النتائج.

المـــراجـــــع

مراجع باللغة العربية

1- إبراهيم يحيي الشهابي (دكتور) ، السياسات الزراعية في البلدان النامية ، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا ، 1997.

2- احمد رفيق قاسم (دكتور)، محمد كامل ريحان (دكتور) ، الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية والإدارية ، الجزء الثاني إحصاء اقتصادي واجتماعي ، جامعة الإمارات العربية ، 1982 .

3- سلوى على سليمان ، السياسة الاقتصادية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1973 .

4- صقر احمد صقر (دكتور) ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983 .

5- عثمان احمد الخولى(دكتور) ، محمد صلاح قنديل (دكتور) ، السياسة الزراعية ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، 1984.

6- العشرى حسين درويش (دكتور ، مشكلات التنمية الاقتصادية ، دراسات في الاقتصاد التطبيقي ، القاهرة 1972 .

7- عمرو محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972 .

8- محمد زكى شافعى (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1966 .

9- محمد سلطان أبو على (دكتور) ، هناء خير الدين (دكتور) ، الأسعار وتخصيص الموارد، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1979 .

10-محمد صلاح قنديل وآخرون (دكاترة) ، التخطيط الاقتصادي ، مركز التعليم المفتوح، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، رقم الإيداع 2000/11796.

11-مسعد السعيد رجب وآخرون (دكاترة)، السياسة الزراعية ، مركز التعليم المفتوح، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، رقم الإيداع 2002/2449.

12-ممدوح مدبولى نصر ، معالم في السياسة الاقتصادية الزراعية ، القاهرة 1986.

13- هاشم محمد فؤاد (دكتور) ، التحليل الكلي ، دار الجامعات المصرية الإسكندرية ، 1975 .

مراجع باللغة الإنجليزية :

1- Clark J.H. Towards a concept of workable cginpetition. American Economic Review, 1940 .

2- Corden M.M., Inflation Exchaige RJti's and the world economy, Lectures on international Monetary Economics. University of Chicago press Chicago, 1977.

3- Dobias Peter Hirtchafts politik, UTB , Stuttgart, 19SO. Eucken. W.; Die Hettbewerbsorbsordnung and Ihre Verwirkliching In : ORDO, 1949.

4- AcKley , G., Macroeconomic Theory. (The Macmi [lan Company, fien York.), •-1961

5- .Arthur Lewis, The Less Developed Countries anc Stable Exchanqe Rates, Third World Quarterly, Groom Helm, London, Vol. 1, No. 1, 1979.

6- Bhalt, V.V.. Incomes policy and development planning; Fmanc and Oe vslopment, 1976.

7- BirdsaTl. Nancy. Analytical approaches to ^the^ relationship of population growth and jevelopment; Population and Development Review, 1977.

8- Bloech,- J. and Luecke, W. Produkti'ons wirtschaft, UTB, Stuttgart, 1982.

9- Clark, J.H.. Towards a concept of workable cginpetition; American Economic Review, 1940.

10- Clark, Colin and Haswell H.R., The Economics of Subsistence Agriculture, London. 1964.

11- Corden. M.M., Inflation. Exchaige RJti-'s and the World Economy, Lectures on International Monetary Economics. University of Chicago Press. Chicago, 1977.

12- Dobb, M., Theories of Value anjJ)istribut1on since Adam Smith, Cambridge* 1973.

13- Dobias. Peter. Hirtschafts politik, UTB, Stuttgart, 19SO. Eucken. W., Die Hettbewerbsordnung und *ihre* Verwirklichi'ng. In: ORDO«, 1949.

14- Ferguson. C.E., The NeoclasAicaLTo'-y of_ Production and Distribution. Cambridge 1969.

15- Friedman, M. Ijiflaton. Causes and Consequences, London, 1963.